

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مساهمة التحليل المالي في تشخيص

الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة سوناطراك للفترة: (2019 - 2022)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د/ محمد فيصل مايدة

من إعداد الطلبة:

بلقاسم نموسة

حسين سويد

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة والاسم واللقب
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيس	أ.د/ محمد الهادي ضيف الله
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرف	أ.د/ محمد فيصل مايدة
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقش	أ.د/ لطيفة بكوش

السنة الجامعية: 2024/2023



الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

أهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين و إلى جميع أفراد عائلتي

والى جميع زملاء الدراسة والى كل من ساهم من قريب أو بعيد

بلقاسم

الإهداء

نحمد الله الذي يسر لنا سبيل العلم، وأعاننا على اتمام هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

وإلى كافة أفراد العائلة والأصدقاء

وإلى كافة الزملاء في الدراسة والعمل على مساعدتي في إنجاز هذه المذكرة

حسين

الشكر

نحمد الله ونشكره أولاً على نعمة العقل وامتنانه علينا وتوفيقه بما افتتحه علينا لإدراك طريق

بعض المعارف والعلوم وبعد:

نتقدم بالشكر والتقدير لأستاذنا الدكتور محمد فيصل مايدة المشرف على المذكرة، الذي ساعدنا

في إتمام هذا العمل، وإلى كافة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما لا ننسى أن نشكر أساتذة وإدارة قسم العلوم المالية والمحاسبة بجامعة الشهيد حمه لخضر

بالوادي على ما قدموه لنا خلال المسار الدراسي من تسهيلات، ورحابة الصدر.

بارك الله فيهم جميعاً

بلقاسم / حسين

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة أدوات وأساليب التحليل المالي المختلفة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال إمكانية الكشف عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تتنبأ المؤسسة، وقد تم معالجة موضوع هذه الدراسة بإتباع المنهج الوصفي، من خلال عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، والتعرف على بعض المؤشرات والنسب المالية، ونماذج التنبؤ بالفشل المالي التي يمكن إستخدامها في عملية التشخيص المالي. بالإضافة إلى إتباع الأسلوب التحليلي في الدراسة التطبيقية لتشخيص وفهم الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك الحالية والمستقبلية، وتحليل الإتجاهات بواسطة أدوات وأساليب التحليل المالي، وبالاعتماد على مجموعة من البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج النظرية والتطبيقية، التي ساعدت على الإجابة على إشكالية موضوع الدراسة، حيث يساهم التحليل المالي بفعالية من خلال أدواته وأساليبه المختلفة في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بالكشف عن بعض التهديدات ونقاط الضعف والفرص ونقاط القوة المستخلصة من تحليل التوازن المالي ومصادر التمويل، والسيولة والربحية والمديونية، والتدفقات النقدية للوضعية الحالية للمؤسسة، بالإضافة إلى الكشف عن التهديدات المستقبلية ومدى القدرة على الإستمرارية للمؤسسة من خلال تحليل التنبؤ بالفشل المالي.

الكلمات المفتاحية: أدوات وأساليب التحليل المالي، تشخيص الوضعية المالية، قوائم مالية، مؤشرات التوازن، النسب المالية، نماذج التنبؤ بالفشل.

Abstract

This study aims to know the extent of the ability of various financial analysis tools and methods in diagnosing the financial position of the company, through the possibility of revealing the strengths, weaknesses, opportunities and threats that facing the company. The subject of this study was addressed using the descriptive approach by presenting theoretical concepts related to financial analysis and diagnosis. The financial position of the institution, and learning about some financial indicators, ratios, and forecast financial failure models that can be used in the financial diagnosis process. In addition to using the analytical method in the applied study to diagnose and understand the current and future financial position and analyze trends of Sonatrach using financial analysis tools and methods, and relying on a set of financial data presented in the financial statements.

The study concluded with many theoretical and applied results, which helped addressing the problem of the subject of the study, as financial analysis contributes effectively, through its various tools and methods, to knowing the financial position of the institution, by revealing some of the threats, weaknesses, opportunities, and strengths extracted from the balance analysis and sources of Financing, liquidity, profitability, debt, and cash flows of the company current position, in addition to detecting future threats and the extent of the company ability to continue through forecast financial failure analysis.

Keywords: financial analysis tools and methods, diagnosis of the financial situation, financial statements, balance indicators, financial ratios, forecast failure models.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
□-□	الإهداء
□	الشكر
□	ملخص
□	قائمة المحتويات
□-□	قائمة الجداول
□	قائمة الأشكال
□	قائمة الملاحق
أ- د	مقدمة
الفصل الأول: الدراسات النظرية والدراسات السابقة	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتحليل المالي
20	المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
42	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
46	خلاصة
الفصل الثاني: الدراسات التطبيقية - دراسة حالة مؤسسة سوناطراك-	
48	تمهيد
49	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سوناطراك
58	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك
95	المبحث الثالث: نتائج وتوصيات تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك
102	خلاصة
103	الخاتمة
108	المراجع
112	الملاحق

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	نسب تحليل المديونية والتمويل	33
2-1	نسب تحليل الربحية	34
3-1	نسب تحليل السيولة	35
4-1	نسب تحليل النشاط	35
5-1	نسب تحليل التدفقات النقدية	36
6-1	تصنيف درجة المخاطر (Z) حسب نموذج (Sherrod, 1987)	41
1-2	الميزانيات المالية المختصرة جانب الأصول من 2019 إلى 2022	58
2-2	الميزانيات المالية المختصرة جانب الخصوم من 2019 إلى 2022	58
3-2	الأرصدة الوسيطة لحسابات التسيير من 2019 إلى 2022	59
4-2	الأرصدة الوسيطة الصافية لتدفقات الخزينة من 2019 إلى 2022	59
5-2	معدلات النمو في نشاط المؤسسة من 2019 إلى 2022	64
6-2	نسب المصاريف مقارنة بالأرصدة الوسيطة للتسيير من 2019 إلى 2022	65
7-2	التطور للأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة بالقيمة من 2019 إلى 2022	66
8-2	التطور في الأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة بالنسبة من 2019 إلى 2022	66
9-2	رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية من 2019 إلى 2022	67
10-2	رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية من 2019 إلى 2022	68
11-2	تطور رأس المال العامل الدائم بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022	68
12-2	رأس المال العامل الخاص - الطريقة الأولى	68
13-2	رأس المال العامل الخاص - الطريقة الثانية	69
14-2	تطور رأس مال العامل الخاص بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022	69
15-2	رأس مال العامل الإجمالي	69
16-2	تطور رأس مال العامل الإجمالي بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022	70
17-2	رأس مال العامل الاجنبي	70
18-2	تطور رأس مال العامل الاجنبي بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022	70
19-2	الاحتياج في رأس مال العامل	71
20-2	تطور الإحتياج في رأس مال العامل بالقيمة وكنسبة	71
21-2	تطور الإحتياج في الاستخدامات بالقيمة وكنسبة	71
22-2	الإحتياج في قيم الإستغلال بالقيمة وكنسبة	72

72	تطور الإحتياج في القيم القابلة للتحقق بالقيمة	23-2
73	تطور الإحتياج في الموارد بالقيمة وكنسبة	24-2
73	الخزينة الصافية - الطريقة الاولى	25-2
73	الخزينة الصافية - الثانية	26-2
74	تطور الخزينة الصافية بالقيمة وكنسبة	27-2
74	نسب التمويل الدائم	28-2
75	نسب التمويل الخاص	29-2
75	نسب قابلية السداد	30-2
76	نسب الاستقلالية المالية	31-2
76	نسب السيولة العامة	32-2
77	نسب السيولة السريعة	33-2
77	نسب السيولة الفورية	34-2
78	نسبة المردودية المالية	35-2
78	نسب المردودية الإقتصادية	36-2
79	نسب المردودية التجارية	37-2
79	نسب المردودية الإجمالية	38-2
79	نسب ربحية الهامش الإجمالي من 2019 إلى 2022	39-2
80	نسب هامش مجمل الربح من 2019 إلى 2022	40-2
80	نسبة هامش الربح قبل الفوائد والضرائب من 2019 إلى 2022	41-2
81	معدل دوران مجموع الأصول	42-2
81	معدل دوران مجموع الأصول الثابتة	43-2
82	معدل دوران مجموع الأصول المتداولة	44-2
82	عدد مرات دوران المخزون	45-2
82	فترة تخزين المخزون	46-2
83	عدد مرات دوران الحسابات المدينة	47-2
83	متوسط فترة تحصيل الزبائن بالأيام	48-2
84	صافي المشتريات	49-2
84	عدد مرات دوران الحسابات الدائنة	50-2
84	فترة تسديد الحسابات الدائنة	51-2
85	نسب كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	52-2

85	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى مجموع الخصوم	53-2
86	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأموال الخاصة	54-2
86	عائد التدفق النقدي التشغيلي	55-2
86	نسبة التدفقات النقدية من صافي التدفق النقدي التشغيلي	56-2
87	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي التدفقات النقدية	57-2
87	نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى رقم الأعمال	58-2
88	تطور قيمة المبيعات مقارنة بسعر النفط	59-2
88	تطور بعض عناصر حساب النتائج مقارنة بقيمة المبيعات	60-2
89	معامل الارتباط والتحديد بين المبيعات وبعض عناصر حساب النتائج	61-2
90	توقع قيمة المبيعات بناء على توقع سعر النفط	62-2
91	توقع بعض عناصر حساب النتائج بناء على توقع قيمة المبيعات	63-2
92	نموذج (Althman, Zeta) للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سوناطراك (2022-2019)	64-2
93	نموذج (Kida, 1981) للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سوناطراك (2022-2019)	65-2
94	نموذج (Sherrod, 1987) للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سوناطراك (2022-2019)	66-2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
53	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك	1-2
89	تطور عناصر حساب النتائج وقيمة المبيعات	2-2
90	قيم المبيعات بناء على توقع سعر النفط	3-2
91	قيم المتوقعة للنتائج وقيمة المبيعات بناء على توقع سعر النفط	4-2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
113	نموذج الميزانية (جانب الأصول) وفقا للنظام المحاسبي المالي	01
114	نموذج الميزانية (جانب الخصوم) وفقا للنظام المحاسبي المالي	02
115	نموذج حساب النتائج (حسب الطبيعة) وفقا للنظام المحاسبي المالي	03
116	نموذج حساب النتائج (حسب الوظيفة) وفقا للنظام المحاسبي المالي	04
117	نموذج جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) وفقا للنظام المحاسبي المالي	05
118	نموذج جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) وفقا للنظام المحاسبي المالي	06
119	نموذج جدول تغير الأموال الخاصة وفقا للنظام المحاسبي المالي	07
120	الميزانية المالية لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2019-2020 (جانب الأصول)	08
121	الميزانية المالية لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2019-2020 (جانب الخصوم)	09
122	الميزانية المالية لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2021-2022 (جانب الأصول)	10
123	الميزانية المالية لمؤسسة سوناطراك 2021-2022 (جانب الخصوم)	11
124	جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2019-2020	12
125	جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2021-2022	13
126	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2019-2020	14
127	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2021-2022	15

مقدمة

تمهيد:

يتمثل الهدف الأساسي من إنشاء المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الربحية التي تعكس بصفة إيجابية قيمة الأموال المستثمرة، وضمان إستمراريتها والنمو، حيث يتجلى تحقيق هذا الهدف في دور الإدارة المالية في المؤسسة، من خلال أنشطة التسيير المالي في تحديد مصادر الأموال واستخداماتها، بالإضافة إلى الوظائف المختلفة لها من تخطيط، تنظيم، رقابة، واتخاذ قرارات مالية، والتي تؤدي بدورها إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وزيادة ثروة المساهمين. غير أن المؤسسة الاقتصادية قد تواجه خلال دورة حياتها مجموعة من الوضعيات التجارية والمالية التي تتسبب لها أزمات مالية وإدارية، والوقوع في الفشل وتهديدا لاستمراريتها، نتيجة التوسع في الأعمال، وزيادة حجم المعاملات وزيادة المنافسة وظروف عدم التأكد، والنمو السريع في أسواق المال، لذا زادت حاجة إدارة المؤسسة والأطراف الخارجية على حد سواء إلى البحث عن طرق وأساليب لفهم الوضعية المالية للمؤسسة المركبة والمعقدة، من خلال اللجوء إلى دراسة البيانات المالية المنشورة في القوائم والتقارير المالية المختلفة بهدف إتخاذ القرارات الرشيدة والرقابة المالية.

ومن جهة أخرى فقد أصبح عمل التحليل المالي من بين الأنشطة الرئيسية للتسيير المالي، من خلال الطرق المتعددة التي يعتمد عليها في فهم ودراسة البيانات المالية للمؤسسة، وإعتباره نقطة إنطلاق لإدارة المؤسسة والأطراف الخارجية في إتخاذ قراراتهم في مجال الإستثمار، والتمويل، والتخطيط، وتقييم الأداء، حيث يتم إستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب والنماذج الرياضية والإحصائية في تفسير البيانات المالية، والحكم على الأنشطة السابقة للمؤسسة، وبالتالي إعطاء دلالات ومؤشرات على قدرتها على سداد إلتزاماتها المستقبلية، ومستوى تدفقاتها النقدية، وكفاءة إدارة أصولها، وإختيار مصادر التمويل المناسبة، ومدى قدرتها على تحقيق الربحية والنمو، ومن هنا فقد ظهرت أهمية ودور التحليل المالي في تشخيص الوضع الحالي والتنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسة الاقتصادية الذي يركز على كشف نقاط القوة والضعف في الأداء الحالي، والبحث عن الفرص المتاحة والتهديدات التي قد تواجه المؤسسة في المستقبل.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث في العبارة التالية:

ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية التحليل المالي و إستخداماته في المؤسسة؟

- كيف يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام التحليل المالي؟
 - ما مدى كفاية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك؟
- فرضيات الدراسة:**

- للإجابة عن مجموعة الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- التحليل المالي أحد العمليات الأساسية المستخدمة في دراسة وتفسير البيانات المالية، لاتخاذ القرارات.
- يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام طرق وأساليب رياضية وإحصائية في التحليل المالي.
- يساهم التحليل المالي بشكل فعال في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك.

أهداف الدراسة:

- يمكن تلخيص الأهداف التي نسعى إليها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:
- التعرف على المفاهيم الأساسية للتحليل المالي، من خلال أهدافه وأنواعه وخطواته، ومجموعة الأدوات والطرق والأساليب المستخدمة، وآليات العمل بها.
 - التعرف على المفاهيم الأساسية للتشخيص المالي، من خلال أهدافه وأنواعه ومجموعة الأدوات والطرق.
 - محاولة إيجاد وفهم العلاقة بين مفهوم التشخيص المالي والتحليل المالي، من خلال مراجعة المصادر والمراجع، التي تناولت هذا الموضوع.
 - التعرف على كيفية إستغلال البيانات المالية للقوائم والتقارير المالية المنشورة، وأهميتها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية.
 - التعرف على قدرة التحليل المالي بطرقه وأساليبه المختلفة، في تشخيص الحالة المالية، من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية لمؤسسة سوناطراك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبها النظري من خلال إبراز أهمية التحليل المالي كأداة تستخدمها إدارة المؤسسة والأطراف الخارجية، ودوره في كشف نقاط القوة والضعف في الوضعية المالية المؤسسة واتخاذ القرارات المختلفة، بالإضافة إلى إبراز دور البيانات المالية المفصح عنها في القوائم المالية كأداة للكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة وأهميتها في عملية التشخيص المالي. أما الجانب التطبيقي للدراسة فتتمثل أهميته فهم الوضعية الحالية والمستقبلية لمؤسسة سوناطراك من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية، وقراءة مجموعة النسب والمؤشرات، للوقوف على النقاط الإيجابية والسلبية في الأداء، والخروج بتوصيات تستفيد منها المؤسسة في قراراتها المختلفة.

مبررات إختيار الدراسة:

توجد عدة أسباب دفعتنا لإختيار موضوع الدراسة أهمها:

- موضوع التحليل المالي يندرج ضمن الأنشطة الأساسية في التسيير المالي، للمؤسسات الإقتصادية والمالية، حيث أصبح ضرورة حتمية، يعتمد عليها في حل المشاكل وإتخاذ القرارات.
- التخصص العلمي، حيث يندرج موضوع التحليل المالي ضمن التخصصات الجامعية التي تهتم بدراسة المحاسبة والمالية، والتسيير في المؤسسة الإقتصادية.
- الرغبة الشخصية في التعمق وزيادة المعرفة لموضوع التحليل المالي، والتحكم الجيد في إستخدام أدواته وطرقه المختلفة، وخاصة في الجانب التطبيقي من الدراسة.
- الرغبة الشخصية في معرفة كيفية إستغلال البيانات المالية المنشورة للمؤسسة، ومحاولة إستقراء المعلومات المفصح عنها، بالنسبة للحالة المالية لمؤسسة سوناطراك.
- محاولة الإسهام بشكل فاعل في إثراء المكتبة الجامعية من خلال تقديم دراسة أكاديمية تمكن من معرفة خبايا التحليل المالي، والدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في التشخيص المالي الجيد للمؤسسة.

منهج وأدوات الدراسة:

تم معالجة الموضوع من الجانب النظري للدراسة بإتباع المنهج الوصفي، وذلك بجمع المعلومات والبيانات للتعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال دراسة نظرية للتحليل المالي والتشخيص المالي لوضعية المؤسسة، وذلك بالإعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية والرسائل والمجلات الخاصة بدراسة وتطبيق التحليل المالي في مختلف المؤسسات الإقتصادية. أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فقد تم إتباع المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي في دراسة وتحليل وإستنتاج الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك، وذلك من خلال جمع المعلومات المحاسبية، والمالية المنشورة في القوائم المالية السنوية للمؤسسة، ومن ثم القيام بإسقاط المفاهيم النظرية للتحليل المالي، والتشخيص على بياناتها المالية، والخروج بإستنتاجات وتوصيات حول وضعيتها المالية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة النقاط التالية:

- تركز الدراسة في بعدها النظري على شرح المفاهيم الأساسية للتحليل المالي، وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وكذا أهمية البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية.
- تركز الدراسة في بعدها الزمني على دراسة وتحليل البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك للفترة من 2019 إلى 2022.
- تركز الدراسة في بعدها المكاني على تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك، بإعتبارها تمثل كل مقومات المؤسسة الإقتصادية، حيث تقوم بأنشطة الإنتاج والتوزيع للمحروقات ومشتقاتها.

صعوبات الدراسة:

يمكن ذكر أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه في النقاط التالية:

- صعوبة فهم بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة، بسبب الاختلافات الموجودة في المراجع المتوفرة في مجال التحليل المالي أو التشخيص المالي، والتباين في تناول الموضوع من مؤلف إلى آخر.
- صعوبة قراءة وفهم محتوى القوائم المالية، بسبب نوعية وكمية المعلومات المفصح عنها، ولأن الملاحق المنشورة لمؤسسة سوناطراك لا توفر المعلومات والإيضاحات الكافية، والتفصيلية لفهم وتفسير القوائم المالية.
- صعوبة الإلمام بجميع المفاهيم النظرية لموضوع الدراسة وإسقاطها على الدراسة التطبيقية بكل جوانبها، بسبب تعدد وتطور الطرق والأساليب في مجال التحليل المالي، واستحالة تطبيق بعضها على مؤسسة سوناطراك.

خطة الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة وفقا للمنهجية العلمية، تم تقسيمها إلى فصلين نظري وتطبيقي

- الفصل الأول: الدراسة النظرية والدراسات السابقة

حيث سنتناول في هذا الفصل الجوانب النظرية لموضوع البحث من خلال ثلاثة مباحث؛ فالمبحث الأول سنتطرق فيه إلى مجموعة المفاهيم الأساسية للتحليل المالي وأهدافه، وأنواعه، وإستخداماته، والأطراف المستفيدة منه، وكذا المعايير والخطوات التي تعتمد في عملية التحليل المالي. أما المبحث الثاني فسننتطرق فيه إلى مجموعة المفاهيم الأساسية لموضوع التشخيص المالي، وأهم الأدوات المستخدمة في عملية التشخيص من خلال إستخدام بيانات القوائم المالية، و طرق وأدوات التحليل المالي المستخدمة في التشخيص المالي، أما في المبحث الثالث فسنقوم بعرض وتحليل ومناقشة بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع هذه الدراسة.

- الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

سننتطرق إلى مدى قدرة مؤشرات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، من خلال دراسة تطبيقية تحتوي على ثلاثة مباحث؛ فالمبحث الأول عبارة عن تقديم عام لمؤسسة سوناطراك والتعرف على طبيعتها وأنشطتها وهيكلها التنظيمي. أما المبحث الثاني فسنقوم بعرض القوائم المالية، وتطبيق مختلف الطرق وأساليب التحليل المالي على البيانات المالية لمؤسسة سوناطراك للسنوات بداية من 2019 إلى 2022، بهدف تفسير وفهم الوضعية المالية. أما فيما يخص المبحث الثالث فسنقوم بمحاولة تفسير نتائج التحليل المالي ومناقشتها، ومعرفة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، من خلال محاولة الكشف عن بعض نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص المتاحة في مؤسسة سوناطراك.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

والدراسات السابقة

تمهيد:

تعتبر البيانات والمعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير والقوائم المالية، أحد الركائز الأساسية في عملية إتخاذ القرارات المرتبطة بالجوانب المالية للمؤسسة، ونظرا لمحدودية وبعض القصور في نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة، والمفيدة لفهم الوضعية المالية للمؤسسة، ظهرت الحاجة لإجراء تحليل إنتقادي لتلك البيانات والمعلومات المالية بهدف توضيح الصورة الحقيقية للمؤسسة.

وهكذا فقد أصبح عمل التحليل المالي للبيانات والمعلومات المالية، من بين الأنشطة الضرورية في عالم الأعمال بصفة عامة، والمؤسسة بصفة خاصة، من خلال ابتكار مجموعة الطرق والأدوات التحليلية المتنوعة، بهدف تقييم الأداء المالي، والحكم على كفاءة أنشطة إدارة المؤسسة، وتشخيص وفهم الوضعية المالية للمؤسسة، لذا فإن دراسة موضوع التحليل المالي ومساهمته في تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة، يتطلب معرفة المقومات والمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها هذا المجال من المعرفة.

وعليه سوف نتناول في هذا الفصل الجوانب النظرية لموضوع الدراسة من خلال ثلاثة مباحث؛ فالمبحث الأول سننتطرق فيه إلى مجموعة المفاهيم الأساسية للتحليل المالي وأهدافه، وأنواعه واستخداماته، والأطراف المستفيدة منه، وكذا المعايير والخطوات التي تعتمد في عملية التحليل المالي. أما المبحث الثاني فسننتطرق فيه إلى مجموعة المفاهيم الأساسية لموضوع التشخيص المالي، وأهم الأدوات المستخدمة في عملية التشخيص من خلال إستخدام بيانات القوائم المالية، و طرق وأدوات التحليل المالي المستخدمة في التشخيص المالي، فأما في المبحث الثالث فسنقوم بعرض وتحليل ومناقشة بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع هذه الدراسة.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتحليل المالي

إن التحكم في آليات وعمل التحليل المالي للبيانات المالية للمؤسسة، يتطلب معرفة المقومات والمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها هذا العمل، وعليه سنتناول في هذا المبحث مفهوم التحليل المالي وأهدافه، وأنواعه وإستخداماته، والأطراف المستفيدة منه، وكذا المعايير والخطوات التي تعتمد في عملية التحليل المالي.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

قبل التطرق إلى أهم التعاريف التي تناولت التحليل المالي، من المفيد أن نتعرف على السياق التاريخي لنشأة، وتطور عمل التحليل المالي من خلال ما يلي:

أولاً: لمحة تاريخية

يرى العديد من الباحثين أن نشأة التحليل المالي يعود إلى القرن التاسع عشر، مع التوسع في حجم التسهيلات المصرفية للبنوك، وما نتج عنها من الزام المقترضين بتقديم بيانات مكتوبة حول الأصول والخصوم بهدف التحليل الشامل، ولمعرفة مدى قدرتهم على ضمان هذه التسهيلات.

وقد اكتسب التحليل المالي أهمية ضمن مجالات المعرفة في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع، التي مارستها بعض إدارات المؤسسات الإقتصادية، ومن ثم شهدت تلك الفترة انهياراً لعدد منها، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين لتلك المؤسسات الإقتصادية، مما دعا إلى ضرورة دراسة وفهم جيد لمحتويات التقارير المالية المنشورة بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بنشاط المؤسسات الإقتصادية التعرف على حقيقة أدائها، والتنبؤ بمستقبلها الإقتصادي.¹

ومن تلك الفترة، ازدادت أهمية التحليل المالي للبيانات المالية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من إنتشار ظاهرة التضخم وأثرها على البيانات المالية، فظهرت الحاجة إلى إستخدام الطرق والأساليب الكمية و النماذج الرياضية في عمليات التحليل المالي، بهدف زيادة الكفاءة وترشيد اتخاذ القرارات.

كما أن الفضائح المالية والمحاسبية التي ظهرت بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، مثل: فضيحة شركات (Enron) و (Worldcom)² والأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008 "أزمة الرهن العقاري" وانهيار مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية، أدت إلى إيجاد آليات وأدوات وتقنيات جديدة، تساهم في تطوير عمليات

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، اليازوري، الأردن، 2007، ص 7.

²Nicolas Schmidlin, *The Art of Company Valuation and Financial Statement Analysis*, édition Wiley, UK, 2014, p 6.

التحليل المالي، حيث أصبح منهجا متكاملًا في الفكر الإداري المالي، ووسيلة للوصول إلى التخطيط المالي السليم للاستثمار أو التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

ثانياً: تعريف التحليل المالي

تعددت تعريفات التحليل المالي، واختلفت حسب وجهة نظر كل باحث، وعلية يمكن ذكر من بينها:

1- تعريف أول: هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، بهدف تقويم أدائه من زوايا عديدة، بغرض تحديد جوانب القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة الأطراف المعنية من المعلومات التي يوفرها التحليل الرشيد لاتخاذ قراراتهم¹.

2- تعريف ثاني: هو عملية معالجة منظمة لعناصر القوائم المالية للمؤسسة، وإيجاد الروابط والعلاقات فيما بينها، والذي يساعد على تفسير نتائج المؤسسة المتوصل إليها، وما يترتب عنه من تقييم لمدى كفاءتها في إدارة مواردها المتاحة، واكتشاف نقاط القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف لاقتراح العلاج اللازم لها، وكذلك التنبؤ بالأداء في الفترات المستقبلية².

3- تعريف ثالث: التحليل المالي هو عملية التقييم النقدي للمعلومات الواردة في البيانات المالية، من أجل فهم واتخاذ القرارات المناسبة؛ إذ إن تحليل القوائم المالية هو أساس دراسة العلاقة بين الحقائق المالية المختلفة، والأرقام الواردة في مجموعة من البيانات المالية، وتفسير هدفه اكتساب نظرة ثاقبة حول الربحية والكفاءة التشغيلية للمؤسسة، وكذلك تقييم صحتها المالية وآفاقها المستقبلية³.

4- تعريف رابع: التحليل المالي هو استخدام البيانات المالية لتحليل الوضع المالي للشركة وأدائها، ولتقييم الأداء المالي المستقبلي، وهو يتكون من ثلاثة مجالات أساسية: الربحية، المخاطر، مصادر واستخدامات الأموال⁴.

من التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم التحليل المالي هو عبارة عن عملية تقوم على دراسة وتفسير البيانات المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مجموعة التقارير والقوائم المالية خلال فترة زمنية محددة، وذلك باستخدام أدوات وأساليب رياضية وإحصائية للحصول على مؤشرات ودلالات إضافية، بهدف تقييم الأداء المالي للمؤسسة، والمساعدة على فهم حقيقة الوضعية المالية الحالية للمؤسسة، والتنبؤ بالوضع المستقبلي لها.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 41.

² صافي فلوخ وآخرون، تحليل القوائم المالية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 18.

³ بشري حسن محمد التوبي وآخرون، محاسبة القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الحلاج للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021، ص 319.

⁴ Subramanyam K.R, **Financial Statement Analysis**, Eleventh Edition, New York, USA, 2014, p 13.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي

ترتبط نتائج التحليل المالي بشكل كبير بالأهداف، وكذا تبعا لتعدد وتنوع الأطراف المستفيدة من هذه العملية؛ إدارة المؤسسة، المستثمرين، الدائنين... الخ، ويمكن تلخيص أهم أهداف التحليل المالي فيما يلي:¹

- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة، وقدرتها على سداد ديونها والتزاماتها.
- اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة وتقييم أدائها، وتقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة.
- معرفة حقيقة الأداء المالي؛ الربحية، التنافسية، القدرة الائتمانية.
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع مؤسسات المماثلة.
- تعزيز نظام الرقابة في المؤسسة، والكشف عن القصور أو الغش و الإحتيال في عمل الإدارة.
- توفير معلومات تساعد في التخطيط، واتخاذ القرارات، والتنبيه على وجود مخاطر وتهديدات مستقبلية.

وبشكل عام يمكن تصنيف أهداف عملية التحليل المالي إلى أهداف خاصة بالمؤسسة؛ كتحليل وتفسير العمليات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية، قصد تقييم الأداء المالي الحالي، وكفاءة إدارة الموارد والتنبؤ بالحالة المستقبلية للمؤسسة، والمساهمة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الإستثمارية والائتمانية الرشيدة. وأهداف مرتبطة بالأطراف الخارجية عن المؤسسة؛ كتحليل وتفسير المستثمرين والدائنين والمقرضين، قصد معرفة المداخل ومعدل الربحية، و مقارنة العائد بالمخاطر، والسيولة، والقدرة على سداد الإلتزامات الخارجية، وكذا معرفة إتجاهات الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

إن تعدد الأهداف التي تسعى إليها الأطراف المعنية بالتحليل المالي، والتي نتج عنها وجود أسس مختلفة يستند إليها في تصنيف عملية التحليل، وعليه يوجد عدة تقسيمات للتحليل المالي، وفقا لعدة إعتبارات ومفاهيم ومجالات ومستويات من بينها:

أولاً: من حيث الجهة القائمة بالتحليل

1- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل الإدارة المختصة داخل المؤسسة، وعلى بيانات المؤسسة، وبناء على أهداف معينة تطلبها هذه الأخيرة، حيث تعتبر عملية داخلية، تدخل ضمن وظائف إدارة المؤسسة

¹ صافي فلوخ وآخرون، مرجع سابق، 19.

بمختلف مستوياتها، حيث يستفيد المحلل الداخلي من موقعه داخل المؤسسة من إمكانية الوصول إلى بيانات ومعلومات متنوعة، واللازمة لعملية التحليل، وكذلك مساعدة جميع المستويات الإدارية في المؤسسة.¹

2- التحليل الخارجي: يقصد به عملية التحليل التي تقوم بها جهات من خارج المؤسسة، حيث تهدف إلى خدمة جهات وأطراف لها علاقة بالمؤسسة، وتهتم بأنشطتها، كالأطراف ذوي المصلحة من عملاء ودائنين وبنوك، والأجهزة الحكومية. حيث يعتمد المحلل الخارجي في تحليله للوضع المالي للمؤسسة على القوائم المالية المنشورة بشكل رسمي، وبذلك يكون عليه من الصعب الوصول إلى معلومات تفصيلية من داخل المؤسسة.

ثانياً: من حيث البعد الزمني للتحليل

1- التحليل الساكن: يعتمد هذا التحليل المالي على البيانات المالية لفترة زمنية واحدة، حيث يهدف إلى دراسة العلاقة القائمة بين عناصر القوائم المالية، ووفقاً لتاريخ محدد لفترة الزمنية واحدة، وكذلك إيجاد الأهمية النسبية لكل عنصر مكون في مجموعة العناصر للقائمة الواحدة، وعادة ما يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في تلك الفترة، وتحديد جوانب القوة والضعف منه.

2- التحليل المتحرك: يعتمد هذا التحليل المالي على البيانات المالية لعدة فترات زمنية، حيث يهدف إلى دراسة العلاقة القائمة بين عناصر القوائم المالية المختلفة، ووفقاً لتاريخ محددة ولعدد من الفترات الزمنية، حيث يتم تحليل الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في عناصر القوائم المالية، والقيام بالمقارنات بين العناصر المختلفة، وبذلك يهدف إلى تقييم إنجازات ونشاطات المؤسسة، واكتشاف اتجاه الأداء المالي متعدد السنوات.²

ثالثاً: من حيث مجالات استخدام التحليل

1- تحليل من أجل التخطيط المالي: يعتمد التخطيط المالي على النتائج التي يسفر عنها التحليل المالي، ويعتبر التخطيط المالي أمراً ضرورياً لكل المؤسسات بهدف إدارة أكثر فعالية لرأس المال، من خلال التنبؤ بالاحتياجات المالية، وتحقيق الهيكل الأمثل لرأس المال، وتأطير السياسات والإجراءات لتلبية أهداف الإستثمار،³ ولهذا يجب أن يمر التخطيط المالي بعدة مراحل أهمها تحليل الأداء المالي السابق للمؤسسة، وتحديد متطلبات الاستثمار وبدائله، والتنبؤ بإيرادات المؤسسة ونفقاتها، وتحليل البدائل المتاحة سواء تمويلية أو استثمارية واختيار أنسبها، وتحليل النتائج المختلفة للخطط المالية، ومن أهم الأدوات التي تلجأ إليها الإدارة المالية هي الموازنات التقديرية لإدارة التدفقات المستقبلية واستخداماتها.⁴

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر، الأردن، 2009، ص 28.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص 56-60.

³ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 164.

⁴ أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2006، ص 424-430.

2- تحليل تقييم الأداء: يعتبر تحليل تقييم الأداء المالي من الأنواع المهمة التي يهتم بها معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، حيث تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لقدرتها على تقييم الأداء المالي من جوانب متعددة، كتقييم ربحية المؤسسة، والتدفقات النقدية المالية، والإتجاهات، والمقارنات...الخ.¹

3- التحليل الائتماني: يهدف هذا التحليل إلى تقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجه الدائنين الحاليين أو المفترضين، وإتخاذ قرار الإقراض من عدمه، استنادا إلى القدرة الائتمانية للمؤسسة، حيث تستخدم طرق التحليل المالي المختلفة، مثل: نسب المديونية، ومؤشرات التوازن المالي، لمعرفة مدى إستقلالية وملاءة المؤسسة.²

4- التحليل الإستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، من خلال ما يعرف بالتحليل الفني والتحليل الأساسي³، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات، وينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم، وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، وكذلك تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة.⁴

5- التحليل الإندماج والشراء: في حالة رغبة مؤسستين في الإندماج أو الشراء، يستخدم التحليل المالي في عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة الإقتصادية المراد شراؤها، و تقدير الأداء المستقبلي، من أجل تقييم العرض المقدم، والحكم على مدى مناسبته.⁵

رابعا: من حيث البعد الفترة التي يغطيها التحليل

1- التحليل قصير الأجل: يقوم هذا التحليل على دراسة البيانات المالية للمؤسسة في مدة لا تتعد دورة مالية واحد، من خلال قياس والحكم على قدراتها المالية، مثل: تحليل السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية، ومستوى التدفقات النقدية التشغيلية...الخ. وهذا النوع من التحليل يهتم به الدائنون والبنوك بالدرجة الأولى.⁶

2- التحليل طويل الأجل: يقوم هذا التحليل على دراسة البيانات المالية للمؤسسة في مدة تزيد عن دورة مالية واحدة، من خلال التركيز على تحليل هيكل التمويل والأصول الثابتة وتطور ونمو الربحية في الأجل الطويل

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 85.

² محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2014، ص 234.

³ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 45.

⁴ محمد مفلح عقل، مرجع سابق، ص 234.

⁵ عبدالله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2013، ص 159.

⁶ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 30.

إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة؛ بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط القروض طويلة الأجل عند استحقاقها، ومدى الإنتظام في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة الإقتصادية في الأسواق المالية.

خامسا: من حيث مستويات عملية التحليل

1- التحليل على مستوى المؤسسة: يقوم المحلل المالي بجمع ما يلزم من المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط فيدرس ربحيتها وسيولتها وهيكل ملكيتها، بالإضافة إلى كفاءتها، ويتم إنجاز ذلك باستخدام أدوات مختلفة للتحليل المالي، ويعتبر هذا النوع من التحليل قاصرا نظرا لأنه يفصل المؤسسة عن محيطها، والعوامل المؤثرة فيها.¹

2- التحليل على مستوى القطاع: ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من المؤسسات المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها، لاختيار الاستثمار الأفضل، حيث يقوم المحلل بإجراء التحليل للمؤسسة آخذا في الاعتبار القطاع الذي تنتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمؤسسة، ثم مقارنتها بقوائم مالية لمؤسسات أخرى في نفس القطاع، وبالتالي قياس أداء المؤسسة والحكم على وضعيتها.

3- التحليل على مستوى الإقتصاد: هو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المؤسسة وظروفها الإقتصادية وظروف القطاع الذي تنتمي إليه، وكذلك الظروف الإقتصادية العامة للدولة التي تعمل بها تلك المؤسسة. وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل المالي بعد دخول وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في مختلف الدول، وما نتج عن ذلك من تأثير المؤسسات المحلية بالمنافسة الخارجية، وبعض السياسات الدولية.

المطلب الثالث: معلومات التحليل المالي و إستخداماته

إن معرفة أهمية التحليل المالي واستخداماته، يؤدي بنا لدراسة وفهم مصادر البيانات والمعلومات المستخدمة في عملية التحليل المالي، ودورها في جودة مخرجاته، بالنسبة لجميع الأطراف المستفيدة منها.

أولا: مصادر البيانات في التحليل المالي:

إن المعلومات الناتجة عن عملية التحليل المالي، تعتمد على مجموعة من البيانات من مختلف المصادر سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، ويمكن حصرها في:²

- القوائم المالية السنوية والربع سنوية؛ قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية...الخ.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص 75.

² جمال اليوسف، فواز الحموي، الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2017، ص 62.

- تقرير محافظ الحسابات، والمراجعة الداخلية.
- التقارير الختامية لمجلس إدارة المؤسسة.
- التقارير المالية المرحلية.
- المعلومات والبيانات الصادرة من سوق المال.
- التقارير الصادرة من الجهات الحكومية كوزارة التجارة، المالية، الإحصاء.
- التقارير الصادرة عن مكاتب الأبحاث والدراسات والاستشارات المالية.

إن الوصول إلى جودة التحليل المالي يعتمد بالأساس على وجود بيانات ذات جودة، ولا سيما تلك البيانات المتعلقة بالنظام المعلوماتي المحاسبي، والتي تعتبر المصدر الرئيسي لإجراء المقارنات والنسب والتحليلات، ومن ثم قبل إجراء التحليل المالي يجب على المحلل التأكد من أن القوائم المالية تفصح بشكل كاف والبيانات المالية ملائمة للتحليل المالي، وأن المبادئ المحاسبية التي أتبعت في إعدادها مناسبة، كما أن أسس القياس ثابتة ولا تختلف من فترة لأخرى، والتأكد من سلامة و استمرارية تبويب القوائم المالية خلال سنوات المقارنة.

ثانياً: الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي:

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي وفقاً لعلاقتهم بالمؤسسة من جهة، وتعدد القرارات المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، وعليه يمكن ذكر مجموعة المستفيدين من التحليل المالي كما يلي:

1- الإدارة: تهتم إدارة المؤسسة بالوضع المالي والربحية، والسيولة والنمو وتعظيمها لمصلحة المساهمين، وكسب ثقة ذوي المصالح، وكل المعلومات المتعلقة بتفسير عملياتها الإستثمارية والتشغيلية والتمويلية، لذلك فهي تقوم بإجراء ومتابعة نتائج التحليل المالي، كتغير النسب والمؤشرات الخاصة بالربحية، وعوائد الإستثمار والإتجاهات التي تؤخذها هذه المؤشرات، لكي تتأكد الإدارة من فاعلية نظم الرقابة، والوقوف على كفاءة أدائها وتوزيع مواردها ومقارنة أدائها بأداء مؤسسات مماثلة.¹

2- العاملون والموظفون: تهتم هذه الفئة بنتائج التحليل المالي، من خلال المعلومات المرتبطة بإستمرارية المؤسسة وتحقيق النمو في الأرباح، بهدف معرفة العوائد والمكافآت الحالية والمستقبلية، والخدمات الإجتماعية المقدمة، والإطمئنان على المستقبل الوظيفي، والحكم على عدالة وموضوعية إدارة المؤسسة في توزيعها، وكذا قرارات البقاء أو المغادرة من المؤسسة إلى مؤسسات منافسة.

3- المستثمرون الحاليون والمرقبون: يهتم المستثمر الحالي بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر وربحية السهم، وكذلك بدرجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراته، بهدف إتخاذ قرار المفاضلة بين الإحتفاظ

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 73.

بما يمتلكه من أسهم أو يبيعها. بينما المستثمر المرتقب يهتم بمعرفة نتائج التحليل المالي بهدف البحث والمقارنة بين فرص الإستثمارات المتاحة¹، من خلال قرار شراء أسهم المؤسسات ذات العوائد العالية، والقدرة على توليد الأرباح، وكذا أقل درجة مخاطر، لذلك فهو يحتاج إلى معرفة تغيرات أسعار الأسهم خلال فترة معينة، كما يسعى إلى التنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلا للمؤسسة.

4- الدائنون: يهتم الدائنون سواء كانوا بنوك أو اشخاص طبيعيين بمعرفة معلومات التحليل المالي الائتماني وقدرة المؤسسة على السداد في تاريخ الإستحقاق، ودرجة السيولة لديها، وبالحصول على فوائد ملائمة ومضمونة على مبلغ القرض، لذلك يحتاج الدائن إلى تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالقرض، وهذا التقدير يعتمد عليه في اتخاذ قرار الإقراض من عدمه، ويساعده أيضا في تحديد معدل العائد (سعر الفائدة)، الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقرض، فسعر الفائدة الملائم يفترض أن يعتمد بشكل رئيسي على قدرة المقترض على الوفاء، وعلى قوة المركز المالي للمؤسسة.²

وبناء على ذلك، تختلف المعلومات التي يحتاجها المقرضون تبعا لآجال وطبيعة القروض؛ فأصحاب الديون قصيرة الأجل يهتمون بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها والفوائد وتحليل نسب السيولة، أما أصحاب الديون طويلة الأجل فيركزون على قدرة المؤسسة ضمان منح القروض، من خلال قوة المركز المالي للمؤسسة وتقييم الأصول الثابتة.³

5- الموردون والعملاء: يهتم المورد بمعرفة المعلومات الناتجة عن التحليل المالي للمؤسسة للتأكد من سلامة المركز المالي، من خلال نسب المديونية والسيولة، وبناءا عليها يتخذ قرار التموين من عدمه، وتحديد فترات السداد. أما بالنسبة للعملاء فحاجتهم للتحليل المالي للبيانات المؤسسة، تهدف إلى معرفة قوة المركز المالي للمؤسسة من خلال التأكد من ضمان استمرارية التوريدات، ومدى قدرتها على توفير الامتيازات التجارية والمالية والتسهيلات الائتمانية، من خلال نسب النشاط.⁴

6- جهات أخرى: هناك العديد من الفئات الأخرى لها علاقة بالمؤسسة تهتم بما يقدمه التحليل المالي لبيانات المؤسسة، منها سماسرة الأوراق المالية، والنقابات العمالية، والأجهزة الحكومية الرقابية، والغرف التجارية ومصالح الضرائب، ومراجعي الحسابات.

حيث يهتم سماسرة الأوراق المالية بالتحليل المالي بهدف معرفة التغيرات في أسعار الأسهم التي تؤثر على السوق المالي، وكذلك تحديد مجموعة المؤسسات التي تمثل افضل فرص للاستثمار. أما بالنسبة للنقابات العمالية

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 9.

² عبد الله عبدالعزيز هلال، وآخرون، التحليل المالي للقوائم المالية وتحليل الأداء، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019، ص 20.

³ صافي فلوخ وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 51.

فتهتم بالتعرف على الوضع المالي للمؤسسة، والاطمئنان على استمراريته، وبالتالي ضمان المحافظة على مناصب التوظيف العمال. وفيما يخص الأجهزة الحكومية والرقابية فإنها تهتم بمعلومات التحليل المالي في إطار إعداد الموازنات التقديرية، والحسابات القومية وبالإضافة إلى التأكد من الأداء المالي للمؤسسات وربحيته وما يترتب عليه من التزامات جبائية، والمقارنة بين مختلف المؤسسات.¹ أما مراجع الحسابات فهم يستخدم معلومات التحليل المالية عند قيامه بالفحص التحليلي للبيانات، من خلال نتائج النسب المالية لعناصر القوائم المالية والقيام بالمقارنة المتعددة السنوات، بهدف جمع الأدلة الكافية حول صدق وصحة المعلومات المحاسبية للمؤسسة، وكذا التقرير على عدم وجود ما يهدد استمرارية المؤسسة.²

المطلب الرابع: معايير التحليل المالي ومراحله

إن القيام بعملية التحليل المالي، والوصول إلى نتائج ذات جودة؛ يكون من خلال الفهم الجيد للبيانات المالية للمؤسسة، لذا يلزم على المحلل المالي الاعتماد على معايير للقياس، وكذا إتباع خطوات منهجية وعلمية للحصول على نتائج ذات كفاءة وفعالية.

أولاً: معايير التحليل المالي

تستخدم معايير التحليل المالي للتعبير عن مؤشرات مقارنة لنتائج التحليل المالي للمؤسسة، من خلال أرقام معيارية تستخدم للمقارنة كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة، وكفاءة نسبة معينة أو رقم ما، وهذه المعايير ينبغي أن تتسم بمجموعة من الخصائص من أهمها:³

- الشمول: وهو أن يمثل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية، والتي تمثل معظم انواع الصناعة.

- الاستمرارية: وهو أن تستمر فعالية المعيار لمدد مالية متتابعة.

- الواقعية: وهو أن يكون المعيار قابلاً للتطبيق.

- الاستقرار: وهو أن يكون المعيار ثابتاً نسبياً وغير متقلب ومتغير.

- البساطة والوضوح: وهو أن يكون المعيار مفهوماً لمعظم الفئات.

- سهولة التعامل معه وتركيبه وهو أن يكون المعيار مقروءاً، وقابلاً للمقارنة.

من خلال خصائص معايير التحليل المالي، يمكن ذكر المعايير التالية:

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 75.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 4.

³ محمد الفاتح محمود المغربي، التحليل المالي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2022، ص 16.

1- معيار التحليل المالي المطلق: عبارة عن مجموعة من النسب والمعدلات التي اطلق استعمالها كمعيار للتحليل المالي، والتي تستخدم للمقارنة والحكم على نتائج التحليل، ويتم تطبيقه في جميع المؤسسات، ولجميع أنواع الصناعة ولكافة الظروف، فمثلاً لو أن الرقم المعياري المطلق لنسبة التداول (1:2) فإنه يطبق على جميع أنواع الصناعة وفي كافة الأحوال¹.

2- معيار التحليل المالي لصناعة معينة: وهو عبارة عن متوسط نسب مستخرجة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة، وعن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة محل التحليل مع المعدل السائد للصناعة، حيث يتم من خلالها قياس أداء المؤسسة. توضع هذه المعايير من قبل مختصين سواء الهيئات المختصة في هذا المجال أو من قبل الإقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة².

ويعد هذا المعيار أكثر فائدة في تحليل البيانات المالية للمؤسسة، إذا تمت مقارنة النتائج بمتوسطات الصناعة ونتائج المنافسين، حيث توفر العديد من الخدمات المالية بيانات مركبة عن مختلف الصناعات. ويواجه المحلل مشكلة عندما لا تتوافق الصناعات المصرح عنها بشكل واضح مع المؤسسة التي يتم تحليلها، لأن المؤسسة تمارس العديد من المجالات الصناعية. نظراً لأن العديد من المؤسسات لا تتناسب بشكل واضح مع أي صناعة واحدة، فمن الضروري غالباً استخدام الصناعة التي تناسب المؤسسة بشكل أفضل³.

3- معيار التحليل المالي التاريخي: عبارة عن النسب والأرقام والمؤشرات والتي تمثل الاتجاهات التي اتخذها الأداء المالي لمؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها في المستقبل، حيث يقوم هذا المعيار على افتراض أن أحداث الحاضر وليد أحداث وقعت في الماضي، من خلال إيجاد المتوسط لنفس النسبة أو المؤشر في فترات سابقة، ومقارنته بالنسبة الحالية؛ فمثلاً يتم مقارنة نسبة السيولة للفترة الحالية مع نسبة السيولة للفترة الماضية لنفس المؤسسة، ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات إيجابية أو سلبية⁴.

4- معيار التحليل المالي المخطط المستهدف: عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة المؤسسة كمعيار يوضع على أساس أهداف محددة مسبقاً لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعاً من المؤسسة تحقيقه، مع ما حققته فعلاً مع المقياس المعد مسبقاً، وذلك أثناء مدة مالية محددة. فيقوم المحلل المالي بمقارنة المعايير المستهدفة مع

¹ عبد الله عبد الله السنفي، مرجع سابق، ص 163.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 313.

³ Charles Gibson, **Financial Reporting & Analysis**, 11th Edition, USA, 2009, p 186.

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 315.

المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء إيجابية أو سلبية، وبالتالي فإن المعايير المستهدفة تعتبر من الأدوات الهامة في عملية التخطيط والرقابة.¹

وبصفة عامة، فإن استخدام هذه المعايير مرتبط بالهدف المحدد من عملية التحليل المالي، فهناك معايير تستخدم لتفسير الاتجاهات والمؤشرات المالية المختلفة، وكشف الانحرافات، ومعايير لمقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف، وأخيرا معايير تستخدم للتفسير للنتائج باستخدام النسب.

ثانيا: خطوات ومراحل التحليل المالي

تقوم عملية التحليل المالي على قواعد يجب أن يتقيد بها المحلل المالي، وهي تشكل في مجملها المنهج العلمي للمراحل المتبعة في التحليل المالي، ولهذا يجب عليه أخذ في الحسبان مجموعة من الاعتبارات نذكرها:²

- أن يكون المحلل المالي ملما بطبيعة نشاط المؤسسة؛ من نشاط صناعي، أو خدمي، أو تجاري.
- أن يكون لدى المحلل المالي خلفية عن المؤسسات المماثلة للمؤسسة التي يقوم بتحليل قوائمها المالية.
- أن تتوفر لدى المحلل المالي الحيادية، ويكون هدفه هو الوصول إلى الحقائق ثم يفسر نتائج التحليل.
- يجب أن يحدد المحلل المالي الافتراضات التي اعتمد عليها أثناء عملية التحليل المالي.
- ألا يكون هدف المحلل المالي التركيز على مواضع الضعف أو القوة، وإنما يتعدها لتفسير الأسباب.
- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية ومؤهلات، لتفسير النتائج، والتنبؤ بالمستقبل.
- الأخذ في الحسبان القيود المفروضة في إعداد القوائم المالية التي تحد من فائدتها، مثل: التكلفة التاريخية.
- يجب استخدام أكثر من أداة من أدوات التحليل المالي لأن الاعتماد على أداة واحدة قد تكون مضللة.

وفيما يلي المراحل الأربعة المتبعة لإجراء عملية التحليل المالي:

1- مرحلة الإعداد والتحضير: هي مرحلة أساسية يبدأ بها المحلل المالي، حيث تكتسب أهمية كبيرة في أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابيا على باقي مراحل، وخطوات تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها، حيث يقوم المحلل بما يلي:³

- تحديد الهدف من التحليل وترجمته إلى مجموعة من الأسئلة، والذي على أساسه يتحدد أسلوب التحليل المناسب، والمعلومات الواجب جمعها، ويختلف الهدف حسب الفئة المستفيدة من نتيجة التحليل.

¹ عبد الله عبد الله السنفي، مرجع سابق، ص 165.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 23.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 76.

- مدى ونطاق التحليل، هل يشمل التحليل المؤسسة لوحدها أم مجموعة الفروع، والمؤسسات التابعة؟ وهل سيكون التحليل للمؤسسة لفترة مالية واحدة أم لعدد من الفترات المالية؟

- تحديد وجمع البيانات والمعلومات الكافية والملائمة، وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من إجراء التحليل، سواء كانت تلك المعلومات مالية أو غير مالية، وسواء كانت كمية أو وصفية عن الفترة أو الفترات المعنية بالتحليل.

2- مرحلة إجراء عملية التحليل: وفيها يتم معالجة ما تم توفيره من بيانات ومعلومات بما يخدم الأهداف المحددة من التحليل، وتتكون هذه المرحلة من العمليات التالية:¹

- **عملية التبويب والتصنيف:** يقوم المحلل في هذه العملية الابتدائية بالعديد من الإجراءات؛ كإعادة ترتيب عناصر القوائم المالية ومجموعاتها، ودمج بعض منها أو إعادة تصنيفها بما يسهل إجراء التحليل، للوصول إلى نتائج دقيقة وفي التوقيت المناسب، حيث يتم اعتماد نماذج موحدة للقوائم المالية، ويعد نموذج القائمة شكلاً من أشكال التبويب والتصنيف للمعلومات، الذي يخدم بشكل أساسي القابلية للمقارنة، وذلك بما يقدمه من ثبات واتساق، خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من مؤسسة أو أكثر من فترة مالية.

- **اختيار الأداة الملائمة للتحليل:** حيث يتحدد بناءاً عليها فعالية عملية التحليل، وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه ومنها التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب والمؤشرات...إلخ، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لإستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل، والوصول لأفضل النتائج، بالإضافة إلى ذلك تعتمد على قدرات ومؤهلات المحلل المالي الفنية والعلمية في التحليل المالي.

- **عملية المقارنة:** وتتم هذه العملية من خلال الملاحظة، بهدف اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف العناصر والحسابات والبحث عن أسبابها، وذلك حتى يمكن تحديد نوعية التغيرات (موجبة أم سالبة)، خاصة التغيرات غير الطبيعية، مثل: انخفاض الربح التشغيلي، وزيادة التكاليف التشغيلية.

3- مرحلة الاستنتاج وكتابة التقرير: في هذه المرحلة على المحلل المالي البحث عن الأسباب والتفسير المنهجي للنتائج المتوصل إليها، والحكم على الأداء المالي للمؤسسة وتقديم الاقتراحات، ويراعى البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها المحلل المالي عند كتابة تقريره، وذلك من خلال التركيز على ما يتعلق بأهداف عملية التحليل، واقتراح الحلول والتوصيات اللازمة للعلاج.²

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 80.

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

تعتبر عملية إتخاذ القرارات من الوظائف الرئيسية للمؤسسة، وخاصة إذا تعلق الأمر بالجانب المالي للمؤسسة، حيث تركز هذه العملية على أمرين، متخذ القرار، وكيفية صنع القرار في الوقت والمكان المناسب. وعليه فإن إتخاذ القرارات حول وضعية المؤسسة يجب أن تسبقها التشخيص اللازم، والذي يقوم على الإعتبارات والأهداف المحددة مسبقاً، والأدوات والمراحل الواجب إتباعها في عملية التشخيص.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للتشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي من بين الآليات المستخدمة في الإدارة المالية، فهو عملية مستمر تتحدد بناءاً على أهداف ومراحل مسبقة.

أولاً : مفهوم التشخيص المالي:

تم استعارة مصطلح التشخيص من العلوم الطبية، حيث يعتبر التشخيص هو عملية دراسة تذبذب الإنسان عن المعيار وتشخيص المشكلة. وفي بداية القرن العشرين ظهر مصطلح "التشخيص الفني" الذي ارتبط بدراسة تقلبات الآلات وأسبابها. ولم يظهر مصطلح "التشخيص الاقتصادي" إلا في بداية القرن الحادي والعشرين، ويتم تعريف مصطلح التشخيص الاقتصادي على أنه تحديد الحالة الاقتصادية للمؤسسة، فالتشخيص الاقتصادي يحدد ويدرس علامات الخلل في إدارة الأنشطة الاقتصادية بهدف التنبؤ بعواقبها الإيجابية منها والسلبية، وتطوير أساليب ووسائل تحديد الاختلالات وتأثيرها.¹

وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف للتشخيص المالي منها:

تعريف يوسف قريشي: هي "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة بإستخدام مجموعة الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف إستخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية"²، حيث أن التشخيص يرتبط بتحليلات أخرى تتعلق بالجوانب غير المحاسبية للمؤسسة، بالإضافة إلى بيئتها الخارجية، من خلال فحص مستخرجات التسجيل للسجل التجاري والمهن التي تحتوي على معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة ونشاط المؤسسة أو الحصول على معلومات قطاعية من غرفة التجارة والبنك المركزي، حيث تتيح هذه المعلومات للمحلل استكمال التقييم المالي الدقيق لأداء المؤسسة واستدامتها، بعناصر أكثر استراتيجية وإجراء مقارنة بين الأداء في المجال، أي مقارنة بالمؤسسات الأخرى في نفس قطاع النشاط.³

¹ Regina Andekina, Rakhila Rakhmetova, Financial Analysis and Diagnostics of the Company, **Procedia Economics and Finance Journal**, 5, Turar Ryskulov Kazakh Economic University, Kazakhstan, 2013, p 51.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، طبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 45.

³ Dov Ogien, **Gestion financière de l'entreprise**, 4^e edition, Dunod, paris, 2018, p 2.

ويعرفه Jean Lochar: "التشخيص عبارة عن مجموعة من النتائج الوظيفية؛ الكمية والنوعية التي تتكون من تقييم وضع الشركة من خلال تحديد (من بين أمور أخرى) نقاط القوة ونقاط الضعف والمخاطر والفرص التي تواجه بيئاتها المختلفة، (السوقية والجغرافية والتكنولوجية والمالية والسياسية) وفي كل مجال من مجالات نشاطها. ويمكننا إجراء تشخيصات جزئية حسب المنتجات أو المواد أو القطاعات أو حسب الوظائف: التجارية والاجتماعية والمالية والتقنية وما إلى ذلك، ومن الناحية العملية، يتضمن التشخيص عددا معينا من المقترحات بهدف تحقيق أهداف قصيرة المدى (الميزانيات) أو أهداف بعيدة (إستراتيجية)"¹

ويرى آخرون أن التشخيص يأتي بعد عملية التحليل، فيؤكد شيريميت (2008) أن التحليل هو عملية البحث، في حين أن التشخيص هو استنتاجها؛ "يرتبط التحليل والتشخيص ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض؛ فبدون التحليل لا يوجد تشخيص، والهدف الرئيسي للتشخيص هو اتخاذ القرار النهائي، فالتحليل والتشخيص هما أساس اتخاذ القرار، حيث يمكن إجراء عملية مشابهة بين ميدان الطب والاقتصاد، فنجد موقع التشخيص في تكوين السلسلة التالية: في الطب التحليل ← التشخيص ← العلاج، أما في الاقتصاد فنجد: التحليل ← التشخيص ← اتخاذ القرار"².

وعليه يمكن استنتاج أن التشخيص المالي هو تلك العملية التي تشمل مجموعة مختلفة من أنواع التحليل؛ منها الإقتصادية والمالية للمؤسسة، والتي تسبق خطوة إختيار البدائل وصياغة القرار النهائي، حيث تهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة، واكتشاف الفرص المتاحة والتهديدات الناشئة عن بيئتها، بالإضافة للإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تعزيز نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف، ومواجهة التهديدات واستغلال الفرص المتاحة، ويتم تقديم التشخيص المالي في شكل تقرير يصدر حكما على آفاقها المستقبلية.

ثانيا: أهداف التشخيص المالي:

هناك عدة أهداف بالنسبة للمؤسسة من عملية التشخيص المالي منها:³

- قياس وتقييم نشاط المؤسسة، والربحية الإقتصادية والمالية لرأس المال المستثمر، والسيولة، والمديونية.
- تقييم الوضعية التي يتم بموجبها تحقيق المؤشرات المالية، مثل: هامش أمان، رأس مال عامل...الخ.
- تحديد أسباب الصعوبات الحالية أو الاختلالات في الوضع المالي للمؤسسة وأدائها المستقبلي، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية، وتقييم للفرص المتاحة والتهديدات في البيئة الخارجية.
- عرض آفاق التطوير المحتملة للمؤسسة، واقتراح سلسلة من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحسين أو تصحيح وضع وأداء المؤسسة في جميع الجوانب.

¹ Jean LOCHAR, **les ratios qui comptent**, Éditions d'organisation (EYROLLES), paris, 2008, p 14.

² Regina Andekina, Rakhila Rakhmetova, op.cit, p 51.

³ Florent Deisting, Jean-Pierre Lahille, **Analyse financière**, 5^e edition, Dunod, paris, 2017, p 3.

ثالثا: طرق التشخيص المالي:

للحصول على حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، تركز عملية تشخيص على عدة طرق منها:¹

1- التشخيص المالي التطوري: يقوم هذا التشخيص على المقارنة وفقا لعامل الزمن، حيث تؤخذ عدة دورات مالية متتالية وعلى أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية للمؤسسة، ويركز هذا التشخيص على تطور ونمو النشاط، وتغيرات دورة الإستغلال، وشكل وبنية الهيكل المالي، ومردودية المؤسسة.

2- التشخيص المالي المقارن: يقوم هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة أو المماثلة في النشاط، بهدف معرفة أداء المؤسسة ومدى تأثيرات العوامل الخارجية، مثل: المنافسة وضعية السوق، الفرص المتاحة والتهديدات.

3- التشخيص المالي المعياري: هو امتداد للتشخيص المقارن، حيث يعتمد على معدلات معيارية، يتم اعتمادها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين أو مجموعة من المؤسسات، من طرف مكاتب دراسات متخصصة أو الخبراء والمحللين الماليين العاملين في البورصات.

رابعا: أدوات التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف والتهديدات والفرص المتاحة للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحقيق الربحية والنمو والاستمرارية، باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها:²

1- تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية المالية، وهذا بالاعتماد على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في عملية التحليل.

2- تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي، ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

3- تحليل التدفقات المالية: تمثل التحليل الأكثر تطورا، ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي، والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

¹ نور الدين وكال، خليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد الأول، 2016، ص 131.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 51-52.

4- تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير؛ وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

بالإضافة إلى هذه الأدوات التي تعتمد على المصادر الداخلية في عملية التشخيص المالي، هناك المصادر الخارجية التي توفر معلومات تؤدي إلى نجاعة عملية التشخيص المالي نذكر منها: ¹

- تطور أسعار أسهم المؤسسة ومؤشرات أسهم القطاعات المختلفة، في سوق الأوراق المالية.
- البيانات الإقتصادية على مستوى الكلي مثل: الناتج المحلي، التضخم، أسعار الفائدة...الخ.
- تحليل المواقف الخارجية التي تمر بها المؤسسة، والتي قد تؤثر على ظروفها الإنتاجية مثل: المنافسة، التقدم التكنولوجي، القوانين الضريبية والجمركية...الخ.

المطلب الثاني: استخدام القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

تقوم المؤسسة بعرض وبيان الوضعية المالية، من خلال مجموعة من القوائم المالية السنوية وأحيانا خلال كل ثلاثي من السنة، بناء على مبادئ محاسبية، ووفقا لأنظمة قانونية، ومن هذه القوائم نذكر ما يلي:

أولا: الميزانية أو قائمة المركز المالي

تمثل الميزانية أحد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة، ويمكن تناولها في المفاهيم الأساسية التالية:

1-تعريف الميزانية: أو بيان المركز المالي، وهي قائمة توضح الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ محدد وتتضمن أصول المؤسسة ومواردها (خصوم وحقوق المساهمين)، وذلك بالقيمة الدفترية²، وتمثل الميزانية في المعادلة التالية:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق المساهمين}$$

وقد عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها كشف إجمالي للأصول والخصوم (الخارجية = الديون) ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند إقفال الحسابات.³ (انظر الملحق 01 و 02).

وقد نص النظام المحاسبي المالي، على أن الميزانية تصف بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول (العناصر الأساسية والمكونات).

¹ أسامة عبد الخالق الأنصاري، مرجع سابق، ص 153-156.

² محمد صلاح الحناوي، وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019، ص 36.

³ وزارة المالية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس 2009، الجزائر، العدد 19، ص 82.

2- العناصر الأساسية ومكونات الميزانية: وتتمثل في جانب الأصول والخصوم¹

- **الأصول:** وتمثل أي شيء له قدرة على تزويد المؤسسة بالخدمات أو المنافع في المستقبل، اكتسبتها المؤسسة نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، شريطة أن تكون هذه الأصول قابلة للقياس المالي حالياً بدرجة مقبولة من الثقة، وبشرط ألا تكون مرتبطة بصورة مباشرة بالتزام غير قابل للقياس، وترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وهي تنقسم إلى قسمين:

✓ **الأصول الغير جارية:** وتتضمن عناصر مثل: التثبيات المعنوية، العينية، المالية...الخ.

✓ **الأصول الجارية:** وتتضمن عناصر مثل: المخزونات، الزبائن، الخزينة...الخ.

- **الخصوم:** وتمثل التزام حالي للمؤسسة، وهو ناشئ عن أحداث ماضية، ويتوقع أن يؤدي تسويته إلى خروج موارد من المؤسسة تمثل منافع اقتصادية، وترتب الخصوم حسب درجة الإستحقاق، حيث تقسم إلى ثلاثة أقسام، رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الغير جارية والخصوم الجارية.

✓ **رؤوس الأموال الخاصة:** وتتضمن عناصر مثل: رأس المال الصادر، إحتياطات...الخ.

✓ **الخصوم غير الجارية:** وتتضمن عناصر مثل: قروض وديون مالية، ضرائب مؤجلة...الخ.

✓ **الخصوم الجارية:** وتتضمن عناصر مثل: موردين، ضرائب، خزينة سالية...الخ.

3- أهمية تصنيف عناصر الميزانية في تشخيص وضعية المؤسسة: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

- تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على المركز المالي للمؤسسة وتطوره؛ الكفاءة في استخدام الموارد، وتقييم السيولة، واليسر المالي، من خلال التصنيف حسب درجة السيولة، والمعلومات المقارنة.

- تسهيل قراءة المعلومات، بالنسبة للأطراف ذوي المصلحة حول حجم التزامات المؤسسة تجاه الغير؛ حجم المديونية والاقتراض، وحقوق الملكية، من خلال التصنيف حسب درجة الاستحقاق.

- توفير ملخص للعمليات الاقتصادية في شكل عناصر أساسية، تساعد على إستخراج وتحليل عدة نسب مالية ومؤشرات التوازن المالي، لفهم وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال عرض مجاميع للعناصر الأساسية للميزانية.

- تسهيل عمل التشخيص المالي بالنسبة لمختلف أنواع التحليل، من خلال القراءة المباشرة للعناصر الأساسية للميزانية دون اللجوء إلى إعادة تقييم أو تغيير، وتوفير معلومات مقارنة والقدرة على التنبؤ.

¹ وزارة المالية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس 2009، الجزائر، العدد 19، ص 23.

² عبد الله عبدالعزيز هلال، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

ثانيا: قائمة الدخل أو حساب النتائج

تمثل قائمة الدخل احد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة، ويمكن تناولها في المفاهيم الأساسية التالية:

1- تعريف قائمة الدخل: أو حساب النتائج، هي قائمة توضح ملخصا لإيرادات ومصروفات المؤسسة، خلال فترة مالية محددة، حيث تظهر نتيجة عمليات المؤسسة من ربح أو خسارة. ويأخذ مفهوم الدخل من الجانب المحاسبي، حيث يعبر عن الفرق بين الدخل المحقق والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة خلال فترة محددة.¹

وقد جاءت قائمة الدخل في النظام المحاسبي المالي، في شكل جدول حساب النتائج، حيث يمثل بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية.² (انظر الملحق 03 و 04).

2- العناصر الأساسية المكونة لجدول حساب النتائج: نص النظام المحاسبي المالي، على نوعين لجدول حساب النتائج؛ حسب الطبيعة وحسب الوظيفة. حيث يجب أن يتضمن جدول حساب النتائج على مجموعة من المعلومات الدنيا، وتتمثل في العناصر التالية:³

- المنتجات أو الإيرادات:

- ✓ منتجات الأنشطة العادية،
- ✓ المنتجات المالية،
- ✓ المنتجات غير العادية،

- الأعباء أو التكاليف:

- ✓ أعباء الأنشطة العادية،
- ✓ الأعباء المالية،
- ✓ أعباء المستخدمين،
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،
- ✓ المخصصات والإهلاكات وخسائر القيمة،
- ✓ الأعباء غير العادية.

- النتائج:

- ✓ الهامش الإجمالي،
- ✓ القيمة المضافة،

¹ محمد الفاتح محمود المغربي، مرجع سابق، ص 28.

² وزارة المالية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق، ص 24.

³ مرجع نفسه، ص 24-25.

- ✓ الفائض الإجمالي عن الإستغلال،
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية،
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم.

3- أهمية تصنيف عناصر حساب النتائج في تشخيص وضعية المؤسسة: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

- تسهيل قراءة المعلومات اللازمة لمعرفة نمو أنشطة المؤسسة وتطورها، والقدرة على توليد الإيرادات للعمليات العادية، من خلال المعلومات المقارنة، وترتيب النتائج حسب طبيعتها، ووظيفتها، والعرض التفصيلي لها.
- تقديم معلومات تساعد في تحديد مختلف النتائج والعمليات (مدخل تحليل العمليات)²، وتقييم المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة، وحساب ضريبة الدخل.
- تسهيل قراءة المعلومات، بالنسبة للمستثمرين حول النتيجة الصافية، ومعرفة العائد لكل سهم، من خلال عرض النتيجة الصافية لكل سهم، والمعلومات المقارنة لمعرفة نمو الأرباح، وبالتالي الأداء المالي للمؤسسة.
- تسهيل عمل التشخيص المالي بالنسبة لمختلف أنواع التحليل، من خلال الفصل بين مختلف مصادر النتائج - عمليات عادية، غير عادية - والقراءة المباشرة للعناصر الأساسية لجدول حساب النتائج دون اللجوء إلى إعادة ترتيب أو تغيير، ويساعد على توفير معلومات ملائمة للمقارنة والقدرة على التنبؤ.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية أو جدول سيول الخزينة

تمثل قائمة التدفقات النقدية أحد القوائم المالية الأساسية، ويمكن تناولها في المفاهيم التالية:

- 1- **تعريف قائمة التدفقات النقدية:** أو جدول سيولة الخزينة، هي قائمة توضح وضعية السيولة للخزينة في المؤسسة، وقدرتها على توليد النقدية الكافية لتغطية الإحتياجات النقدية في المدى القصير، وتأخذ مفهوم التدفق النقدي من خلال عملية التحصيلات (تدفقات نقدية داخلية)، والمدفوعات (تدفقات نقدية خارجية) لمختلف أنشطة المؤسسة خلال الفترة.³

¹ عبد الله عبدالعزيز هلال، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 256.

³ محمد صالح عبد اللطيف عسران، التحليل المالي ومصادر تمويل المشروعات، مركز جامعة القاهرة للتعليم المدمج، مصر، 2020، ص 68.

وقد نص النظام المحاسبي المالي على اعداد جدول سيولة الخزينة، بهدف إعطاء مستعملي الكشف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد النقدية وما يعادلها وإستخدامتها، حيث يقدم الجدول المداخل والمدفوعات النقدية المنجزة خلال السنة.¹ (انظر ملحق رقم 05 و 06).

2-العناصر الأساسية المكونة لجدول سيولة الخزينة: نص النظام المحاسبي المالي، على طريقتين لإعداد جدول سيولة الخزينة؛ الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، حيث يجب أن يتضمن جدول سيولة الخزينة على مجموعة العناصر التالية:²

- **تدفقات الأنشطة التشغيلية:** أو تدفقات الأنشطة العملية وهي تدفقات تتولد من النشاط الأساسي للمؤسسة الذي ينتج عنه مداخل وتترتب عنه أعباء التشغيل، وهي غير مرتبطة بنشاط الإستثمار والتمويل.

- **تدفقات الأنشطة الإستثمارية:** وتتضمن التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات المدفوعات النقدية لإقتناء أصول طويلة الأجل، وعمليات التحصيلات النقدية لبيع أصول طويلة الأجل.

- **تدفقات الأنشطة التمويلية:** وتتضمن التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات المدفوعات والتحصيلات النقدية بسبب تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

3- اهمية تصنيف عناصر جدول سيولة الخزينة في تشخيص وضعية المالية المؤسسة: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:³

- تسهيل قراءة المعلومات اللازمة لمعرفة نمو أنشطة المؤسسة وتطورها، والقدرة على توليد النقدية لمختلف عملياتها من خلال ترتيب وتصنيف التدفقات النقدية حسب نوع النشاط في عرض الجدول.

- تقدم معلومات تساعد على التنبؤ بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، من خلال العلاقة بين حجم المبيعات وصافي التدفقات التشغيلية، ومدى ومرونة السيولة من خلال سرعة تحويل الأصول إلى نقدية، وقدرة مواجهة الإلتزامات في جميع الظروف.

- تسهيل قراءة المعلومات، بالنسبة للمستثمرين والعاملين من خلال قدرة المؤسسة في توزيع الأرباح، وتسديد الأجور، ومعرفة جودة ونوعية الأرباح من خلال المقارنة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

¹ وزارة المالية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق، ص 26.

² نفس المرجع.

³ إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي بإستعمال النسب المالية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2019، ص 239-240.

- تسهيل عمل التشخيص المالي بالنسبة لمختلف أنواع التحليل، من خلال الفصل بين مختلف مصادر التدفقات النقدية - تشغيلية، إستثمارية، تمويلية - والقراءة المباشر للعناصر الأساسية لجدول سيولة الخزينة، وتوفير معلومات مكملة لباقي معلومات القوائم المالية الأخرى.

رابعاً: قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو جدول التغير في الأموال الخاصة

تمثل قائمة التغيرات في حقوق الملكية احد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة، ويمكن تناولها في المفاهيم الأساسية التالية:

1- تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية: أو جدول التغير في الأموال الخاصة، هي قائمة تقدم معلومات عن التغيرات التي طرأت في عناصر (صافي الربح، التوزيعات، تعديلات السنة السابقة) حقوق الملكية ورصيدا في آخر الفترة¹.

وقد نص النظام المحاسبي المالي على إعداد جدول التغير في الأموال الخاص الخزينة، حيث يشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالكيان، خلال السنة المالية²، (انظر ملحق رقم 07).

2-العناصر الأساسية المكونة لجدول التغير الأموال الخاصة: نص النظام المحاسبي المالي على مجموعة من المعلومات الدنيا التي يجب أن يتضمنها جدول التغير في الأموال الخاصة والتي تخص العناصر التالية:³

- النتيجة الصافية للسنة المالية.

- تغيرات الطريقة المحاسبية، وتصحيحات الأخطاء التي تأثر مباشرة على رؤوس الأموال.

- الأعباء والنواتج الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال في إطار تصحيح أخطاء هامة.

- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد...).

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

3- اهمية تصنيف عناصر جدول تغير الأموال الخاصة في تشخيص وضعية المؤسسة: يمكن تلخيصها في

النقاط التالية:⁴

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 85.

² وزارة المالية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق، ص 26.

³ مرجع نفسه، ص 26-27.

⁴ سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية (مدخل صناعة القرارات الإستثمارية والإنتمانية)، دار رسلان للطباعة والتوزيع، سوريا، 2017، ص 43.

- تسهيل قراءة المعلومات اللازمة لمعرفة العناصر التي أحدثت التغير في حقوق الملكية خلال الفترة، ومعرفة القيمة المالية للمؤسسة، ومدى نموها في زيادة قيمتها.
- التعرف مباشرة على النتيجة الصافية المعترف بها ضمن حقوق الملكية، ومعرفة العائد والتوزيعات، والتغير في النتائج، ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق نمو في الأرباح.
- توفير معلومات للمستثمرين لمعرفة العمليات التي من خلالها تم تقييم وإعادة تقييم أصول المؤسسة.
- توفير معلومات عن الحالة المالية للمؤسسة، ومدى قدرتها على التمويل الذاتي لعمليات التشغيل والإستثمار.

خامساً: قائمة الملاحظات أو الملاحق

تمثل قائمة الملاحظات أو الملاحق أحد القوائم المالية المكملة التي تعدها المؤسسة، ويمكن تناولها في المفاهيم الأساسية التالية:

1- تعريف قائمة الملاحظات أو الملاحق: تعتبر قائمة الملاحظات أو الملاحق المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، وذلك لأنها تتضمن هوامش وتوضيحات لما تتضمنه القوائم المالية، والتي تعتبر ضرورية لفهم وتفسير للمعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية، وبدون وجود هذه الملاحق تعتبر القوائم المالية غامضة، ولا يمكن أن تكون أساساً سليماً لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية.¹

2- العناصر المكونة لقائمة الملاحظات أو الملاحق: نص النظام المحاسبي المالي على مجموعة من المعلومات التي يجب ذكرها، والتي تكتسي طابعاً هاماً أو كانت مفيدة لفهم البيانات الواردة في القوائم المالية وهي:²

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية، (المطابقة للمعايير وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

- المعلومات المكملة لفهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات حول المعاملات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

¹ منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)، أطروحة دكتوراه في علوم الإقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019، ص 70.

² وزارة المالية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق، ص 26.

3- أهمية قائمة الملاحظات أو الملاحق في تشخيص وضعية المؤسسة: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

- تقديم معلومات حول القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ومعايير التقييم التي تم على ضوءها إعداد الكشف المالية، يساعد في الفهم السليم للأحداث والعمليات المحددة لوضعية المؤسسة؛
- تقديم معلومات هامة لتفسير وفهم التغيرات في القوائم المالية عند المقارنة مع الفترات السابقة؛
- تقديم معلومات ذات الطابع العام حول نشاط المؤسسة والطبيعة القانونية، قطاعات النشاط، ومختلف أنماط المنتجات... الخ، يساهم في معرفة حجم المؤسسة والتنبؤ بالأداء؛
- تقديم معلومات جزئية ومفصلة لجميع مستخدمي القوائم المالية، حول تقييم المخاطر، والنجاعة الماضية والمردودية²، يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة الخاصة بالإستثمار.

المطلب الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التحليل المالي

تعتمد عملية التشخيص المالي على مجموعة من الطرق والأساليب الخاصة بالتحليل المالي، ولأغراض متعددة، من خلال مجموعة البيانات المالية للمؤسسة، لاسيما تلك البيانات المرتبطة بالقوائم المالية، ومن تلك الأساليب والطرق نذكر مؤشرات التحليل المالي التالية:

أولاً: مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي هدف تسعى وباستمرار الإدارة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان المالي للمؤسسة حيث يعتبر كمعيار مهم لتشخيص وتقييم الأداء المالي، من خلال الموائمة والتقارب الدائم بين سيولة الأصول وإستحقاق الخصوم. فالتوازن المالي هو توفير المؤسسة لكافة إحتياجاتها المالية (طويلة أو قصيرة الأجل)، لتفادي الوقوع في العسر المالي والوفاء بجميع الإلتزامات المالية. ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:³

1- رأس المال العامل الدائم: يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير جارية، وهو هامش الأمان الناتج عن عملية تمويل الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الدائمة، تستغله المؤسسة لتمويل الأصول الجارية، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال عناصر الميزانية المالية بطريقتين:⁴

1 منير عوادي، مرجع سابق، ص 71.

2 وزارة المالية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق، ص 26.

3 خميسي شيجة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 81.

4 الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 57.

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

- أسفل الميزانية:

وعليه يمكن أن يأخذ مؤشر رأس المال العامل الدائم ثلاثة تفسيرات، حسب الحالات التالية:¹

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل الدائم موجب، أي أن للمؤسسة فائض في الأموال الدائمة بعد تمويل جميع إستثماراتها من خلال مواردها الدائمة، وقدرتها على من مواجهة القروض قصيرة الأجل بواسطة الأصول الجارية ففي هذه الحالة تتمتع بفائض مالي يمثل هامش الأمان لها.

- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل الدائم سالب، أي أن للمؤسسة عجز مالي في تمويل جميع إستثماراتها من خلال مواردها الدائمة، وعدم قدرتها على مواجهة القروض قصيرة الأجل، بواسطة الأصول الجارية في تاريخ استحقاقها.

- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل الدائم معدوم، وهي حالة مثلى نادرة الحدوث، حيث تعبر عن تساوي الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة، وبالمقابل تساوي الأصول المتداولة مع الديون القصيرة الأجل.

2- **رأس المال العامل الإجمالي:** يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل (الأصول المتداولة). ويحسب بالعلاقة التالية:²

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

3- **رأس المال العامل الخاص:** ويقصد به المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويهدف إلى تحليل استقلالية المؤسسة المالية، ومدى تمكنها من تمويل إستثماراتها بأموالها الذاتية، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

4- **رأس المال العامل الخارجي:** ويعني مجموع الأموال أو الديون الخارجية التي تستخدمها المؤسسة، ويهدف إلى تحليل مدى ارتباط المؤسسة ماليا بالمصادر الخارجية، وإظهار المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 56-57.

² خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 84.

5- **احتياجات رأس المال العامل:** يتمثل في الإحتياجات المالية للمؤسسة الناتجة عن أنشطتها العادية، فهو يعبر عن عدم توافق معياري السيولة والاستحقاق ضمن تسيير دورة الاستغلال، والناتج عن الاختلاف في سرعة دوران عناصر الأصول الجارية وعناصر الخصوم الجارية. ويتم حسابه وفق العلاقة التالية: ¹

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{أصول جارية} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{خصوم جارية} - \text{سلفات المصرفية})$$

وعليه يمكن أن يأخذ مؤشر احتياجات رأس المال العامل ثلاثة تفسيرات، حسب الحالات التالية:²

- **حالة احتياجات رأس المال العامل الموجبة:** في مثل هذه الحالة تكون هناك احتياجات مالية لدورة الإستغلال أي أن موارد الدورة أقل من استخداماتها.

- **حالة احتياجات رأس المال العامل السالبة:** في هذه الحالة ليس هناك احتياجات مالية لدورة الإستغلال؛ بل وجود فائض مالي للإستغلال بسبب أن موارد الدورة أكبر من استخداماتها.

- **حالة احتياجات رأس المال العامل معدوم:** هي حالة مثلى نادرة الحدوث، وفي مثل هذه الحالة ليس هناك احتياجات مالية ولا فائض مالي لدورة الاستغلال، بسبب أن موارد الدورة تساوي استخداماتها.

6- **الخزينة الصافية:** يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية ولها دور أساسي في المؤسسة، من خلال تحقيق التوازن المالي على المدى القصير بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وتحسب بالعلاقتين التاليتين:³

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}.$$

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس مال عامل الدائم} - \text{احتياج رأس مال العامل}$$

وعليه يمكن أن يأخذ مؤشر الخزينة الصافية ثلاثة تفسيرات، حسب الحالات التالية:⁴

- **خزينة موجبة:** بمعنى أن رأس المال العامل الدائم يغطي الاحتياج في رأس المال العامل، وهناك فائض في السيولة، وتعتبر المؤسسة متوازنة ماليا.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 119.

² زبيدة سمروود، جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن (دراسة حالة المؤسسة الوطنية ANESRIF للفترة 2017-2018)، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020، ص 353.

³ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 120.

⁴ زبيدة سمروود، جمال الدين سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 354.

- **خزينة سائلة:** بمعنى أن رأس المال العامل الدائم لا يغطي الاحتياج في رأس المال العامل، وهناك عجز في السيولة، وتعتبر المؤسسة غير متوازنة مالياً.

- **خزينة معدومة:** عندما يتساوى رأس مال العامل الدائم مع الاحتياج في رأس مال العامل، وهذا يدل على توازن مالي أمثل، بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.

ثانياً: نسب التحليل المالي

تمثل النسب المالية أحد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، فهي تعبر عن علاقة رياضية بسيطة ومركبة بين عنصرين من أرقام القوائم المالية، هدفها الحصول على دلالات ومؤشرات لتفسير تلك العناصر والمساعدة على فهم وضع المؤسسة المالية. وتتجلى أهمية النسب المالية في تقييم الجوانب المختلفة للأداء من خلال عناصر السيولة، الربحية، المديونية، النشاط، والسوق، والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة¹.

1- نسب المديونية والتمويل: تستخدم في قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد الديون في تاريخ الإستحقاق وقياس مساهمة مصادر تمويلها، لمعرفة مدى تمتعها بالاستقلالية المالية، ودرجة المخاطر المترتبة عن خدمة القروض والحصول عليها، والفوائد التي تأثر على سيولة المؤسسة. وكذا قدرة المؤسسة في تحقيق التوازن المالي على المدى الطويل². ويمكن تلخيص أهم هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): نسب المديونية والتمويل

النسبة	العلاقة	دلالة النسبة
نسبة الديون قدرة الإستدانة	مجموع الديون / مجموع الأصول	تقيس درجة تمويل إجمالي الديون لمجموع الأصول؛ درجة الرفع المالي، والمخاطر المرتبطة بمصدر التمويل الخارجي.
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	نسبة الديون / حقوق الملكية	تقيس درجة مساهمة إجمالي الديون مقارنة بأموال المساهمين في تركيب الهيكل المالي للمؤسسة، الاستقلالية المالية.
نسبة تغطية الفوائد	الربح قبل الضريبة والفوائد / الفوائد	تقيس قدرة الأرباح المحققة، على سداد الفوائد السنوية، وتمتع أصحاب القروض بهامش أمان للحصول عليها بشكل ميسر.
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / مجموع الأصول الثابتة	تقيس مدى مساهمة الأموال الدائمة في اقتناء الأصول الثابتة، وتحقيق التوازن المالي على المدى الطويل.
نسبة التمويل الخاص	حقوق الملكية / مجموع الأصول الثابتة	تقيس مدى مساهمة التمويل الداخلي في اقتناء الأصول الثابتة، وإمكانية منح قروضا جديدة بضمان أصولها الثابتة

¹ محمد صالح عبد اللطيف عسران، مرجع سابق، ص 20.

² مرجع نفسه، ص 26.

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 163.

2- نسب الربحية: تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أنشطتها التشغيلية، حيث تعتبر الأرباح من الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها مؤسسات الأعمال، وتلقى اهتمام الملاك والمستثمرين لتحقيق أكبر عائد على إستثماراتهم، وتعبّر عن كفاءة الأداء المالي لإدارة المؤسسة وفعالية استخدام الموارد المتاحة، التي تنعكس على المبيعات والنتائج.¹ ويمكن تلخيص أهم هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): نسب الربحية

النسبة	العلاقة	دلالة النسبة
ربحية المبيعات	صافي الربح / صافي المبيعات	تقيس نصيب الربح الصافي من المبيعات المحققة، أي مساهمة كل دينار مبيعات في توليد نسبة من الربح الصافي
ربحية الأصول	صافي الربح / مجموع الأصول	تقيس نصيب الربح الصافي من مجموع الأصول، أي مساهمة كل دينار للأصول الثابتة في توليد نسبة من الربح الصافي
هامش الربح الإجمالي	الربح الإجمالي / صافي المبيعات	تقيس نصيب الربح الإجمالي من المبيعات المحققة، أي مساهمة كل دينار مبيعات في توليد نسبة من الربح الإجمالي
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح / متوسط حقوق الملكية	تقيس نصيب الربح الذي يتحصل عليه الملاك، وكفاءة الإدارة في توظيف الأموال، أي مساهمة كل دينار من أموال الملاك في توليد نسبة من الربح الصافي.
معدل العائد على الأصول	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / متوسط الأصول	يقيس هذا المعدل نسبة الربح قبل الفوائد والضريبة التي يحققها كل دينار ناتج عن استخدام أصول المؤسسة
ربحية الأسهم العادية	صافي الربح / متوسط الأسهم العادية	يقيس نصيب السهم من الأرباح المخصصة للأسهم العادية (إستبعاد أرباح الأسهم الممتازة)

المصدر: محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، مرجع سابق، ص 23.

3- نسب السيولة: تستخدم في قياس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ الإستحقاق، من خلال تركيب العلاقة بين عناصر الأصول الجارية من جهة (المخزونات، العملاء...الخ)

¹ هيام حسن وهبة، سحر محمد مهران، الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2021، ص 111.

والخصوم الجارية (الموردون،...الخ) من جهة أخرى، وتكمن أهميتها لدى المقرضين والموردين للاطمئنان على قدرة المؤسسة على سداد فوائد الديون، والوفاء بالالتزامات¹ ويمكن تلخيص أهم النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): نسب السيولة

النسبة	العلاقة	دلالة النسبة
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	تقيس درجة تغطية إجمالي الأصول المتداولة للالتزامات قصيرة الأجل، والنسبة المعيارية 2/1
السيولة السريعة	الأصول المتداولة - المخزونات / الخصوم المتداولة	تقيس درجة تغطية إجمالي الأصول المتداولة (باستثناء المخزونات) للالتزامات قصيرة الأجل والنسبة المعيارية 1/1
السيولة الفورية	النقديات والمتاحات / الخصوم المتداولة	تقيس درجة تغطية النقديات والمتاحات للالتزامات قصيرة الأجل، والنسبة المعيارية بين 0.2 - 0.3

المصدر: بشرى حسن محمد التويبي وآخرون، مرجع سابق، ص 343

4- نسب النشاط: تعرف بنسب إدارة الأصول وإدارة رأس المال العامل، لأنها تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المختلفة، والقدرة على توليد المبيعات، وتقييم الأداء في الأجل القصير من خلال أداء دورة الإستغلال؛ تصريف المخزون، تحصيل الحقوق، تسديد الديون.² ويمكن تلخيص أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): نسب النشاط

النسبة	العلاقة	دلالة النسبة
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	يقيس حركة المخزون، ومدى الكفاءة في إدارته؛ عدد مرات البيع والاستبدال للمخزون خلال الفترة.
معدل دوران المدينين	صافي المبيعات / متوسط المدينين	تقيس كفاءة المؤسسة في تحصيل الحقوق، وسياسة منح الائتمان، ومدى سيولة المدينين
معدل دوران الدائنين	صافي المشتريات / متوسط الدائنين	تقيس كفاءة المؤسسة في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وسياسة التفاوض مع الدائنين.
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	يقيس كفاءة المؤسسة في استثمار أصولها لتوليد المبيعات، من خلال عدد مرات الإستخدام

معدل دوران ر.م.ع	صافي المبيعات / متوسط ر.م.ع	يقيس كفاءة المؤسسة في الإستغلال ل: ر.م.ع لتوليد المبيعات، من خلال عدد مرات الإستخدام.
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / متوسط الأصول الثابتة	يقيس كفاءة المؤسسة في إستثمار أصولها الثابتة لتوليد المبيعات، من خلال عدد مرات الإستخدام.

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 59 - 64.

5- نسب التدفقات النقدية: تكمن أهمية تحليل النسب للتدفقات النقدية للمؤسسة في تقييم الأداء المالي من خلال قياس جودة الأرباح، والمرونة المالية، ومخاطر السيولة، حيث يركز هذا التحليل على صافي التدفقات النقدية التشغيلية، باعتباره يقيس كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة في توليد التدفقات النقدية (كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم المتداولة)، وقياس مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية في تغطية التسديدات المختلفة للمؤسسة، مثل: النفقات الرأسمالية، الأرباح، القروض والفوائد المستحقة...الخ. ويمكن تلخيص أهم هذه النسب في الجدول التالي: ¹

الجدول رقم (1-5): نسب التدفقات النقدية

النسبة	العلاقة	دلالة النسبة
عائد التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح	يقيس قدرة الأرباح على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ارتفاع هذا المعدل يدل على جودة الأرباح المحاسبية.
نسبة التدفق إلى المبيعات	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي المبيعات	يقيس قدرة المبيعات على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ارتفاع هذا المعدل يدل على كفاءة سياسة الائتمان والقدرة على التحصيل الحقوق.
كفاية التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / الخصوم الجارية	يقيس قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.
نسبة التدفق إلى الخصوم	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الخصوم	يقيس قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات، ارتفاع هذه النسبة يدل المرونة المالية للمؤسسة، والقدرة الائتمانية
نسبة التدفق إلى النفقات الرأسمالية	صافي التدفق النقدي التشغيلي / النفقات الرأسمالية	يقيس قدرة المؤسسة على تغطية و سداد النفقات المستحقة على شراء وتحديث الأصول الثابتة، ارتفاع هذه النسبة يدل على التوسع والتحديث.
نسبة التدفق	صافي التدفق النقدي التشغيلي / توزيعات الأرباح	يقيس قدرة المؤسسة على تغطية و سداد توزيع الأرباح

إلى توزيعات الأرباح	ونجاحها، ارتفاع هذه النسبة يطمئن المساهمين على سياسة توزيع الأرباح، ومدى استقرارها.
نسبة تغطية الفوائد	يقيس قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية اللازمة لمقابلة وتغطية الفوائد المدفوعة، حيث تؤدي إلى اطمئنان المقرضين على فوائد القروض.

المصدر: بشرى حسن محمد التويي وآخرون، مرجع سابق، ص 347

المطلب الرابع: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام نماذج التحليل المالي

يمكن الاعتماد في تشخيص الوضعية المالية على مجموعة من الأساليب الإحصائية والرياضية لتحليل البيانات المالية للمؤسسة ولأغراض متعددة، لاسيما تلك البيانات المرتبطة بالقوائم المالية، بهدف التوقع وبناء التقديرات المستقبلية. ومن تلك الأساليب المستخدمة نذكر ما يلي:

أولاً: الأساليب الإحصائية

تستند هذه الأساليب الإحصائية على عنصرين أساسيين وهما: الأرقام القياسية، والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، للظاهرة محل الدراسة، وذلك بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، ويمكن تعريف هذين العنصرين كالآتي:

1 - تعريف الأرقام القياسية: هي مقاييس يتم تصميمها للتعبير عن مستوى التغير الذي يطرأ في قيمة متغير ما كالأسعار أو الكميات أو الإنتاجية أو غيرها، الحاصلة خلال فترتين كالسنة أو الشهر... الخ، وتتخذ إحدى الفترتين كأساس للمقارنة، فإذا كانت الفترة سنة، سميت السنة المقارن بها بسنة الأساس، والسنة المقارن لها بسنة المقارنة¹.

2 - تعريف السلاسل الزمنية: هي سلسلة من المعطيات يأتي تسلسلها أو تصنيفها حسب وحدات زمنية كالسنين والأشهر... الخ، فهي عبارة عن سجل تاريخي متتالي يتم اعتماده لتفسير ظاهرة ما أو لبناء توقعات مستقبلية لها. وأصبحت السلاسل الزمنية الأكثر استخداماً في مجال التحليلات المالية في الوقت الراهن، بعد توسع وانتشار البورصة والعمل المصرفي وتشابكه على النطاق العالمي². ويطلق على أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية تعبيراً عن المقارنات لعدد من السنوات، إلا أنه يفضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس

¹ عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، ص 287.

² مرجع نفسه، ص 257.

سنوات، لضمان الدقة، ذلك لاعتبارات عدم تأثير التضخم الاقتصادي على قيمة المفردات المشمولة بعملية التحليل، وتحتسب العلاقة بين المؤشرات، وفقا لأسلوب الأرقام القياسية، كالآتي:¹

$$\text{(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة العنصر في سنة الأساس)} \times 100$$

3- إجراءات التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية:

وللقيام بهذه العملية توجد إجراءات لابد على المحلل السير عليها وهي كالآتي :

- لا يمكن إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية في البيانات أو القوائم المالية، إذ يقوم المحلل بالحصول على البيانات المطلوبة وفقا لموضوع التحليل؛

- يعد جدول يتكون من حقلين الأول للعناصر، والحقل الثاني للسنوات؛

- تعتبر قيمة سنة الأساس ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروب في 100؛

- بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، الذي يسمى بتحليل الاتجاهات، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر أو عنصر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

ثانيا: الأساليب الرياضية

تستخدم في تحليل الظواهر والمؤشرات المالية الطرق الرياضية، من خلال تطبيق المفاهيم الرياضية مثل: المعادلات...الخ، لبناء علاقات بين عدة متغيرات مثل: العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من الظواهر المالية، وهذا على حسب الغرض المرجى من عملية التحليل، ويمكن ذكر أهم هذه الطرق والأساليب في ما يلي:

1- طريقة الارتباط والانحدار:

يعد الارتباط والانحدار من أدوات التحليل الوصفي، ويهدف إلى معرفة إن كانت هناك علاقة بين متغيرين مستقلين أو بين متغير مستقل (X)، ومتغير تابع (Y)، أو بين مجموعة متغيرات مستقلة (Xi)، ومتغير تابع (Y)، وبناء معادلة تستخدم للتفسير أو التنبؤ أو التحكم بقيمة المتغير التابع، حيث يمكن أن يربط تحليل الانحدار مبيعات المؤسسة بالنواتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت، مما يوفر نظرة ثاقبة حول ما إذا كانت مبيعات

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 130.

المؤسسة دورية. بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل الانحدار يساعد في تحديد العناصر أو النسب التي لا تتصرف كما هو متوقع، في ضوء العلاقات الإحصائية التاريخية¹.

وبصورة عامة هناك عدة أنواع من الأدوات لقياس العلاقة، يعتمد استخدام كل منها على طبيعة معطيات المتغيرات إن كانت كمية أو نوعية، وعلى عدد مستويات كل متغير، ومدى قابلية هذه المستويات على الترتيب من عدمه².

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{(n-1)s_x s_y}$$

وتستخدم صيغة معامل الارتباط التالية:

$$Y = \alpha + \beta X$$

وتستخدم طريقة الانحدار المعادلة التالية:

حيث تعبر (α) عن قيمة (Y) لما $(X = 0)$ في حين تعبر (β) عن ميل الخط وهو عبارة عن التغير في (Y) بوحدة واحدة.

2- طريقة البرامج الخطية: تعتبر البرمجة الخطية أحد الوسائل الرياضية الحديثة التي تستخدم كأداة لإيجاد أفضل استخدام للموارد المحدودة والمتاحة للمؤسسة، وقد سمي هذا الأسلوب بالبرمجة نظراً لأنه يهتم بالبحث عن البرنامج الذي يحقق الهدف المطلوب بين مجموعة كبيرة من البرامج الممكنة. أما صفة الخطية فتعني إن جميع العلاقات بين مختلف عناصر النموذج الرياضي للمسألة هي علاقة خطية أي أن قيمة المخرجات تتغير تبعاً لتغير قيمة المدخلات وبنفس النسبة وفي نفس الاتجاه³.

$$Opt \ f(x) = \sum_{j=1}^n C_j X_j$$

وتعتمد على استعمال دالة الهدف التالية:

3- طريقة المصفوفات الخطية: المصفوفة هي مجموعة من الأعداد مرتبة على شكل مستطيل مكون من عدد من الصفوف والأعمدة، وتعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه، وتستخدم بشكل خاص في حل المشاكل الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة والمعقدة، وغالباً ما يجري تطبيقها في المصانع الكبيرة⁴.

ثالثاً: استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي

¹Thomas.R, Hennie van.G, Elaine.H, and Michael A. Broihahn, **International Financial Statement Analysis**, édition Wiley, USA, 2009, p 278.

² عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، مرجع سابق، ص 191-220.

³ صالح مهدي محسن العامري، عواطف إبراهيم الحداد، تطبيقات بحوث العمليات في الإدارة، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 101.

⁴ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 139.

يعبر الفشل المالي عن وضعية مالية للمؤسسة الاقتصادية في مرحلة من مراحل حياتها، من خلال مظاهره المتعدد؛ فشل إقتصادي، الإعسار...الخ، والتي يعود سببها إلى ضعف الإدارة، وكفاءة السياسات التشغيلية والإعتماد الكلي على مصادر التمويل الخارجي...الخ، حيث يؤدي في النهاية إلى الإفلاس وتصفية المؤسسة.¹

ونظرا لتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حالة الفشل للمؤسسة (داخلية أو خارجية)، وكذا تعدد المظاهر التي تشير إلى احتمالية وقوعه²، لجأت المؤسسة الاقتصادية إلى عمليات التنبؤ بهذه الحالة والاستعداد المبكر لمواجهة العوامل المسببة لذلك، من خلال استخدام مجموعة من النماذج التحليلية للتنبؤ بالفشل، التي أعتمد في بنائها على دراسة المعلومات والبيانات المالية، بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة.

1- نموذج (Althman, Zeta): لقد تم بناء هذا النموذج من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Althman)، بإستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، واختيار أفضل النسب المالية المساعدة على التنبؤ بالفشل لمجموعة من المؤسسات الأمريكية، حيث توصل إلى نموذج (Z-score) الخاصة بالمؤسسات المدرجة في السوق المالي، وبعد الصعوبات التي واجهت بعض المحللين الماليين في تطبيقاته على مختلف المؤسسات، تم تعديله لتطبيقه على المؤسسات غير المدرجة في السوق المالي، ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية:³

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

حيث أن:

Z: مؤشر الفشل المالي

X₁: رأس المال العامل على مجموع الأصول.

X₂: الأرباح المحتجزة على مجموع الأصول.

X₃: الأرباح قبل الفوائد والضرائب على مجموع الأصول.

X₄: القيمة الدفترية لحقوق المساهمين على مجموع الديون.

X₅: صافي المبيعات على مجموع الأصول.

فحسب نموذج (Althman, Zeta) للتنبؤ بالفشل المالي، إذا كانت قيمة (Z) أكبر من (2.9) فإن المؤسسة مستمرة وتتمتع بمركز مالي جيد وغير معرضة للإفلاس، أما إذا كانت قيمة (Z) أقل من (1.23) فإن

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 271.

² أسامة عبد الخالق الأنصاري، مرجع سابق، ص 503-507.

³ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 80.

المؤسسة مهددة بخطر الفشل المالي واحتمال كبير للإفلاس، وفي حالة أن قيمة (Z) تقع بين القيمتين السابقتين فإنه يصعب التنبؤ باستمراره المؤسسة، وإعطاء قرار حاسم في ذلك.

2- نموذج (Kida, 1981): يعتبر أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) وفق معادلة التالية:¹

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث أن:

Z: مؤشر الفشل المالي

X₁: صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

X₂: حقوق المساهمين على مجموع الأصول.

X₃: النقديات على الخصوم المتداولة.

X₄: صافي المبيعات على مجموع الأصول.

X₅: النقديات على مجموع الأصول.

وبحسب هذا النموذج إذا كانت قيمة (Z) إيجابية فإن المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت قيمة (Z) سالبة فتكون احتمالات الفشل مرتفعة.

3- نموذج (Sherrod, 1987): يعتبر أحد النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ومخاطر منح الائتمان ويعتمد هذا النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة للأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لها، حيث كان النموذج وفق الصيغة التالية:²

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الفشل المالي ومخاطر الائتمان.

X₁: رأس المال العامل على مجموع الأصول.

X₂: الأصول النقدية على مجموع الأصول.

X₃: حقوق المساهمين على مجموع الأصول.

¹ مرجع نفسه، ص 90.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 254.

X4: صافي الأرباح قبل الفوائد والضريبة على مجموع الأصول.

X5: مجموع الأصول على مجموع الإلتزامات.

X6: حقوق المساهمين على مجموع الأصول الثابتة.

وبناء على قيمة (Z) يمكن التنبؤ بوضعية المؤسسة، من خلال تصنيفها حسب الفئات التالية:

الجدول رقم (1-6): تصنيف درجة المخاطر حسب قيمة (Z)

الفئة	درجة المخاطر	قيمة Z
الأولى	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$25 < Z$
الثانية	إحتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$20 < Z < 25$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$05 < Z < 20$
الرابعة	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس	$-05 < Z < 05$
الخامسة	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -05$

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 102.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة مصدرا أساسيا لجميع الدارسين والباحثين للحصول على المعلومات التي تساعدهم في فهم وإدراك الجوانب المستجدة في موضوع الدراسة، ولتعزيز خطتها وفرضياتها وأهدافها. وعليه تمت مراجعة مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع تشخيص الوضعية المؤسسية والتحليل المالي، من خلال الدراسات والمذكرات الجامعية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولاً: دراسة نور الدين العلوشي (2021)

عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة جامعة المدية، بعنوان: دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة سوناطراك الجزائر (2017-2018)، حيث يهدف الباحث من خلال دراسته إلى التعرف على دور وأهمية التحليل المالي في تشخيص المالي للمؤسسة، والتعرف على مجموعة الأدوات والطرق التقليدية والحديثة التي يتم إستخدامها في عملية التحليل المالي، والتي قام بتوظيفها في الجانب التطبيقي من دراسته؛ فقد استخدم في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك مؤشرات التوازن المالي، ومجموعة من النسب المالية الخاصة بالميزانية وجدول حسابات النتائج (2017 و 2018). ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أنه يمكن اعتماد أدوات وطرق التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال القدرة على كشف نقاط الضعف والانحرافات، وكذا إتخاذ قرارات مالية وإدارية على ضوء هذه النتائج.

ثانيا: دراسة فاطمة الزهراء مصباحي، عبيد منصوري، صلاح الدين مقيرحي (2023)

عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الوادي، بعنوان: دور التحليل المالي المتقدم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة حالة شركة سوناطراك الجزائر (2019-2021)، حيث يهدف الباحثون من خلال دراستهم إلى التعرف على دور وأهمية التحليل المالي في تشخيص المالي للمؤسسة، والتعرف على مجموعة الأدوات والأساليب التقليدية والمتقدمة، حيث قام أصحاب البحث بعرض أهم المفاهيم الأساسية الخاصة بالمؤسسة، والتركيز على المفاهيم الأساسية المرتبطة بهيكل التمويل من خلال التعرف على أهم النسب والمؤشرات التي تساعد على اختيار الهيكل المالي الأفضل. أما في الجانب التطبيقي للدراسة فقد استخدم أصحاب البحث في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك مؤشرات التوازن المالي لتحليل قائمة المركز المالي، وحساب مجموعة من النسب المالية الخاصة بالميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات (2019 و 2021). ومن النتائج التي توصل إليها الباحثون أن التحليل المالي عملية هامة لنجاح استراتيجية المؤسسة، ويعتبر وسيلة مهمة في تشخيص الوضعية المالية، من خلال تحديد الهيكل المالي الأمثل للتمويل، وكفاءة الإدارة في استخدام الموجودات، ومعرفة مدى توازن المؤسسة ماليا والمساعدة في رسم الخطط المستقبلية واتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

ثالثا: دراسة عبد النور بوعلي، سليم بلال (2023)

عبارة عن مقال منشور في مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة الوادي بعنوان: دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة سوناطراك الجزائر (2018-2020)، حيث يهدف الباحثان من خلال دراستهم إلى التعرف على أهم النسب المالية ومؤشرات التوازن للتحليل المالي المستخدمة في تشخيص المالي للمؤسسة وتدارك الفشل، والتعرف على حقيقة الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك عن طريق استخدام القوائم المالية المنشورة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي ومجموعة من النسب المالية الخاصة بالميزانية وجدول حسابات النتائج (2018 - 2020). ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن التحليل المالي يساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فقد دلت عملية التحليل المالي على صحة الوضعية المالية لشركة سوناطراك، من خلال مجموعة المؤشرات التوازن والنسب المالية الخاصة بالميزانية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة هنية بن عبد الحق (2022)

عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومراقبة وتدقيق، جامعة بجاية، بعنوان: Le diagnostic et analyse financière : Cadre conceptuel et démarche pratique Cas : SONATRACH, Bejaia. حيث يهدف الباحث من خلال دراسته إلى

التعرف على التصور النظري لمصطلح التحليل المالي والتشخيص المالي من تناول المفاهيم الأساسية، ودور وأهمية التحليل المالي في عملية التشخيص المالي للمؤسسة، والتعرف على مجموعة الأدوات والوثائق المستخدمة في التشخيص المالي، من خلال تحليل النشاط، المردودية، الهيكل المالي، والتوازن المالي، بالاعتماد على جدول حساب النتائج والميزانية. وفي الدراسة التطبيقية للباحث على شركة سوناطراك، بجاية (2018 - 2020)، قام بإجراء تشخيص مالي من خلال تحليل الأرصدة الوسيطة لحساب النتائج، والتعرف على تطور القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة لسنوات الدراسة، بالإضافة إلى إجراء تحليل المردودية والملاءة المالية والنشاط والسيولة بواسطة مجموعة النسب المالية والمؤشرات. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن التشخيص المالي هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات المالية للمؤسسة، من خلال التعرف على نقاط الضعف والتهديدات والقوة والفرص المتاحة، أما بالنسبة للنتائج التطبيقية فقد تم التوصل إلى وجود إختلال في التوازن المالي، وضعف في السيولة والمردودية وكذا بالنسبة لقدرة المؤسسة على التمويل الذاتي.

ثانيا: دراسة Binti Yuliatin, Paramita Nidan Paramesti, Princess Nuraini and Lisa University of 17 August 1945 Surabaya, Indonesia, (2022) Indriyati

عبارة عن مقال منشور على منصة إلكترونية متعددة التخصصات¹، في إدارة الأعمال والاقتصاد تخصص محاسبة وضرائب، بعنوان: **Comparative Analysis of Financial Performance between Companies in the Oil and Gas Trading Industry in 2019-2021.** حيث يهدف أصحاب المقال من خلال دراستهم إلى معرفة كيفية مقارنة الأداء المالي لصناعة وتجارة النفط والغاز، باستخدام تقنيات التحليل المقطعي، وهو بحث نوعي تم إجراؤه مع موضوعات بحثية لأربعة شركات إندونيسية تعمل في صناعة النفط والغاز، بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة، من أجل فهم دقيق وأخذ صورة شاملة لهذه البيانات المالية، من خلال تحليل السلاسل الزمنية (2019-2021)، ومقارنة النسب المالية للتحليل المالي؛ السيولة، الربحية، الملاءة المالية، النشاط، والسوق لمختلف الشركات، وإستخراج النسب المالية لمتوسط الصناعة، وإجراء مقارنة لكل شركة على حده، للحكم عليها وتحديد الأداء الأفضل، والأفضل من بين الشركات، حيث توصل أصحاب المقال لنتائج من خلال دراستهم إلى تميز كل شركة من الشركات الأربعة بأفضلية معينة في الأداء المالي؛ فهناك شركة تتميز بأفضلية في دوران المخزون، وشركة تتميز بنسب عالية في دفع الأرباح...الخ.

ثالثا: دراسة يوسف فراح، فارس بورقية (2023)

عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة جامعة تيزي وزو، بعنوان: **L'importance de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière d'une entreprise économique Cas : SCAEK, S aif.** حيث يهدف

¹Yuliatin, B.; Nidan Paramesti, P.; Nuraini, P.; Indriyati, L. **Comparative Analysis of Financial Performance between Companies in the Oil and Gas Trading Industry in 2019-2021**, Preprints 2022, 28/03/2024, <https://www.preprints.org>

الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التحليل المالي في تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومدى فعاليته، حيث تطرق الباحثان في الجانب النظري إلى المفاهيم الأساسية للتحليل والتشخيص المالي والتعرف على مجموعة الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي، من خلال أدوات تحليل المردودية والتوازن والرفع المالي، والنسب المالية المختلفة. وفيما يخص الدراسة التطبيقية فقد كانت تهدف إلى التعرف على مساهمة التحليل المالي في تحسين الأداء والمردودية لمؤسسة (SCAEK, S éif) للفترة (2020 - 2022)، حيث قاما بإجراء تشخيص مالي بواسطة التحليل العمودي للأرصدة للميزانية وجدول حساب النتائج، بالإضافة إلى تحليل قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي والتحليل بالنسب، ومن النتائج التي توصل إليها الباحثان أن التحليل المالي يعتبر أداة مهمة في تقييم الصحة المالية للمؤسسة ولجميع الأطراف المعنية باتخاذ قرارات الإستثمار والتمويل والإدارة، ويكون أكثر فاعلية في عملية التشخيص المالي عند استخدام مجموعة من التحليلات الأخرى مثل: التحليل الاستراتيجي، المنافسة، أما بالنسبة للنتائج التطبيقية فقد تم التوصل إلى أن وضعية المؤسسة متوازنة مالياً، ووجود سيولة معتبرة ونسب مردودية مستقرة، وكذا بالنسبة لقدرة المؤسسة على التمويل الذاتي.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة

بعد عرض مجموعة من الدراسات السابقة والتي تشترك في متغيرات دراستنا، من خلال دراسة موضوع التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية وتشخيص وضعيتها المالية، حيث يمكن استنتاج العناصر التالية حول محتوى هذه الدراسات:

- التأكيد على أهمية ودور التحليل المالي بطرقه وأدواته المختلفة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتقييم أدائها، والمساعدة في إتخاذ مختلف القرارات.
- تناولت الدراسات المفاهيم الأساسية الخاصة بالتحليل المالي والتشخيص المالي، ومحاولة تحديد العلاقة بينهما.
- التأكيد على أهمية ودور القوائم المالية في عملية التحليل المالي، مع التركيز على البيانات الواردة في قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، دون القوائم الأخرى.
- التركيز في عملية التحليل المالي على استخدام الأدوات التقليدية دون الأساليب الحديثة، في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك.
- الإقتصار في عملية التشخيص ببعض النسب المالية والمؤشرات دون غيرها (من 13 إلى 16نسبة).
- القيام بالتحليل المالي لفهم الوضعية المالية للمؤسسة، لفترات دراسة قصيرة نوعاً ما (من 02 إلى 03 سنوات).

تعتبر الدراسة الحالية مكملّة للدراسات السابقة حيث تتشابه في المنهج والأدوات المستخدمة في معالجة إشكالية البحث من خلال البيانات المالية المشورة في القوائم المالية، وكذا الدراسة التطبيقية للمؤسسات التي تقوم

بعمليات إنتاج وتوزيع في نشاط النفط والغاز، وتكمن مساهمتنا في هذه الدراسة من خلال معالجة إشكالية البحث بإستخدام أدوات وأساليب إضافية للتحليل المالي لتشخيص الوضعية المالي منها:

- إستخدام تحليل النسب إضافية؛ بعض النسب المالية الخاصة بالتدفقات النقدية، (من 16 إلى 27 نسبة).
- تشخيص الوضعية المالية بناءا على سلسلة زمنية مكونة (من 04 إلى 07 سنوات).
- تشخيص الوضعية المالية بإستخدام بعض الأساليب الحديثة للتحليل المالي؛ إحصائية، نماذج التنبؤ بالفشل.
- محاولة تفسير وربط نتائج التحليل المالي، بمعلومات ومؤشرات اقتصادية ومالية أخرى تتعلق ببيئة وطبيعة نشاط المؤسسة، للوصول إلى استنتاجات وتوصيات متكاملة في تشخيص الوضعية المالية.

خلاصة:

من خلال عرضنا للجانب النظري لموضوع التحليل المالي ومساهمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، يمكن اعتبار أن التحليل المالي كأحد الأدوات المستخدمة في دراسة وتفسير البيانات المالية للمؤسسة حيث أصبح يمثل أحد الأنشطة الأساسية لإدارة الأعمال عموما، والتسيير المالي للمؤسسة الإقتصادية بصفة خاصة، وإستخداماته المتعدد، مثل: تقييم الأداء المالي، والإستثمار، والإئتمان، والتخطيط، بالإضافة إلى وجود أهداف متنوعة للتحليل المالي ترتبط باحتياجات الفئات المهتمة بتفسير البيانات المالية للمؤسسة من مستثمرين ودائنين وغيرهم، لذلك فإن البيانات المالية للمؤسسة المنشورة في القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي لقيام المحلل المالي بعملية التحليل المالي من خلال إتباع منهجية علمية تركز على المراحل والخطوات ومجموعة من المعايير التي تؤدي إلى فعالية وجودة مخرجات التحليل والقدرة على قياس والحكم على الأداء المالي للمؤسسة والمساعدة في عملية التشخيص للوضعية المالية للمؤسسة، حيث أن عملية التشخيص المالي للوضعية المالية ترتبط إرتباطا وثيقا بالتحليل المالي باعتبارهما أساسا لإتخاذ القرارات، وذلك بإستخدام مجموعة الأدوات والطرق والأساليب المتنوعة للتحليل المالي، مثل: إستخدام النسب، مؤشرات التوازن، النماذج الرياضية والإحصائية.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

لمؤسسة سوناطراك

تمهيد:

بعد تطرقنا للمفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة، فيما يخص التحليل المالي وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال التعرف على المؤشرات والنسب المالية والأساليب الإحصائية والرياضية المستخدمة في التحليل المالي وأهميتها في عملية تشخيص الوضعية المالية، واتخاذ القرارات في المؤسسة وللأطراف الخارجية، سنحاول في هذا الفصل تطبيق مجموعة من الطرق والأدوات والأساليب المختلفة في التحليل المالي على البيانات المالية لمؤسسة سوناطراك، حيث تعد هذه المؤسسة أحد أكبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، التي تعمل في صناعة النفط والغاز، التي تعتبر من الصناعات الإستراتيجية، حيث تؤثر وضعيتها المالية على المجالات الاقتصادية والمالية للمؤسسة بصفة خاصة و الدولة بصفة عامة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مدى قدرة وكفاية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة سوناطراك من خلال دراسة تطبيقية تحتوي على ثلاثة مباحث؛ فالمبحث الأول عبارة عن تقديم عام لمؤسسة سوناطراك والتعرف على طبيعتها وأنشطتها وهيكلها التنظيمي. أما المبحث الثاني فسنقوم بعرض القوائم المالية وتطبيق مختلف الطرق والأساليب في التحليل المالي على البيانات المالية لمؤسسة سوناطراك للسنوات بداية من 2019 إلى 2022 بهدف تفسير وفهم الوضعية المالية. أما فيما يخص المبحث الثالث فسنقوم بمحاولة تفسير نتائج التحليل المالي ومناقشتها، من خلال التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة سوناطراك، واستنتاج بعض نقاط القوة والفرص المالية المتاحة ونقاط الضعف والتهديدات المالية للمؤسسة سوناطراك.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سوناطراك

تعتبر مؤسسة سوناطراك (SONATRACH)، من أكبر المؤسسات في الجزائر التي تعمل في صناعة النفط والغاز، حيث مرت بعدة مراحل تاريخية منذ نشأتها؛ فكانت انطلاقتها كمؤسسة خدماتية إلى أن أصبحت مجموعة ضخمة ومتكاملة، وتصنف ضمن كبار المؤسسات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، حيث تقوم بأنشطة متعددة في مجال الطاقة، ومجالات أخرى صناعية وخدمية وفلاحية.

المطلب الأول: نشأتها وتطورها

أولاً: نشأتها

أنشئت مؤسسة سوناطراك برأس مال قدره 40 مليون دج، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31، حيث كلفت في البداية بمهام النقل والتسويق، والتي كانت تحت السيطرة الأجنبية وخاصة الفرنسية منها، ثم تم تغيير الشكل القانوني للمؤسسة حسب المرسوم رقم 66/292 الموافق لـ 22 سبتمبر 1966 حيث أصبحت تعرف بسوناطراك وهي اختصار لـ الشركة الوطنية للبحث الإنتاج، النقل، تحويل وتسويق المحروقات، كما نص المرسوم التشريعي المؤرخ في 30 أوت 1967 والذي أعطى لشركة سوناطراك حق احتكار التوزيع الشامل للطاقة والمنتجات البترولية.

وفي سنة 1969 أنظمت الجزائر ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، وهكذا أخذت سوناطراك على عاتقها قطاع النفط والغاز، وحافظت على إسمها ورمزها باللونين، الأسود الذي يمثل البترول واللون البرتقالي الذي يرمز إلى الصحراء.

ثانياً: تطورها

1- تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971

وبهدف استعادة الجزائر لثرواتها الطبيعية وتأمين استغلالها والتحكم الكامل فيها، قامت بتاريخ 24 من شهر فيفري 1971 بتأميم المحروقات، وقد فرض هذا اليوم نفسه كرمز لوحدة ومصير شركة سوناطراك، والجزائر ككل وهكذا دعمت الجزائر استقلالها السياسي باستقلالها الاقتصادي وأصبحت سوناطراك الوسيط الوحيد للثروات البترولية والغازية بالجزائر.

2- إعادة الهيكلة:

وعلى غرار كل المؤسسات الوطنية وتبعاً لتوجيهات المخطط الخماسي للفترة (1980-1984) تمت إعادة هيكلة مؤسسة سوناطراك، بهدف مزاولة بعض الأنشطة التي تسبق النشاط الرئيسي للمؤسسة بنفسها، والتوجه نحو مزاولة الأنشطة اللاحقة، بداية من الإستغلال إلى غاية التوزيع النهائي لمنتجاتها في السوق الوطنية والأجنبية، حيث نشأت عنها 17 مؤسسة صناعية:

ثلاثة (3) مؤسسات للإنجاز، أربعة (4) مؤسسات مختلفة، ستة (6) مؤسسات الخدمات، أربعة (4) مؤسسات التشغيل، المناطق الموجودة بأرزيو، سكيكدة، حاسي الرمل، وحاسي مسعود.

1- EDRP: فرع توزيع وتكرير المنتجات البترولية وينقسم إلى:

- NAFTAL: المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات البترولية.
- NAFTAC: المؤسسة الوطنية لتكرير المنتجات البترولية.
- 2- ENIP: المؤسسة الوطنية للبتروكيمياء. 3- ENPC: المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط.
- 4- ASMIDAL: المؤسسة الوطنية للأسمدة. 5- ENGTP: المؤسسة الوطنية للأشغال الكبرى.
- 6- ENGCP: المؤسسة الوطنية للهندسة الوطنية. 7- ENAC: المؤسسة الوطنية للقنوات.
- 8- ENAGEO: المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء. 9- ENAFOR: المؤسسة الوطنية للحفر.
- 10- ENT: المدرسة الوطنية نوال الآبار. 11- EGZIM: مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية حاسي مسعود.
- 12- ENEP: المؤسسة الوطنية الهندسة البترولية. 13- CERHYD: مركز الدراسات والبحث أو تطوير المحروقات.
- 14- EGZIA: مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية بأرزويو. 15- EGZIK: مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية سكيكدة.
- 16- EGZIR: مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية حاسي الرمل. 17- ENSP: المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.
- وخلال سنة 1986 تمت المصادقة على قانون المحروقات الذي يحمل الشركة خيار استراتيجي لأنها تسمح بتقاسم العناصر الصناعية والمالية المتعلقة بنشاطها.

المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة سوناطراك

حسب بيانات وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية فإن شركة سوناطراك تحتل المرتبة الأولى من بين الشركات الجزائرية من حيث عدد عمالها ورأس مالها ومن حيث صفقاتها التجارية داخل الوطن وخارجه، وتحتل المركز الـ 12 في ترتيب شركات النفط بالعالم، وتحتل الشركة المركز الأول في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، واحتلت شركة سوناطراك الصدارة برقم أعمال بلغ أكثر من 77 مليار دولار، وبأرباح صافية تفوق 11 مليار دولار.

واستطاعت الشركة ترجمة أهدافها على الجانب الوطني وتحديد المسؤوليات، لهذا فإن سوناطراك اليوم تركز على تغطية الحاجيات الوطنية من المحروقات على المدى الطويل وتوفير العملة الضرورية لتحويل وتطوير الإقتصاد الوطني، وكان ذلك على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: 1992 - 1995

هذه المرحلة تهدف إلى تأسيس مجمع بترولي وصناعي جزائري يعمل بقوة في الميادين القاعدية كالنتقيب، الإنتاج، التميع، تحويل الغاز الطبيعي والتسويق.

المرحلة الثانية: 1995 - 2000

استهدفت تحويل سوناطراك إلى مجمع بترولي وصناعي جزائري ودولي في جميع قطاعات الطاقة، الكيمياء والخدمات، ويرتكز تطويرها على عمليات التجارة والخدمات البترولية للاستثمار الأمامي والخلفي.

المرحلة الثالثة ما بعد 2000

هنا تحدد سوناطراك هدفا في تكملة نشاطها في قطاع المحروقات والطاقة والكيمياء عن طريق إتقان نشاطات أخرى بحكم خبرتها كالخدمات والمناجم.

أولاً: مهام مؤسسة سوناطراك:

تتمثل مهمة شركة سوناطراك في البحث والإنتاج، النقل، تحويل وتسويق المحروقات، ومعالجتها، وتقييمها، ولتطوير هذه الأنشطة سعت مؤسسة سوناطراك لتوسيع مهامها لتشمل قطاعات أخرى كالتكرير والصناعات البتروكيميائية، والخدمات، والمناجم وفي إطار التنمية الوطنية أوكلت لها المهام التالية:

- تطوير وتطوير الاحتياطات الطاقوية الوطنية.
- تعزيز مجهودات التنقيب واستغلال وإثراء الدراسات المحققة في هذا الميدان.
- تنويع الأسواق ومنتجات التصدير.
- التموين بالطاقة على المدى المتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياط الوطني.
- التوفيق بين عنصر التسويق ومتطلبات السوق الوطنية.
- إنتاج و معالجة نقل وتجهيز المحروقات.
- تطوير التقنيات الحديثة الخاصة بالتسيير عن طريق التكوين المتواصل لنشاطات الرئيسية لمؤسسة سوناطراك.

إن تحقيق هذه المهام المذكورة سابقاً استوجب من سوناطراك القيام بعدة نشاطات نذكر منها:

- 1- **نشاط المنبع:** يغطي نشاط المنبع نشاطات البحث، والاكتشاف وتطوير وإنتاج المحروقات.
- 2- **في نشاط المصب:** نشاط المصب مهمته تطوير وحدات تجميع الغاز الطبيعي، وعن فصل غاز البترول المميع وعن نشاط التكرير.
- 3- **الإنتاج:** تعتبر هذه العملية كمرحلة مولية لعملية التنقيب والاكتشاف، من خلال الحقول البترولية والغازية مثل: حقل حاسي الرمل إنتاجيته تبلغ 2.400 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وحقل حاسي مسعود لإنتاج البترول، وحقل عين أمناس... الخ.
- 4- **نشاط النقل:** يتم بواسطة القنوات نقل المحروقات (البترول الخام، الغاز الطبيعي، غاز البترول المميع والكثافات) داخل التراب الوطني وخارجه.

ثانياً: أهداف مؤسسة سوناطراك

تعد سوناطراك اليوم من أهم الشركات البترولية الدولية، بعدما تحولت من شركة فتية إلى مجموعة متكاملة، حيث تعددت وتوسعت أهدافها وذلك لمواكبة النمو الاقتصادي العالمي المتسارع في السنوات، يمكن ذكر هذه الأهداف في النقاط التالية:

- زيادة الاحتياطي القابل للاستخراج من 50 إلى 100 مليون طن نفط مكافئ في العام، مع الاهتمام أكثر بالحقول الموجودة على الحدود مع الدول الأخرى.
- زيادة مردودية المنصات إلى ستة (06) آبار لكل منصة، وأربعة (04) حقول في ميدان الاستكشاف.
- التقليل من الأرباح الضائعة بمقدار 03 مليار دولار في السنة، من خلال رفع الكفاءة في الإدارة والتحكم التكاليف في مختلف مراحل الإنتاج.
- الرفع من كفاءة الحقول بمقدار 2 مليون طن نفط مكافئ آفاق 2020، وذلك باستعمال تكنولوجيات حديثة.

- استكشاف الطاقة في عرض البحر على الأقل من المياه الإقليمية للجزائر.
- تنويع الزبائن وطرق البيع في مجال الغاز الطبيعي والتوجه للسوق الآسيوي، والاستفادة من السوق الفورية.
- كما أن سوناطراك سطرت لنفسها أهداف على المستوى الدولي نذكر منها:
- أن تكوف القائد في ميدان الغاز الطبيعي والمميع ، لاسيما عن طريق أنابيب الغاز.
- أن تكوف القائد في ميدان التكامل النشاطات الصناعية على مستوى الاقتصاد الوطني وفي المغرب العربي.
- الحصول على حصة في السوق العالمي، على مستوى مختلف البلدان المستهدفة، أوروبا، آسيا.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وتنظيم مؤسسة سوناطراك

أولاً: التنظيم العام لمجمع سوناطراك

وهو يعكس أهم الهيئات العليا بالمجمع، والمتمثلة في الجمعية العامة و مجلس الإدارة، وهما هيئتان تتخذان القرارات الحاسمة والاستراتيجية للمجمع، لها اجتماعات دورية منتظمة، وأخرى طارئة إذا اقتضت الضرورة، يمكن توضيحها كما يلي:

1- الجمعية العامة: وهي أعلى هيئة بالنسبة للمجمع و أقواها سلطة، تتكون من رئيسا وأربعة 4 أعضاء.

- وزير الطاقة (رئيسا).
 - وزير المالية (عضوا).
 - محافظ بنك الجزائر (عضوا).
 - مندوب التخطيط (عضوا).
 - ممثل رئاسة الجمهورية (عضوا).
- #### 2- مجلس الإدارة: وهي الهيئة الثانية من حيث السلطة، يتم على مستواها اتخاذ القرارات، وتحديد التوجهات انطلاقا من توجيهات الجمعية العامة، ويتكون هذا المجلس من 12 عضوا ورئيسا، وهم:

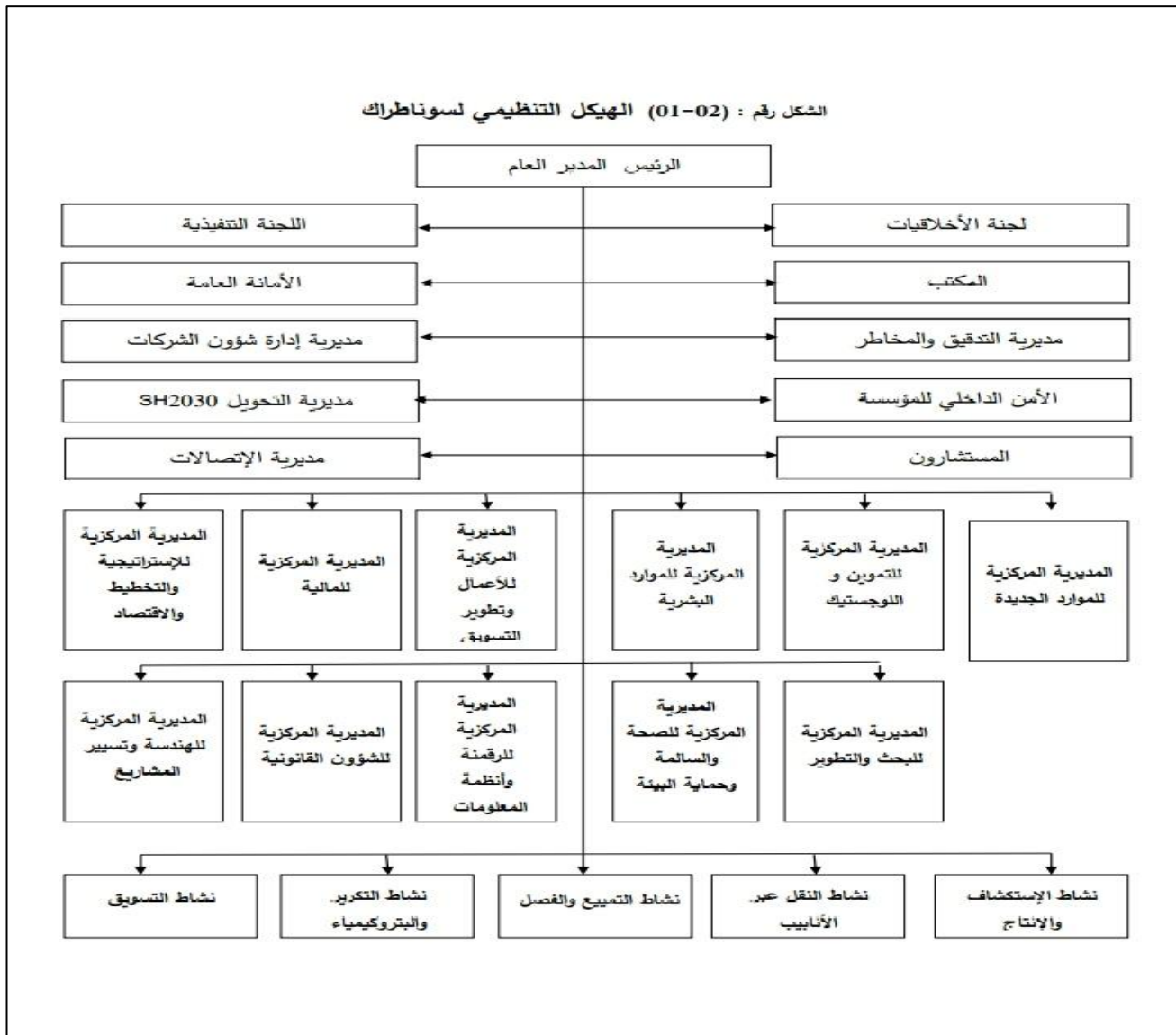
- الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك.
- ممثلان لوزارة المالية (عضوان).
- ممثل لبنك الجزائر (عضوا).
- ممثلان عن الوزارة المكلفة بالمحروقات (عضوان).
- شخصية ذات كفاءة في قطاع المحروقات عادة ما يكون (الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز) و يكون من خارج المجمع (عضوا).
- أربعة ممثلين لمجمع سوناطراك (أعضاء).
- ممثلان لعمال المجمع (عضوان).

ثانيا: الهيئة التنفيذية لمجمع سوناطراك

- هو الهيئة التنفيذية للمجمع، يضطلع بدور التسيير المباشر، ويرفع تقاريره إلى كل من مجلس الإدارة والجمعية العامة، حيث يتكون هذا المجلس من:
- الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك.

- نائب الرئيس المكلف بأنشطة المنبع (AMONT).
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة النقل عبر الأنابيب (TRC).
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة المصب (AVAL).
- المدير التنفيذي للمالية.
- المدير التنفيذي للفروع و المساهمات.
- المدير التنفيذي للشؤون القانونية.
- المدير التنفيذي للشراكات.
- نائب الرئيس المكلف بالأنشطة التجارية (COM)
- المدير التنفيذي للاستراتيجية، التخطيط والاقتصاد.
- المدير التنفيذي للموارد البشرية.

شكل رقم: (01-02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك



ثالثاً: شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات والعلاقات بالشركة و هو كما يلي:

- 1- الرئيس المدير العام: هو أعلى سلطة تنفيذية بالشركة، دوره الأساسي الإشراف على التسيير العام يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية.
- 2- اللجنة التنفيذية: وهي لجنة تقوم بالتسيير، وترفع التقارير إلى كل من مجلس الإدارة، وإلى الجمعية العامة.
- 3- لجنة الأخلاقيات: مكلفة بالسهر على احترام أحكام قانون الأخلاقيات وتعزيز الامتثال للممارسات الأخلاقية في الشركة.
- 4- الأمانة العامة: حيث تقوم بتصنيف الملفات الخاصة بالعمل، وترجمة الرسائل ومكالمات التي تتلقاها الإدارة العامة.
- 5- المكتب: له دور التسيير الإداري لشركة، ومتابعة مختلف الشؤون الإدارية.
- 6- مديرية التدقيق والمخاطر: تقوم بدور المراجعة الداخلية لشركة بمختلف الأنشطة والمستويات.
- 7- الأمن الداخلي لشركة: له دور متابعة وتسيير الأمن داخل الشركة، سواء الموفر ذاتياً، أو من طرف مؤسسات الأمن الخاصة.
- 8- مديرية الاتصال: وتهتم بالإعلام والاتصال في المؤسسة.
- 9- المستشارون: لهم دور إشاري يساعد على اتخاذ القرارات، و فهم التغيرات المختلفة المؤثرة على الشركة.
- 10- المديرية المركزية للإستراتيجية والتخطيط والاقتصاد: تشرف على صياغة وإختيار إستراتيجية الشركة بالتنسيق مع مختلف الأنشطة، كما تعمل على تقييم مشاريعه وصياغة سياساته العامة.
- 11- المديرية المركزية المالية: وهي المديرية المسؤولة عن مختلف العمليات المالية لشركة.
- 12- المديرية المركزية للأعمال وتطوير التسويق: تهتم بمختلف الشؤون المتعلقة بتطوير الأعمال والتسويق.
- 13- المديرية المركزية للموارد البشرية: تساهم هذه المديرية بصياغة السياسات والاستراتيجيات على مستوى الموارد البشرية بالشركة ومتابعتها.
- 14- المديرية المركزية للتحصيل والخدمات: تهتم بمتابعة أنشطة التحصيل ومختلف الخدمات الشركة.
- 15- المديرية المركزية لشؤون القانونية: لها دور متابعة كل التغيرات القانونية الخارجية التي تؤثر على الشركة، لتقوم بكشفها وتوضيحها لمختلف المستويات والأنشطة، كما تقوم بإضفاء الطابع القانوني على كل الأنشطة والمستويات ومتابعة ذلك.
- 16- المديرية المركزية لرقمته ونظام المعلومات: تشرف على تسهيل الاتصال داخل الشركة وتبادل المعلومات بين مختلف الأنشطة والمستويات، وكذلك تطوير الأنظمة المعلوماتية والتقنية.
- 17- المديرية المركزية للصحة والأمن وحماية: البيئة تساهم في صياغة السياسات لحماية صحة وأمن الأفراد داخل الشركة وخارجها، وكذلك حماية البيئة في مختلف الأنشطة والمستويات ومراقبتها.

18- المديرية المركزية للبحث والتطوير: تقوم بطلب تعزيز وتنفيذ البحوث التطبيقية في استحداث التكنولوجيات في الوظائف الأساسية لشركة من قبل الشركة.

19- نشاط الاستكشاف والإنتاج: يشمل جميع الأنشطة التي تؤدي وتساعد على استخراج المحروقات الخام، من البحث والتقيب إلى صيانة الآبار واستخراج النفط، وقد جمعت سوناطراك كل هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي الشركة القابضة للخدمات النفطية وشبه النفطية (SPP)، هذه الأخيرة التي تضم حصص سوناطراك بمجموعة من المؤسسات المملوكة لها كلياً أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، أهمها:

- الشركة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO) والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

- الشركة الوطنية للحفر (ENAFOR) والتي تمتلكها أيضاً سوناطراك كلياً.

- الشركة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) والتي ترجع ملكيتها أيضاً كلياً للشركة.

- الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (ENGCB) تمتلكها سوناطراك كلياً.

20- نشاط النقل عبر الأنابيب (TRC): تشمل الأنشطة التي تعمل وتساعد على ضمان نقل منتجات المجمع عبر الأنابيب، وقد جمعت سوناطراك أيضاً هذه الأنشطة في محفظة واحدة وهي سوناطراك القابضة للاستثمار والمساهمة (SIP)، والتي تضم بدورها حصص شركة سوناطراك بمجموعة من الشركات التي يشترك في ملكيتها مع مؤسسات أخرى، ومن أهم مكونات هذه المحفظة:

- شركة نقل المحروقات (STH) حيث تصل حصة سوناطراك إلى 60%.

- الشركة الجزائرية لإنجاز المشاريع الصناعية (SARPI) وتمتلك سوناطراك 50% منها.

21- نشاط التكسير والبتروكيماويات: ويشمل الأنشطة التي تساهم في معالجة الخامات وتحويلها، وقد جمعت سوناطراك هذه الأنشطة في محفظة واحدة، وهي شركة القابضة للتكرير وكيمياء المحروقات (RCH) والتي تضم حصص الشركة في مجموعة من المؤسسات التي تمتلكها بالكامل أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، منها:

- الشركة الوطنية لتكرير النفط (NAFTEC) والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

- الشركة الوطنية للبتروكيماويات (ENIP) والتي سوناطراك بنسبة 100%.

22- نشاط التسويق: ويشمل جميع الأنشطة التي تساهم في تسويق منتجات شركة سوناطراك، والتي جمعت في سوناطراك القابضة لتقييم المحروقات (SVH)، هذه الأخيرة التي تضم حصص الشركة في مؤسسات تنوعت ملكيتها ما بين الملكية الكاملة، وبين الشراكة مع مؤسسات أخرى، وتتمثل أهم مؤسسات هذه المحفظة فيما يلي:

- الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات النفطية (NAFTAL) والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

- شركة النقل البحري (HYPROC) والتي تمتلكها كلياً.

- شركة تجهيز وتسويق الغازات الصناعية (COGIZ) والتي ترجع ملكيتها بالكامل لشركة.

- الشركة الجزائرية للطاقة (AEC) والتي تمتلك شركة سوناطراك حصة 50% منها.

- الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة (NEAL) والتي ترجع ملكية 45% منها لشركة.

رابعاً: المديرية المركزية المالية و المحاسبة

إن عملية إنتاج الغاز والبتروزل و تحويله وكل عمليات الحفر والتنقيب هي عبارة عن مشاريع ونشاطات تحتاج إلى عملية تمويل ومعاملات و التي يتم معالجتها وتسجيلها ماليا ومحاسبيا، إن الهيكل التنظيمي للشركة مقسم إلى عدة مديريات، هذه الأخيرة منها المديرية المركزية للمالية كذلك هذه المديريات مقسمة إلى دوائر والتي من منها المحاسبة العامة هي محل الدراسة ومقسمة إلى ثمانية مصالح كالاتي:

1 - مصلحة المستخدمين:

- استقبال الوثائق المحاسبية المبرمجة لليوميات، حوالات الدفع اليومية المجمعة، صافي الدفع، حالات الاقتطاع الخاضع، وكذلك دفتر الأستاذ الخ.
- الطلب من مصلحة الخزينة دفع كل الأجر المقدمة التحويلات الشيكات، الصندوق.
- تجميع الأجر، التصريح الاجتماعي، الضريبي، التسبيقات والقروض.
- تحليل ومتابعة الحسابات (دفتر الأستاذ).
- استغلال سندات القيود ما بين الوحدات المتحصل عليها من المديريات الأخرى لسوناطراك و كذلك المذكرات المدينة و الدائنة للمناطق.

2- مصلحة الموردين المحليين:

- إستلام كل فواتير الشراء
- تسوية فواتير الموردين وسندات المقيمة بين الوحدات.
- تسجيل أهم المعلومات المتعلقة بفواتير الموردين و مراقبة صحة الفواتير.

3- مصلحة الموردين الأجانب:

- تهتم هذه المصلحة خاصة بالديون بالعملة الأجنبية و مع الموردين للخدمات أو البضائع الأجانب وباستلام كل فواتير الشراء أو تقديم خدمات بتسوية هذه الفواتير.

4- مصلحة ما بين الوحدات:

- التسجيل المحاسبي ومتابعة عمليات بين الوحدات.
- تقوم بإعداد فواتير بالنسبة لكل الخدمات المقدمة من قبل قسم الإنتاج إلى الجمعيات بالدينار و العملة الأجنبية.
- تعبئة روابط كل عمليات ما بين الوحدات لكل مناطق قسم الإنتاج و مراقبة الملحقات المعدة من طرف كل منطقة مرتبطة بعمليات ما بين الوحدات لكل دورة مطلوبة من طرف دائرة المالية، ومراقبة الملفات المساعدة للمدنيين الآخرين.
- تضمن العلاقة مع الهياكل الأخرى لسوناطراك، وتضمن العلاقة مع الأمري بالصرف للمقر و مديريات المناطق¹.

5- مصلحة الاستثمارات و المخزونات

- التسجيل المحاسبي لفواتير الاستثمارات.
- معالجة كل ما هو مشتريات مخزنة أو غير مخزنة.
- تقوم بتحليل سجل المراقبة.
- تعالج المدخلات و المخرجات.
- معالجة كل المدخلات وإلغاء الاستثمارات التي بحوزة قسم الإنتاج.

6- مصلحة التفتيش و الجمع

- تقوم بفتح الحسابات المحاسبية و ملفات الموردين.
- إعداد مخطط لغلق الحسابات في نهاية كل سنة و التي تبعث للمديرية العامة.
- تستقبل مصلحة التفتيش والجمع من مناطق الجنوب العمليات المحاسبية على شكل أشرطة مغناطيسية.
- تسيير المخطط الوطني على مستوى قسم الإنتاج.
- اللجوء إلى مراقبة أشرطة عمليات المحاسبة العامة المرسله من المناطق كل شهر.
- تسيير نظام الإعلام الآلي للحجز والسهر على سيره الحسن.
- تستقبل من دائرة الإعلام الآلي حوالات المرفوضة ومراقبة الوثائق المحاسبية.

7- مصلحة المدنيين الآخرين

- مراقبة الحسابات التجارية.
- مراقبة إذا ما كانت المعلومات الضرورية بالفوترة تظهر في مذكرة الطلبية.
- تسجيل الاسم أو المقر الاجتماعي و عنوان المكتب.
- إعداد فواتير النقل (الجوي، البري) الخاصة.

8- مصلحة الضرائب:

- تسهر على متابعة تطور النظام الضريبي في ميدان المحروقات.
- تسيير الضريبة العادية للشركة الرسم على القيمة المضافة ، الضريبة على أرباح الشركات ، (IRG).
- مراقبة و إعداد وثائق الدفع الخاصة بالضريبة على IBS المقطعة من المصدر الخاصة بالموردين الأجانب.

خامسا: أهداف مصلحة المالية و المحاسبة

- الأهداف الخاصة بهذا الفرع يمكن أن نلخصها فيما يلي:
- مسك محاسبة مركز الفرع بالإضافة إلى المحاسبة التحليلية.
- دمج ميزانية الفرع و ضمان مختلف حاجيات المديرية الجهوية للفرع
- النظام الخاص بفواتير المؤسسات الموردة.
- تمويل العمليات المتصلة بالتقريب، وحسابات تكاليف الآبار المنقوبة "المحفورة".
- التأكد من المسك اليومي للحسابات وإعطاء الحالة المالية في الآجال المحددة والتأكد من صحتها.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك

بعد أن تطرقنا إلى تقديم المؤسسة في المبحث الأول، و من أجل تسهيل عملية التحليل ومقارنة النتائج المتوصل إليها، سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض مختلف القوائم المالية المختصرة الخاصة بمؤسسة سوناطراك لسنوات (2019 - 2020 - 2021 - 2022).

المطلب الأول: عرض مختلف القوائم المالية المختصرة من 2019 إلى 2022

أولاً: الميزانية المالية المختصرة

1- جانب الأصول

جدول رقم (01-02): الميزانيات المالية المختصرة جانب الأصول من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

السنوات								الأصول (مليار دج)
النسبة %	2022	النسبة %	2021	النسبة %	2020	النسبة %	2019	
%53	7686	%57	7255	%58	6965	%59	7011	الأصول الثابتة
%6	814	%5	614	%5	600	%4	521	قيم الإستغلال
%31	4475	%32	4012	%36	4338	%35	4176	قيم قابلة للتحقق
%10	1457	%6	774	%1	152	%2	223	قيم جاهزة
%47	6746	%43	5400	%42	5090	%41	4921	الأصول المتداولة
100%	11432	100%	12655	100%	12055	100%	11932	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(10))

2- جانب الخصوم

جدول رقم (02-02): الميزانيات المالية المختصرة جانب الخصوم من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

السنوات								الخصوم (مليار دج)
النسبة %	2022	النسبة %	2021	النسبة %	2020	النسبة %	2019	
%65	9423	%64	8103	%62	7425	%61	7290	الأموال الدائمة
%61	8842	%60	7587	%58	6939	%57	6854	الأموال الخاصة
%4	581	%4	516	%4	486	%4	436	الديون طويلة الأجل
%35	5009	%36	4552	%38	4630	%39	4642	الديون قصيرة الأجل
%100	11432	%100	12655	%100	12055	%100	11932	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (09) و(11))

ثانيا: جدول حسابات النتائج

جدول رقم (02-03): الأرصدة الوسيطة لحسابات التسيير من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
8909	5154	2855	4303	رقم الاعمال (صافي المبيعات)
9374	5514	3220	4893	إنتاج السنة المالية
2439	1610	1324	1831	استهلاك السنة المالية
6935	3904	1896	3062	القيمة المضافة
3234	1764	1519	807	إجمالي فائض الاستغلال
161	78	958	169	النتيجة التشغيلية
(687)	(461)	(137)	(416)	النتيجة المالية
1848	675	32	542	النتيجة العادية قبل الضرائب
1448	592	338	22	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
1448	591	20	338	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

ثالثا: جدول التدفقات النقدية

جدول رقم (02-04): الأرصدة الوسيطة الصافية لتدفقات الخزينة من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
2015	1538	404	310	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
(1135)	(973)	(601)	(1216)	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
(197)	57	144	(143)	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة المالية (ج)
683	622	(52)	(1049)	تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
683	622	(52)	(1049)	تغير أموال الخزينة للفترة

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (14) و(15))

المطلب الثاني: تحليل الاتجاه للقوائم المالية لمؤسسة سوناطراك

أولاً: تحليل الميزانية:

1- جانب الأصول:

جدول رقم (01-02): الميزانيات المالية المختصرة جانب الأصول من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

السنوات								الأصول (مليار دج)
النسبة %	2022	النسبة %	2021	النسبة %	2020	النسبة %	2019	
%53	7686	%57	7255	%58	6965	%59	7011	الأصول الثابتة
%6	814	%5	614	%5	600	%4	521	قيم الإستغلال
%31	4475	%32	4012	%36	4338	%35	4176	قيم قابلة للتحقق
%10	1457	%6	774	%1	152	%2	223	قيم جاهزة
%47	6746	%43	5400	%42	5090	%41	4921	الأصول المتداولة
%100	11432	%100	12655	%100	12055	%100	11932	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(10))

قبل الملاحظة والقراءة في القوائم المالية وتحليلها باستخدام النسب والمؤشرات المالية، تم إعتداد سنة 2019 كسنة أساس وباقي سنوات الدراسة كسنوات مقارنة، لملاحظة التغير والتطور باستخدام العلاقة التالية:

$$(\text{رصيد سنة المقارنة} - \text{رصيد سنة الأساس}) / \text{رصيد سنة الأساس} \times 100$$

انطلاقاً من هذه المعطيات ومن خلال الميزانيات المالية المختصرة الأربعة، جانب الأصول (2019-2020-2021-2022) الجدول رقم: (01-02) تبين لنا ما يلي:

- **الأصول الثابتة:** تراوحت ما بين 53% إلى 59% من مجموع الأصول، ففي سنة 2019 بلغت الأصول الثابتة 7011 مليار دج، بما نسبته من مجموع الأصول 59%، فيما بلغت في سنة 2020 ما قيمته 6965 مليار دج، أي محققة ما نسبته من مجموع الأصول بـ 58% مسجلة انخفاضاً طفيفاً بلغ 46 مليار دج، بنسبة تراجع قدرت بـ 0.7%، في حين عاودت الارتفاع في سنة 2021 لتبلغ 7255 مليار دج، أي بنسبة 57% من مجموع الميزانية ومسجلة بذلك زيادة قدرها 244 مليار دج وبنسبة قاربت من 3.5%، ومواصلة في الارتفاع وللسنة الثانية على

التوالي لتحقيق مبلغ 7686 مليار دج، أي بنسبة 53% من مجموع الأصول، وزيادة قدرها 675 مليار دج عن سنة 2019 أي بنسبة 9.6%.

- **الأصول المتداولة:** تراوحت ما بين 47% إلى 41% من مجموع الميزانيات، ففي سنة 2019 حققت الأصول المتداولة ما قيمته 4921 مليار دج والتي تمثل 41% من مجموع الميزانية، ولترتفع في سنة 2020 لتصل إلى مبلغ قدره 5090 مليار دج، محققة نسبة 42% من مجموع الأصول بارتفاع قدره 169 مليار دج، وبنسبة زيادة بلغت 3.4%، ومواصلة في الارتفاع في سنة 2021 لتصل فيها إلى مبلغ 5400 مليار دج، تمثل نسبة 43% من مجموع الأصول المتداولة، أي بزيادة قدرها 479 مليار دج عن سنة 2019، وبنسبة زيادة قدرت بـ 9.7%، ولتشهد سنة 2022 ارتفاعا واضحا، حيث بلغت 6746 مليار دج، بنسبة من مجموع الأصول قدرها 47% وبزيادة بلغت 1825 مليار دج وبنسبة بلغت 37%، وبالنسبة لما تضمنته الأصول المتداولة، والتي تتمثل في قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقق والقيم الجاهزة كانت هذه القيم تمثل مبلغ قدره 4921 مليار دج، نلاحظ ما يلي:

- **قيم الإستغلال:** نجد في سنة 2019 كانت تمثل ما نسبته 10.6% من مجموع الأصول المتداولة، بمبلغ 521 مليار دج، لترتفع وتصل إلى مبلغ 600 مليار دج في سنة 2020 بنسبة 11.8% منها، و بارتفاع في مبلغها يقدر بـ 79 مليار دج، أي بنسبة تمثل 15.2% عن سنة 2019، ولتستمر في الارتفاع كذلك في سنة 2021 بزيادة عن سنة 2019 بـ 93 مليار دج، وبنسبة ارتفاع بلغت 17.8%، حيث تمثل مبلغ 614 مليار دج، وبنسبة 11.4% من مجموع الأصول المتداولة، ولسنة الثالثة على التوالي تستمر في الارتفاع حيث بلغت 814 مليار دج، أما في سنة 2022 تمثل نسبة 12.1% من مجموع الأصول المتداولة، وبزيادة عن سنة 2019 بلغت 293 مليار دج، أي بنسبة 56.2%.

- **القيم القابلة للتحقق:** فكانت تشكل النسب الأكبر من مجموع الأصول المتداولة، ففي سنة 2019 كانت تمثل ما نسبته 84.9% منها بمبلغ 4176 مليار دج، وفي سنة 2020 بلغت القيم القابلة للتحقق مبلغ قدره 4338 مليار دج، أي بنسبة 85.2% من مجموع الأصول المتداولة وبارتفاع بلغ 162 مليار دج عن سنة 2019، وبنسبة ارتفاع قدرت بـ 3.9%، وفي سنة 2021 تمثل القيم القابلة للتحقق ما نسبته 74.3%، ومسجلة إنخفاض قدره 164 مليار دج، أي بنسبة تراجع 3.9%، وعادت الإرتفاع في سنة 2022، وتسجل مبلغ 4457 مليار دج، محققة ارتفاع قدره 299 مليار دج بنسبة زيادة قدرت بـ 7.2%.

- **القيم الجاهزة:** كانت في سنة 2019 تبلغ 223 مليار دج، والتي تمثل نسبة 4.5% من الأصول المتداولة وتسجل إنخفاضا في سنة 2020 بمبلغ قدره 71 مليار دج عن سنة 2019، حيث قدرت بمبلغ 152 مليار دج بما يمثل نسبة 3% من مجموع قيم الأصول المتداولة، وبنسبة إنخفاض بلغت 31.8% عن سنة 2019، ولتشهد سنة 2021 ارتفاعا كبيرا وواضح بلغت قيمتها 774 مليار دج، أي بنسبة 14.3% من مجموع الأصول المتداولة وبارتفاع أكثر من 551 مليار دج عن سنة 2019، محققة بذلك نسبة ارتفاع بـ 247%، وبلغت في سنة 2022 الذي ارتفعت فيه ضعف ما كانت عليه في سنة 2021، وبلغت فيه القيم الجاهزة مبلغ 1457 مليار دج بما يمثل

21.6% من الأصول المتداولة بزيادة عن سنة 2019 بمبلغ 1234 مليار دج، لتحقيق بذلك نسبة ارتفاع عالية جدا بلغت 553.4%.

2- جانب الخصوم:

جدول رقم (02-02): الميزانيات المالية المختصرة لجانب الخصوم من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج)

السنوات								الخصوم (مليار دج)
النسبة %	2022	النسبة %	2021	النسبة %	2020	النسبة %	2019	
65%	9423	64%	8103	62%	7425	61%	7290	الأموال الدائمة
61%	8842	60%	7587	58%	6939	57%	6854	الأموال الخاصة
4%	581	4%	516	4%	486	4%	436	الديون طويلة الأجل
35%	5009	36%	4552	38%	4630	39%	4642	الديون قصيرة الأجل
100%	11432	100%	12655	100%	12055	100%	11932	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (09) و(11))

من خلال الميزانيات المالية المختصرة الأربعة لجانب الخصوم التي بين أيدينا (2022-2021-2020-2019) الجدول رقم (02-02) تبين لنا ما يلي:

الأموال الدائمة: تراوحت ما بين 61% و 65% من مجموع الخصوم، فسجلت في سنة 2019 مبلغ قدره 7290 مليار دج بنسبة قدرت بـ 61% من مجموع خصوم الميزانية، وفي سنة 2020 قدرت الأموال الدائمة بـ 7425 مليار دج وبنسبة من مجموع الميزانية بـ 62% محققة زيادة قدرها 135 مليار دج بنسبة زيادة 1.8% عن سنة 2019، وواصلت في الارتفاع مجددا لتبلغ 8103 مليار دج، أي بما يعادل 64% من خصوم ميزانية سنة 2021، وبزيادة قدرها 813 مليار دج عن سنة 2019، و بنسبة 11.1% وأما في سنة 2022 فكانت الأموال الدائمة قد سجلت مبلغ قدره 9423 مليار دج بما يقدر بـ 65% من مجموع الخصوم لتحقيق زيادة معتبرة قدرت بـ 2133 مليار دج بما نسبته 29.3% عن سنة 2019، وفي قراءة وتحليل لكثلة الموارد الدائمة والتي تضم الأموال الخاصة والديون الطويلة ومتوسطة الأجل والتي لاحظنا عليها ما يلي:

الأموال الخاصة: في سنة 2019 بلغت 6854 مليار دج بنسبة 94% من قيمة الأموال الدائمة، لترتفع في سنة 2020 بقيمة 85 مليار دج وتبلغ ما قيمة 6939 مليار دج بنسبة من الأموال الدائمة 93.4% وبنسبة زيادة قدرت في سنة 2019 بـ 1.2% ومستمرة في الارتفاع في سنة 2021 لتسجل مبلغ 7587 مليار دج مساهمة بـ 93.6% من الأموال الدائمة، بقيمة زيادة عن سنة 2019 قدرت بـ 733 مليار دج محققة نسبة زيادة وصلت إلى 10.7% ولم تختلف سنة 2022 كثيرا عن باقي سنوات محل الدراسة فقد حققت ارتفاعا قدره 1988 مليار دج لتصل الأموال الخاصة إلى مبلغ 8842 مليار دج، أي بنسبة من الأموال الدائمة تقدر بـ 93.8% مسجلة بذلك نسبة زيادة قدرها 29% عن سنة 2019.

- **الخصوم غير الجارية:** في سنة 2019 سجلت مبلغ قدره 436 مليار دج بما نسبته من الأموال الدائمة 6% وفي سنة 2020 حققت مبلغا قدره 486 مليار دج، بنسبة 6.5% من مجموعها، أي بزيادة عن سنة 2019 قدرت بمبلغ 50 مليار دج وبنسبة 11.5%، وكذلك لم تختلف كثيرا سنة 2021 عن السنتين السابقتين في الارتفاع، مسجلة مبلغ قدره 516 مليار دج وبنسبة من الأموال الدائمة 6.7% مسجلة قيمة ارتفاع 80 مليار دج، بنسبة 18.3% عن سنة 2019 وفي السنة الأخيرة حققت الخصوم غير الجارية مبلغ قدره 581 مليار دج وبنسبة 6.2% من مجموع الأموال الدائمة، وبمبلغ زيادة وصل إلى 145 مليار دج وبنسبة عن سنة 2019 تقدر بـ 33.2%.

- **الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل):** تراوحت بين 35% و 39% من مجموع الخصوم، ففي سنة 2019 قدرت بمبلغ 4642 مليار دج، حيث انخفضت في سنة 2020 لتحقيق مبلغ قدره 4630 مليار دج، وبانخفاض طفيف بلغ 12 مليار دج، وبنسبة تراجع قدرت بـ 0.3%، وللسنة الثانية على التوالي حققت سنة 2021 مزيدا من التراجع بمجموع قدر بـ 4552 مليار دج، وبانخفاض قدره 90 مليار دج عن سنة 2019، وبنسبة انخفاض قدرت بـ 1.9% في حين شهدت سنة 2022 ارتفاعا واضحا في مجموع قيمها حيث بلغت 5009 مليار دج، بارتفاع قدره 367 مليار دج، وبنسبة زيادة قدرت بـ 7.9%.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

إن الهدف من الأرصدة الوسيطة التسيير في حسابات النتائج هو معرفة مدى تأثير الأنشطة المختلفة للمؤسسة في تحديد الربح أو الخسارة.

1- الأرصدة الوسيطة للتسيير:

جدول رقم (02-03): الأرصدة الوسيطة لحسابات التسيير من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
رقم الاعمال (صافي المبيعات)	4303	2855	5154	8909
إنتاج السنة المالية	4893	3220	5514	9374
استهلاك السنة المالية	1831	1324	1610	2439
القيمة المضافة	3062	1896	3904	6935
إجمالي فائض الاستغلال	807	1519	1764	3234
النتيجة العملياتية	169	958	78	161
النتيجة المالية	(416)	(137)	(461)	(687)
النتيجة العادية قبل الضرائب	542	32	675	1848
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	22	338	592	1448
النتيجة الصافية	338	20	591	1448

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

2- معدلات النمو للأرصدة الوسيطة:

للتعرف على تطور وضعية الربحية في المؤسسة نقوم بحساب معدلات النمو للأرصدة التي يحتويها جدول حسابات النتائج، حيث يكون حساب معدلات نمو الأرصدة الوسيطة للتسيير بشكل العلاقة التالية :

$$\text{معدل النمو} = ((\text{قيمة الرصيد في السنة الحالية}) - (\text{قيمة الرصيد في السنة السابقة})) / (\text{قيمة الرصيد في السنة السابقة}) \times 100$$

جدول رقم (02-05): معدلات النمو في نشاط المؤسسة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
رقم الاعمال (صافي المبيعات)	(%11.84)	(%33.65)	%80.52	%72.86
إنتاج السنة المالية	(%10.12)	(%34.19)	%71.24	%70
استهلاك السنة المالية	(%4.59)	(%27.69)	%21.60	%51.49
القيمة المضافة	(%13.13)	(%38.07)	%105.91	%77.64
إجمالي فائض الاستغلال	(%3)	(%46.87)	%118.59	%83.33
النتيجة العملياتية	(%10.88)	(%82.36)	%571.60	%123.35
النتيجة المالية	(%25.31)	(%67.07)	%236.50	%49.02
النتيجة العادية قبل الضرائب	%4.63	(%94.09)	%2009.37	%173.78
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	(%18.36)	(%93.49)	%2590.90	%144.59
النتيجة الصافية	(%18.36)	(%94.08)	%2855	%145

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

من خلال جدول معدلات النمو تبين لنا أن السنتين (2019 - 2020) قد سجلتا تراجع كلياً في كل الأرصدة عدا النتيجة العادية قبل الضرائب لسنة 2019، وهذا التراجع يعود سببه للأزمة الصحية؛ فكانت سنة 2019 سنة بداية الأزمة العالمية في قطاع الصحة المتمثلة في جائحة كورونا (كوفيد 19)، والذي امتدت آثاره إلى جميع الدول، ومست جميع القطاعات ومع تداعيات الحجر الصحي وإغلاق الدول بشكل شبه كلي لحركة التجارة الدولية مع إبقاء الحد الأدنى للمعاملات فكان تأثيرها واضحاً خصوصاً في سنة 2020.

في حين شهدت سنة 2021 ارتفاعاً واضحاً في كل الدورات والأرصدة كنتيجة بداية تعافي وانخفاض حدة الوباء، أما عن سنة 2022 فقد شهدت نوع من التراجع لكنها بمعدلاتها الطبيعية والمقبولة.

3- تحليل مصاريف المؤسسة بواسطة الأرصدة الوسيطة للتسيير

تسمح الأرصدة الوسيطة للتسيير بتحليل كيفية تكوين نتيجة السنة من خلال الفرق بين الإيرادات والتكاليف، والجدول التالي يوضح نسب المصاريف مقارنة بالأرصدة الوسيطة للتسيير.

جدول رقم (02-06): نسب المصاريف مقارنة بالأرصدة الوسيطة للتسيير من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
%77.84	%75.75	%66.41	%71.16	القيمة المضافة / رقم الأعمال
%3.17	%4.99	%9.92	%6	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة
%50.21	%49.82	%47.52	%44.38	ضرائب ورسوم / القيمة المضافة
%12.23	%13.78	%14.50	%17.31	مصاريف مالية / القيمة المضافة
%12.20	%20.24	%41.88	%23.19	مخصصات الإهلاكات والمؤونات والخسائر / القيمة المضافة
%36.30	%34.23	%28.27	%35.30	إجمالي فائض الإستغلال / رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

نلاحظ من الجدول رقم (02-06) أن معدلات الإدماج تراوحت ما بين 66.41 % إلى 77.84 %، فكانت في سنة 2019 تقدر ب 71.16 % وعلى الرغم من انخفاضها في سنة 2020 مسجلة معدلا قدره 66.41 %، وفي السنة المالية أخذت هذه النسبة في الارتفاع من 75.75 % إلى 77.84 %، وبخصوص مصاريف المستخدمين والتي كانت مبلغها في إرتفاع إلا أن نسبتها من القيمة المضافة تراوحت ما بين 3.17 % و 9.92 %، وكانت سنة 2020 هي السنة التي اعتبرت فيها مصاريف المستخدمين مرتفعة، وأما عن الضرائب والرسوم فقد كانت نسبها عالية ما بين 44.38 % إلى 50.21 % من القيمة المضافة للمؤسسة.

كانت نسب المصاريف المالية من القيمة المضافة في حدود 12.23 % إلى 17.31 %، والملاحظ على هذه النسبة أنها في انخفاض مع أن أرصدها كانت في تزايد باستثناء سنة 2020 والتي شهدت انخفاض. ومن جانب آخر كانت نسب مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة مقارنة بالقيمة المضافة متذبذبة، فقد سجلت سنة 2020 ارتفاعا واضحا، بسبب العوامل السائدة في هذه السنة مع تسجيل انخفاض في السنتين التاليتين 2021 و 2022، وبالنسبة لفائض الاستغلال مقارنة برقم الأعمال ففي سنة 2019 كانت النسبة تقدر ب 18.75 %، وارتفعت النسبة لتصل إلى 53.20 %، ومن ثم تراجع خلال السنتين الأخيرتين بنسب 34.22 % و 36.30 % على التوالي.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

لتحليل الإتجاه للتدفقات النقدية، يمكن الاعتماد على الأرصدة الصافية للتدفقات النقدية للمؤسسة والتي تبين مدى قدرتها على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية والإستثمارية، والتمويلية، فقمنا بإعداد الجداول التالية:

1- الأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة لمؤسسة سوناطراك للفترة (2019-2022)

يظهر الجدول الأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والمالية وأخيرا تغير أموال الخزينة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (02-04): الأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
2015	1538	404	310	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
(1135)	(973)	(601)	(1216)	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
(197)	57	144	(143)	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة المالية (ج)
683	622	(52)	(1049)	تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
683	622	(52)	(1049)	تغير أموال الخزينة للفترة

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (14) و(15))

2- التغير في الأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة بالقيمة لمؤسسة سوناطراك للفترة (2022-2019)

يظهر الجدول قيمة النمو والتطور في الأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة من خلال أنشطتها المختلفة

جدول رقم (02-07): التطور للأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة بالقيمة من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
477	1134	94	-	تدفقات أموال الخزينة الصافية للأنشطة التشغيلية (أ)
(162)	(372)	615	-	تدفقات أموال الخزينة الصافية للأنشطة الاستثمارية (ب)
(254)	(87)	287	-	تدفقات أموال الخزينة الصافية للأنشطة المالية (ج)
61	674	997	-	تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
61	674	997	-	تغير أموال الخزينة للفترة

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (14) و(15))

3- التغير في الأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة بالنسبة لمؤسسة سوناطراك للفترة (2022-2019)

يظهر الجدول نسبة النمو والتطور في الأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة من خلال أنشطتها المختلفة

جدول رقم (02-08): التطور في الأرصدة الصافية لقائمة التدفقات الخزينة بالنسبة من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
%31.01	%280.69	%30.32	-	تدفقات أموال الخزينة الصافية للأنشطة التشغيلية (أ)
%16.65	%61.88	(%50.58)	-	تدفقات أموال الخزينة الصافية للأنشطة الاستثمارية (ب)
%445.61	(%60.42)	(%200.70)	-	تدفقات أموال الخزينة الصافية للأنشطة المالية (ج)
%9.81	(%1296.15)	(%95.04)	-	تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
%9.81	(%1296.15)	(%95.04)	-	تغير أموال الخزينة للفترة

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (14) و(15))

ونلاحظ على قائمة تدفقات الخزينة للأرصدة الصافية أن المؤسسة تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية في خزيتها النقدية الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية في كل السنوات، فخلال سنة 2019 حققت فائضا قدره 310 مليار دج، لترتفع في سنة 2020 وتقدر بـ 404 مليار دج، أي بزيادة بلغت 94 مليار دج بما نسبته 30.32 % وليتشهد سنة 2021 ارتفاعا كبيرا بلغت فيه النقدية الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية 1538 مليار دج وبارتفاع عن سنة 2020 قدر بـ 1134 مليار دج، وبنسبة 280.69% عن سنة 2020، ولم تختلف سنة 2022 عن سابقتها فحققت هي كذلك ارتفاعا بلغ فيه رصيد الخزينة الصافية للأنشطة التشغيلية 2015 مليار دج، محققة بذلك زيادة بلغت 477 مليار دج بما نسبته 31.01%. وبالنسبة للخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية فسجلت كل أرصدها مبالغ سالبة واتسمت بالتذبذب في سنوات الدراسة. بينما الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة المالية شهدت تباينا بين أرصدة سالبة وموجبة وارتفاعا وانخفاضا، حيث كانت في سنة 2019 قد سجلت مبلغا صافيا بـ 143 مليار دج، ثم سجلت مبلغا صافيا قدر بـ 144 مليار دج في سنة 2020 دج، لتتخفف في سنة 2021 وسجلت رصيدا بـ 57 مليار دج وتتنخفض في سنة 2022 وتحقق 197 مليار دج.

وكانت تدفقات الخزينة (أ+ب+ج) للفترة محل الدراسة هي كذلك قد شهدت تذبذب في أرصدها فمن خلال الجدول اتضح أن المؤسسة حققت عجز في الخزينة خلال السنتين 2019-2020 قدر بـ 1049 مليار دج و 52 مليار دج، وبينما في السنتين التاليتين 2021-2022 تمكنت من تحقيق فائضا مع ارتفاع في سنة 2022 بمبلغ 61 مليار دج عن سنة 2021، أي بما نسبته 9.80%.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية

حتى تكون المؤسسة في حالة توازن مالي عليها تمويل أصولها الثابتة عن طريق مواردها المالية الدائمة و تمويل أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، وسنقوم بحساب بعض هذه المؤشرات والنسب المالية.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي

1- رؤوس الأموال العاملة:

- رأس المال العامل الدائم: الذي يمكن حسابه بطريقتين

✓ من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الدائم = مجموع الاموال الدائمة - مجموع الأصول الثابتة

جدول رقم(02-09): تطور رأس مال العامل الدائم من أعلى الميزانية من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	7290	7425	8103	9423
الأصول الثابتة	7011	6965	7255	7686
رأس المال العامل الدائم	279	460	848	1737

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

✓ من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الدائم = مجموع الأصول الجارية - مجموع الخصوم الجارية

جدول رقم (02-10): تطور رأس مال العامل الدائم من أسفل الميزانية من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
مجموع الأصول الجارية	4921	5090	5400	6746
مجموع الخصوم الجارية	4642	4630	4552	5009
رأس المال العامل الدائم	279	460	848	1737

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

من خلال نتائج جداول رأس مال العامل الدائم والذي شهد قيما موجبة وارتفاعا مستمر عبر سنوات الدراسة، حيث حققت المؤسسة توازن مالي على المدى الطويل، هامش أمان لكل السنوات، ففي سنة 2019 حققت مبلغا قدره 279 مليار دج، ليرتفع في سنة 2020 إلى 460 مليار دج، ولم تختلف سنة 2021 عن السنتين السابقتين حيث ارتفعت بمبلغ قدره 848 مليار دج، وليمترفع مرة أخرى في سنة 2022 ليبلغ 1737 مليار دج.

جدول رقم (02-11): تطور رأس مال العامل الدائم بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
رأس مال العامل الدائم	279	460	848	1737
تطور رأس مال العامل الدائم بالقيمة	-	181	388	889
تطور رأس مال العامل الدائم كنسبة	-	%64.87	%84.85	%104.83

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-09)

يظهر الجدول أعلاه التغير في رأس مال العامل الدائم بالقيمة وكنسبة حيث سجلت سنة 2020 تطورا بقيمة 181 مليار دج بنسبة نمو بلغت %64.87، ثم ارتفع في سنة 2021 ليصل إلى مبلغ 388 مليار دج بنسبة نمو بلغت %84.85 وليمترفع أكثر في سنة 2022 ليحقق مبلغ قدره 889 مليار دج بنسبة %104.83 - رأس مال العامل الخاص: ويمكن حسابه كذلك بطريقتين:

✓ الطريقة الأولى: رأس مال العامل الخاص = مجموع الأصول المتداولة - مجموع الأصول الثابتة

جدول رقم (02-12): رأس مال العامل الخاص من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
الاموال الخاصة	6854	6939	7587	8842
الاصول الثابتة	7011	6965	7255	7686
رأس مال العامل الخاص	(157)	(26)	332	1156

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

✓ الطريقة الثانية: رأس مال العامل الخاص = مجموع الأصول المتداولة - مجموع الديون

جدول رقم (02-13): رأس مال العامل الخاص من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
مجموع الأصول المتداولة	4921	5090	5400	6746
مجموع الديون	5078	5116	5068	5590
رأس مال العامل الخاص	(157)	(26)	332	1156

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الخاص شهد تذبذب، ففي السنتين 2019 و2020، كان سالب لكنه في تراجع، وهذا ما جعل من المؤسسة تعجز عن تمويل جميع أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة، وبالتالي تم الاستعانة بالديون طويلة الأجل لاحتواء العجز وتغطية الجزء المتبقي من أصولها الثابتة وأما عن السنتين 2021 و2022، فقد تمكنت المؤسسة أن تمويل جميع أصولها الثابتة.

جدول رقم: (02-14) تطور رأس مال العامل الخاص بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
رأس مال العامل الخاص	(157)	(26)	332	1156
تطور رأس مال العامل الخاص بالقيمة	-	131	358	824
تطور رأس مال العامل الخاص كنسبة	-	(%83.44)	(%1376.92)	%248.19

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول (02-12)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم رأس مال العامل الخاص شهدت تطورا فخلال السنتين 2019 و2020 لم تستطع المؤسسة تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وقد تمكنت خلال السنتين 2021 و2022 من تحقيق ذلك وتحقيق رأس مال خاص موجب ما يعني أنه تمكنت من تمويل أصولها الثابتة بمواردها الخاصة.

- رأس مال العامل الإجمالي: رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

جدول رقم (02-15): رأس مال العامل الإجمالي من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
رأس مال العامل الإجمالي	4921	5090	5400	6746

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-01)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس مال العامل الإجمالي كانت قيمه موجبة ومتزايدة على مدار سنوات الدراسة، فقد حققت سنة 2019 رأسمال عامل إجمالي بلغ 4921 مليار دج إلى 5090 مليار في سنة 2020 ويستمر في الارتفاع ليصل إلى مبلغ 5400 مليار دج سنة 2021، ولم تختلف سنة 2022 عن باقي السنوات في الارتفاع محققة مبلغ 6746 مليار دج .

جدول رقم (02-16): تطور رأس مال العامل الإجمالي بالقيمة و كنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
رأس مال العامل الإجمالي	4921	5090	5400	6746
تطور رأسمال العامل بالقيمة	-	169	310	1346
تطور رأسمال العامل كنسبة	-	%3.43	%6.09	%24.93

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-15)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، والذي يوضح النمو في رأس مال العمل الإجمالي بالقيمة وكنسبة أنه شهد في سنة 2020 نموا بلغ 169 مليار دج، أي بنسبة بلغت 3.43%، وواصل الارتفاع في سنة 2021 ليصل إلى مبلغ قدره 310 مليار دج، أي بنسبة نمو بلغت 6.09%، وارتفع أكثر في سنة 2022 محققا مبلغ قدره 1346 مليار دج، بنسبة نمو وتطور 24.93%.

- رأس مال العامل الأجنبي: رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الديون

جدول رقم (02-17): تطور رأس المال العامل الأجنبي من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل الأجنبي	5078	5116	5068	5590

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-02)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي قد ارتفع في سنة 2020 محققا مبلغا قدره 5116 مليار دج، لينخفض في سنة 2021 ويحقق مبلغ 5068 مليار دج، ليعود ويرتفع في سنة 2022 ويحقق رصيد قدر بـ 5590 مليار دج، ويلاحظ أنه في كل السنوات المعنية لم يتجاوز سقف الأموال الخاصة.

جدول رقم (02-18): تطور رأس مال العامل الأجنبي بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
رأس مال العامل الأجنبي	5078	5116	5068	5590
تطور رأس مال العامل الأجنبي بالقيمة	-	38	(48)	522
تطور رأس مال العامل الأجنبي كنسبة	-	%0.75	(%0.94)	%10.3

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-17)

2- الإحتياج في رأس مال العامل: (الأصول المتداولة- القيم الجاهزة) و(الخصوم الجارية - التسبيقات البنكية)

جدول رقم (02-19): الإحتياج في رأس مال العامل من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
5289	4626	4938	4697	مجموع الأصول الجارية - القيم الجاهزة
5008	4551	4628	4622	مجموع الخصوم الجارية - تسبيقات بنكية
281	75	310	75	الإحتياج في رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

ما يمكننا ملاحظته من الجدول أعلاه أن الإحتياج في رأس المال العامل، كان موجبا لكل السنوات وشهد تنديبا، وهذا يدل على أن احتياجات المؤسسة أكبر من مواردها، ولم تستطع تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة مواردها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر مالية أخرى لتمويلها بقيمة هذا الإحتياج لتغطية نشاطها العادي، وعليه فوضعيته متباينة خلال سنوات الدراسة.

- تحليل تطور الإحتياج في رأس المال العامل بالقيمة وكنسبة:

جدول رقم (02-20): تطور الإحتياج بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
281	75	310	75	الإحتياج في رأس مال العامل الدائم
206	(235)	235	-	تطور الإحتياج في رأس مال العامل الدائم بالقيمة
%274.67	(%75.81)	%313.33	-	تطور الإحتياج في رأس مال العامل الدائم كنسبة

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الجدول رقم (02-19)

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور الإحتياج في رأس مال العامل بالقيمة وكنسبة خلال سنوات الدراسة والذي شهد تباينا كبيرا في التغير خلال سنوات الدراسة.

✓ تحليل الإحتياج في الاستخدامات:

جدول رقم (02-21): تطور الإحتياج في الاستخدامات بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
5289	4626	4938	4697	الاستخدامات
663	(312)	241	-	تطور الإحتياج في الاستخدامات بالقيمة
%14.33	(%6.13)	%5.13	-	تطور الإحتياج في الاستخدامات كنسبة

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الجدول رقم (02-01)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاستخدامات في سنة 2019 بلغت 4697 مليار دج، وارتفعت في سنة 2020 بمبلغ 241 مليار لتحقيق مبلغا قدره 4938 مليار دج لكنها في سنة 2021 انخفضت بمبلغ 312 مليار دج مسجلة مبلغ قدره 4626 مليار دج، وعادت في سنة 2022 الارتفاع بقيمة 663 مليار دج ليصل حجم الاستخدامات فيها إلى مبلغ 5289 مليار دج.

✓ تحليل الإحتياج في قيم الإستغلال بالقيمة وكنسبة:

جدول رقم (02-22): تطور الإحتياج في قيم الإستغلال بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
قيم الإستغلال	521	600	614	814
تطور الإحتياج في قيم الإستغلال بالقيمة	-	79	14	200
تطور الإحتياج في قيم الإستغلال كنسبة	-	%15.16	%2.23	%32.75

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-01)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم الاستغلال في السنوات الدراسة شهدت ارتفاعا متواصلا، فقد كانت في سنة 2019 تقدر بـ 521 مليار دج، وزادت في سنة 2020 بـ 79 مليار دج مسجلة رصيدا بلغ 600 مليار دج ومستمرة في الارتفاع لتحقيق مبلغا قدره 614 مليار بزيادة 14 مليار دج عن سنة 2020، ثم شهدت سنة 2022 زيادة في الارتفاع إلى أن بلغت ما قيمته 200 مليار دج عن سنة 2021 مسجلة رصيدا قدره 814 مليار دج.

✓ تحليل الإحتياج في قيم القابلة للتحقق بالقيمة وكنسبة:

جدول رقم (02-23): جدول تطور الإحتياج في قيم القابلة للتحقق بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
القيم القابلة للتحقق	4176	4338	4012	4475
تطور الإحتياج في القيم القابلة للتحقق بالقيمة	-	162	(326)	463
تطور الإحتياج في القيم القابلة للتحقق كنسبة	-	%3.88	(% 7.51)	11.54

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-01)

فيما يخص القيم القابلة للتحقق يلاحظ خلال السنوات الأربعة أنها شهدت تنذب فكانت في سنة 2019 تقدر بـ 4176 مليار دج، وزادت في سنة 2020 بمبلغ قدره 162 مليار دج مسجلة مبلغ 4338 مليار دج، وشهدت سنة 2021 انخفاضا قدره 326 مليار بانخفاض عن سنة 2020 مسجلة رصيد قدره 4012 مليار دج ثم شهدت سنة 2022 زيادة في رصيدها بما قيمته 463 مليار دج عن سنة 2021 لتحقيق مبلغا قدره 4475 مليار دج.

✓ تحليل الموارد:

جدول رقم (02-24): تطور الإحتياج في الموارد بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
5008	4551	4628	4622	الموارد
457	(77)	6	-	تطور الإحتياج الموارد بالقيمة
10.04%	(%1.66)	%0.13	-	تطور الإحتياج في الموارد كنسبة

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-02)

شهدت الموارد في سنوات الدراسة تذبذب في قيمتها، ففي سنة 2019 بلغت 4622 مليار دج وارتفعت في سنة 2020 بمبلغ 6 مليار دج لتحقيق مبلغا قدره 4628 مليار دج لكنها في سنة 2021 انخفضت بمبلغ 77 مليار دج مسجلة مبلغ قدره 4551 مليار دج، وعادت في سنة 2022 الارتفاع بقيمة 457 مليار دج ليصل حجم الموارد في سنة 2022 إلى مبلغ 5008 مليار دج.

3- تحليل الخزينة الصافية: ويمكن حسابها بطريقتين:

✓ الطريقة الأولى: الخزينة لصافية = رأس المال العامل الدائم - الإحتياج في رأس المال العامل

جدول رقم (02-25): حالة الخزينة الصافية من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
1737	848	460	279	رأس المال العامل الدائم
281	75	310	75	الإحتياج في رأس المال العامل
1456	773	150	204	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدولين رقم (02-09) و(02-19)

✓ الطريقة الثانية: الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

جدول رقم: (02-26) حالة الخزينة الصافية من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
1457	774	152	223	خزينة الأصول
1	1	2	20	خزينة الخصوم
1456	773	150	204	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة الصافية موجبة لكل سنوات الدراسة، وفي ارتفاع ففي سنة 2019 كانت تقدر بـ 204 مليار دج، وباستثناء سنة 2020 التي شهدت تراجع لتسجيل الخزينة رصيدا قدره 150 مليار دج، وتميزت سنتا 2021-2022 بارتفاع واضح كما هو مبين في الجدول بـ 773 مليار دج و 1456 مليار دج.

جدول رقم (02-27): تطور الخزينة الصافية بالقيمة وكنسبة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
الخزينة الصافية	204	150	773	1456
يظهر تطور الخزينة الصافية بالقيمة	-	(54)	623	683
يظهر تطور الخزينة الصافية كنسبة	-	(%26.47)	%415.33	%88.36

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-26)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تطور الخزينة الصافية شهد انخفاضا بقيمة 54 مليار دج، وبنسبة %26.47 سنة 2020، وقد شهدت ارتفاعا في سنة 2021 و 2022 وبقيمة 623 مليار دج و 683 مليار دج وبنسب %415.33 و %88.36 على التوالي.

ثانيا: التحليل بإستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية من أكثر الطرق استعمالا، فهي تمثل علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية فيتم استعمالها واللجوء إليها بغية الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة كنقاط القوة والضعف فيها ومتابعة التطور المالي لها.

1- نسب التمويل والمديونية:

- نسب التمويل الدائم: والتي يعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة})$$

جدول رقم (02-28): نسب التمويل الدائم من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	7290	7425	8103	9423
الأصول الثابتة	7011	6965	7255	7686
نسب التمويل الدائم	1.04	1.07	1.12	1.23

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب التمويل الدائم لكل السنوات أكبر من الواحد (1) يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة، ومع تحقيق فائض وتحقيق هامش أمان يغطي جزء من الأصول المتداولة، ومما لوحظ أيضا على سنتي 2021-2022 الارتفاع، وبشكل واضح في السنة الأخيرة منه، وهذا راجع إلى ارتفاع أموالها الدائمة، حيث تمكنت من تحقيق توازن مالي طويل الأجل.

- نسبة التمويل الخاص (الذاتي): والتي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة})$$

جدول رقم (02-29): نسب التمويل الخاص من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	6854	6939	7587	8842
الأصول الثابتة	7011	6965	7255	7686
نسب التمويل الخاص	0.98	0.99	1.04	1.15

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب التمويل الخاص في تزايد إلا أن المؤسسة في السنتين 2019 و2020، لم تستطع المؤسسة أن تغطي أموالها الخاصة بجميع أصولها الثابتة، فتمت الاستعانة بالديون الطويلة والمتوسطة الأجل، وفي السنتين الأخيرتين 2021 و2022 يلاحظ أن هذه النسبة شهد ارتفاع أكبر من (1)، حيث حققت التغطية بكامل مواردها الخاصة مع تسجيل فائض لتمويل جزء من أصولها المتداولة، وهو مؤشر يدل على استقلاليتها المالية في السنتين.

- نسبة قابلية السداد (القدرة على الاستدانة): ويتم قياسها بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة قابلية السداد} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول})$$

جدول رقم (02-30): نسب قابلية السداد من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
مجموع الديون	5078	5116	5068	5590
مجموع الأصول	11932	12055	12655	14432
نسب قابلية السداد	0.42	0.42	0.40	0.39

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

نلاحظ من الجدول أعلاه تراوحت هذه النسبة من 0.39 إلى 0.42 فهي مستقرة وأقل من النسبة المعيارية 0.5 خلال السنتين 2019 و 2020 مع تسجيل انخفاضها في السنتين 2021 و 2022، ويمكن القول أن النسب جيدة للمؤسسة في حال قررت أو اضطرت المؤسسة إلى الاستعانة بالأموال الخارجية.

- نسبة الاستقلالية المالية: ويتم حسابها انطلاقاً من الصيغة التالية :

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون})$$

جدول رقم (02-31): نسب الاستقلالية المالية من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	6854	6939	7587	8842
مجموع الديون	5078	5116	5068	5590
نسب الإستقلالية المالية	1.35	1.36	1.5	1.58

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة تبين مدى تحرر أو استقلالية المؤسسة في مصادر تمويلها عن الغير، حيث أن جميع السنوات كانت نسبتها أكبر من الواحد (1)، وهو مؤشر جيد حيث أن المؤسسة تعتمد على مواردها الخاصة حيث تمكنت من تغطية جميع التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل بمواردها الخاصة، وهذا يعني أن المؤسسة متحررة ومستقلة مالياً ف سجلت سنة 2019 نسبة استقلالية بـ 1.35، وفي سنة 2020 ارتفعت إلى 1.5، أما في سنة 2022 فقد ارتفعت بنسبة قليلة، حيث أصبحت 1.58.

2- نسب السيولة:

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

جدول رقم (02-32): نسب السيولة العامة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	4921	5090	5400	6746
الديون قصيرة الأجل	4642	4630	4552	5009
نسب السيولة العامة	1.06	1.1	1.19	1.35

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول في جميع السنوات أكبر من الواحد، وفي تزايد إلا أنه وبمقارنتها مع النسبة النمطية (المعيارية) تعتبر أقل منها، وهذا يعني أن عليها مراجعة عناصرها المشككة للأصول المتداولة أو الديون قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة): وعلاقتها كالتالي :

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - قيم الإستغلال) / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (02-33): نسب السيولة السريعة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
الأصول المتداولة - قيم الاستغلال	4399	4490	4786	5932
الديون قصيرة الأجل	4642	4630	4552	5009
نسب السيولة السريعة	0.95	0.97	1.05	1.18

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة رغم كونها في تزايد إلا أنه وفي السنتين 2019 و 2020 كانتا قريبة من الواحد (1)، مما يجعل المؤسسة إذا قررت الوفاء بالتزاماتها في موعد استحقاقها دون اللجوء إلى تسهيل مخزونها في وضع محرج قليلا وكانت النسبتين كالتالي 0.95 و 0.97، وعلى عكس السنتين الأخيرتين 2021 و 2022 فقد تمكنت المؤسسة تحسين هذه النسبة، وحققت النسبة المعيارية وجاءت نسب أكبر من الواحد السنتين كالتالي 1.05 و 1.18 مما يجعلها في وضع مريح في حال ما تم مطالبتها بالتزاماتها وحلول أجل تسديد مستحققاتها.

- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية): وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (02-34): نسب السيولة الجاهزة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
القيم الجاهزة	223	152	774	1457
الديون قصيرة الأجل	4642	4630	4552	5009
نسب السيولة الجاهزة	0.05	0.03	0.17	0.29

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(09) و(10) و(11))

تعد هذه النسبة من أدق النسب التي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، لأنها تعبر عن السيولة الموجودة تحت تصرفها، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السنوات الثلاث الأولى 2019 و 2020 و 2021، لم تستطع المؤسسة تحقيق النسبة المثلى، أي ليس لها سيولة كافية لمواجهة كل التزاماتها المالية الفورية، حيث بلغت هذه النسب 0.05 و 0.03 و 0.17% على التوالي، وعليها إعادة النظر في مواعيد التحصيل من الزبائن، أو مواعيد تسديد للموردين أو معالجة مخزوناتا في سياستها التسويقية، وفي سنة 2022 ارتفعت هذه النسبة إلى 0.29 محققتا النسبة المعيارية. مما يجعلها في منى عن منطقة مخاطر.

3- نسب المردودية والربحية:

- نسبة المردودية المالية: والتي يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

جدول رقم (02-35): نسب المردودية المالية من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج))

البيان	2019	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	338	20	591	1448
الأموال الخاصة	6854	6939	7587	8842
نسبة المردودية المالية	4.93%	0.29%	7.8%	16.38%

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (09) و(11) و(12) و(13))

نلاحظ من هذه النسب المتحصل عليها في الجدول أعلاه والتي تراوحت ما بين 0.29% و 16.38% أنها تعتبر ضعيفة خاصة خلال السنوات الثلاثة الأولى في حين أنها تحسنت قليلا خلال السنة الأخيرة، حيث سجلت في السنة الأولى نسبة 4.93% لتتخفص النسبة في السنة الموالية بشكل كبير لتصل المردودية فيها إلى 0.29% ثم ترتفع في سنة 2021 وتحقق مردودية قدرها 7.8% وتستمر في الإرتفاع في سنة 2022 لتصل إلى 16.38%.

- نسبة المردودية الإقتصادية: وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الإقتصادية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

جدول رقم (02-36): يظهر نسبة المردودية الإقتصادية من 2019 إلى 2022

(الوحدة النقدية (مليار دج))

البيان	2019	2020	2021	2022
النتيجة العملية	169	958	78	161
مجموع الأصول	11932	12055	12655	14432
نسبة المردودية الإقتصادية	0.01%	0.08%	0.06%	0.01%

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(10) و(12) و(13))

من خلال النتائج المتحصل عليها لنسب المردودية الإقتصادية والتي تراوحت ما بين 0.01% و 0.08% تبين لنا أنها منخفضة وتعتبر ضعيفة فلم تستطع أن تتجاوز 0.01% سنة 2019 وارتفعت في سنة 2020 مسجلة 0.08% أما في سنة 2021 فحققت مردودية تقدر بـ 0.06% لتتحسن قليلا في سنة 2022 مسجلة مردودية قدرها 0.01%.

- نسبة المردودية التجارية : وتكون وفق العلاقة التالية :

$$\text{المردودية التجارية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

جدول رقم (02-37): نسب المردودية التجارية من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
1448	591	20	338	النتيجة الصافية
8909	5154	2855	4303	رقم الأعمال
%16.25	%11.47	%0.70	%7.85	نسب المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

تشير هذه النسبة إلى مساهمة كل دينار من المبيعات في توليد النتيجة الصافية، حيث تراوحت هذه النسب ما بين 0.70% و 16.25% ففي سنة 2019 سجلت المبيعات نسبة مردودية قدرها 7.85%، وفي سنة 2020 بلغت 0.70%، ثم شهدت ارتفاعا في سنة 2021 محققة نسبة 11.47% في سنة 2022 نسبة 16.25%.

- نسبة المردودية الإجمالية: وتكون وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الدائمة}) \times 100$$

جدول رقم (02-38): جدول نسب المردودية الإجمالية من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
1448	591	20	338	النتيجة الصافية
9423	8103	7425	7290	الأموال الدائمة
%15.37	%7.29	%0.27	%4.63	نسبة المردودية الإجمالية

من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (09) و(11) و(12) و(13))

تشير هذه النسبة إلى مساهمة كل دينار من الأموال الدائمة في النتيجة الصافية، حيث تراوحت هذه النسب ما بين 0.27% إلى 15.37%، ولم تختلف نسب المردودية الإجمالية عن باقي النسب ففي سنة 2019 سجلت المردودية ما نسبته 4.63% وفي سنة 2020 سجلت انخفاضا حيث بلغت 0.27% ثم عاودت الارتفاع سنة 2021 محققة نسبة عائد 7.29% وتزايد في الارتفاع في سنة 2022 وتسجل مردودية بمقدار 15.37%.

- هامش الربح الإجمالي: وعلاقته كما يلي :

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = (\text{الربح الإجمالي} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

جدول رقم (02-39): نسب ربحية الهامش الإجمالي من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
6935	3904	1896	3062	الربح الإجمالي
8909	5154	2855	4303	رقم الأعمال
%77.84	%75.75	%66.41	%71.16	ربحية هامش الربح الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

تشير هذه النسبة إلى مساهمة كل دينار من رقم الأعمال في توليد الربح الإجمالي، حيث تعتبر نسب مستقرة نوعا ما، حيث تراوحت ما بين 66.41% و 77.84% ففي سنة 2019 قدرت بـ 71.06%، لتتخفص في سنة 2020 إلى 66.41%، ثم ترتفع في سنة 2021 لتصل إلى 75.75% لترتفع مجددا في سنة 2022 وتبلغ 77.75%، وهذا يدل على أن المؤسسة متحركة في تكلفة البضاعة المباعة والاستفادة من ارتفاع الأسعار.

- هامش مجمل الربح: ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش مجمل الربح} = (\text{هامش مجمل الربح} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

جدول رقم (02-40) نسب هامش مجمل الربح من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
هامش مجمل الربح	542	32	675	1848
رقم الأعمال	4303	2855	5154	8909
نسبة هامش مجمل الربح	12.60%	1.12%	13.09%	20.74%

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

تعتبر نسبة هامش مجمل الربح متباينة، حيث تراوحت ما بين 1.12% و 20.74% فحققت سنة 2019 نسبة قدرت بـ 12.60%، ولتشهد انخفاضا حادا في سنة 2020 إلى 1.12%، ثم عاودت في الارتفاع في سنة 2021 لتصل إلى 13.09% ومواصلة في الارتفاع فبلغت سنة 2022 نسبة 20.74% إجمالا تعتبر النسب ضعيفة نوعا ما، وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه تحديات في إدارة أعبائها التشغيلية والمالية عند انخفاض المبيعات.

- هامش الربح قبل الفوائد والضرائب: علاقتها بالشكل التالي:

$$\text{هامش الربح قبل الفوائد والضرائب} = (\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

جدول رقم (02-41): نسبة هامش الربح قبل الفوائد والضرائب من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	958	169	1135	2535
رقم الأعمال	4303	2855	5154	8909
نسبة هامش الربح قبل الفوائد والضرائب	22.26%	5.92%	22.02%	28.45%

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

تشير هذه النسبة إلى مساهمة كل دينار من رقم الأعمال في توليد صافي الربح قبل الفوائد والضرائب حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن نسب هامش الربح قبل الفوائد والضرائب تعتبر النسب متباينة، فقد سجلت سنة 2019 نسبة تقدر بـ 22.26% وتسجل سنة 2020 انخفاضا محققة نسبة 5.92% ولترجع مجددا في الارتفاع لتبلغ نسبة عائد قدرت بـ 22.02% وأما عن سنة 2022 فزادت في الارتفاع لتصل إلى نسبة 28.45%.

4- نسب النشاط:

- معدل دوران مجموع الأصول:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = (\text{صافي المبيعات} / \text{متوسط مجموع الأصول})$$

جدول رقم (02-42): معدل دوران مجموع الأصول من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
8909	5154	2855	4303	صافي المبيعات
13543.5	12355	11993.5	11616.5	متوسط مجموع الأصول
0.66	0.42	0.24	0.37	معدل دوران مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(10) و(12) و(13))

في العادة هذه النسب كلما ارتفعت كلما كانت جيدة، وفي هذه المؤسسة لا يمكن الحكم عليها بدقة إلا من خلال مقارنتها مع مؤسسات مماثلة أو مع معدلات المجال نفسه، وفي ظل غياب بعض المعلومات لم نتمكن بمقارنة ببيانات المؤسسة، والملاحظ عليها أنها في تزايد، حيث تراوحت ما بين 0.24 دج و 0.66 دج ففي سنة 2019 بلغت 0.37 لتتراجع في سنة 2020 إلى 0.24 وبعدها ارتفعت لتسجل عوائد قدرها 0.42 دج و 0.66 دج.

- معدل دوران مجموع الأصول الثابتة: وتحسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = (\text{صافي المبيعات} / \text{مجموع متوسط الأصول الثابتة})$$

جدول رقم (02-43): معدل دوران مجموع الأصول الثابتة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
8909	5154	2855	4303	صافي المبيعات
7894.5	7110	6988	6722	متوسط مجموع الأصول الثابتة
1.13	0.72	0.40	0.64	معدل دوران مجموع الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(10) و(12) و(13))

سجلت معدلات دوران الأصول الثابتة معدلات متزايدة خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت ما بين 0.40 دج و 1.13 دج عن كل دينار مستثمر ومستغل في الأصول الثابتة وحققت سنة 2019 معدل قدره 0.64 دج إلا أنه انخفض في سنة 2020، وسجل معدل بـ 0.40 دج ثم أخذ في الارتفاع ففي سنة 2021 سجل ما قيمته 0.72 دج وزاد في الارتفاع سنة 2022 ليصل إلى 1.13 دج، إجمالاً هذا يدل على أن المؤسسة تقوم بتحسين إدارة أصولها الثابتة بفاعلية لتوليد الإيرادات، ومع ذلك يجب مقارنتها مع نسب القطاع والشركات المنافسة.

- معدل دوران مجموع الأصول المتداولة: والتي نقسها بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول المتداولة} = (\text{صافي المبيعات} / \text{متوسط مجموع الأصول المتداولة})$$

جدول رقم (02-44): معدل دوران مجموع الأصول المتداولة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
8909	5154	2855	4303	صافي المبيعات
6073	5245	5005.5	4927.5	متوسط مجموع الأصول المتداولة
1.47	0.98	0.57	0.87	معدل دوران مجموع الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(10) و(12) و(13))

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات دوران الأصول المتداولة متزايد خلال سنوات الدراسة، باستثناء سنة 2020 حيث شهد تراجعاً، وعموماً فقد كان المعدل في سنة 2019 يقدر بـ 0.87 دج لكل دينار من الأصول المتداولة، ثم انخفض إلى 0.57 دج، ويرتفع في سنة 2021 ليلبلغ 0.98 دج لكل دينار من الأصول المتداولة وترتفع بشكل أكبر في سنة 2022 لتبلغ 1.47 دج مقابل واحد دينار.

- معدل دوران المخزون: ويتم حسابه بالعلاقات التالية

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مجموع المخزون لسنة الحالية} + \text{مجموع المخزون لسنة السابقة}) / 2$$

جدول رقم (02-45): معدل دوران المخزون من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
165	147	202	336	تكلفة البضاعة المباعة
295	207	175	158.5	متوسط المخزون
0.56	0.71	1.15	2.11	معدل دوران المخزون

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(10) و(12) و(13))

ولحساب فترة التخزين للمخزون نستخدم العلاقة التالية:

$$\text{فترة التخزين المخزون} = \text{عدد الأيام (360)} / \text{معدل الدوران}$$

جدول رقم (02-46): فترة تخزين المخزون من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
360	360	360	360	عدد الأيام
0.56	0.71	1.15	2.11	معدل دوران المخزون
643	507	313	171	فترة التخزين

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-45)

شهدت معدلات دوران المخزون انخفاضا كبيرا في معدلاتها، ففي سنة 2019 كان معدل دوران المخزون 2.11 مرة أي مرتين خلال السنة أي أن فترة التخزين وصلت إلى 171 يوم، وليتراكم المخزون في سنة 2020 وتزيد مدة دورانه فبلغ معدل الدوران 1.15 مرة وتكون فترة التخزين قد بلغت 313 يوم، ففي سنة 2020 كان السبب واضحا في الارتفاع ومبررا بسبب الوباء الصحي والإغلاق العالمي، وتقادم الوضع أكثر في السنتين التاليتين 2021 و2022 ليلبلغ معدل الدوران 0.71 و0.56 على التوالي.

- معدل دوران الزبائن والحسابات الملحق: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الزبائن والحسابات الملحق} = \text{رقم الاعمال} / \text{متوسط ديون الزبائن والحسابات الملحق}$$

$$\text{متوسط ديون الزبائن والحسابات الملحق} = (\text{الزبائن والحسابات الملحق السنة الحالية} + \text{الزبائن والحسابات الملحق السنة السابقة}) / 2$$

جدول رقم (02-47): معدل دوران الحسابات المدينة من 2019-2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
رقم الأعمال	4303	2855	5154	8909
متوسط الزبائن والحسابات الملحق	505.5	455.5	489	796
معدل دوران الحسابات المدينة	8.51	6.27	10.54	11.19

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(10) و(12) و(13))

- فترة تحصيل الزبائن والحسابات الملحق: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{فترة تحصيل الزبائن والحسابات الملحق} = \text{عدد الأيام (360)} / \text{سرعة الدوران}$$

جدول رقم (02-48): متوسط فترة تحصيل الزبائن بالأيام من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
عدد الأيام	360	360	360	360
سرعة الدوران	8.51	6.27	10.54	11.19
متوسط فترة تحصيل الزبائن بالأيام	42	57	34	32

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-47)

نلاحظ من الجدولين أعلاه أن عدد مرات دوران الحسابات المدينة في تزايد وفترة تحصيلها في تناقص والتي كانت في سنة 2019 تقدر بـ 8.51 مرة بمتوسط فترة تحصيل في السنة 42 يوم، وفي سنة 2020 انخفضت مدة الدوران لتصل إلى 6.27 مرة وتزيد متوسط فترة التحصيل إلى 57 يوم في سنة 2020 ثم أخذ معدل الدوران في الارتفاع في سنة 2021 و2022 محققا على التوالي معدلات تقدر بـ 10.54 و11.19 مرة وفترة تحصيل 34 و32 يوم على التوالي، فهي مؤشرات تعتبر مقبولة عموما باعتبار طبيعة نشاط المؤسسة.

- معدل دوران المورد والحسابات الملحق: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المورد والحسابات الملحق} = \text{صافي المشتريات} / \text{متوسط ديون المورد والحسابات الملحق}$$

صافي المشتريات = استهلاك السنة المالية + مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة

متوسط ديون المورد والحسابات الملحقه = (المورد والحسابات الملحقه السنة الحالية + المورد والحسابات الملحقه السنة السابقة) / 2

جدول رقم (02-49): صافي المشتريات من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
165	147	202	336	إستهلاك السنة المالية
362	228	186	164	مخزون آخر المدة
228	186	164	153	مخزون أول المدة
299	189	224	347	صافي المشتريات

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (08) و(10) و(12) و(13))

جدول رقم (02-50): معدل دوران الحسابات الدائنة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
299	189	224	347	صافي المشتريات
351	368	375.5	389.5	متوسط الموردين والحسابات الملحقه
0.85	0.51	0.60	0.89	معدل الموردين والحسابات الملحقه

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (09) و(11) و(12) و(13))

ولحساب فترة تسديد الموردين والحسابات الملحقه نستعمل العلاقة التالية:

فترة تسديد الموردين والحسابات الملحقه = عدد الأيام (360) / معدل الدوران

جدول رقم (02-51): فترة تسديد الحسابات الدائنة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
360	360	360	360	عدد الأيام (360)
0.85	0.51	0.60	0.89	عدد مرات دوران الموردين والحسابات الملحقه
423	706	600	320	متوسط فترة تسديد الموردين

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (02-50)

نلاحظ من الجداول أعلاه أن عدد مرات دوران الموردين وفترة تسديدها كانت متباينة خلال سنوات الدراسة صعودا ونزولا، حيث تراوح المعدل بين 0.51 و 0.89 مرة ففي سنة 2019 كان معدل التسديد 0.89 مرة أي 320 يوم، لينخفض في السنة الموالية إلى 0.60 مرة وترتفع معه فترة التسديد إلى 600 يوم، وانخفض معدل الدوران حتى في السنة الموالية 2021 لتصل فترة التسديد إلى 706 يوم، وشهدت سنة 2022 تراجعا وارتفع معدل الدوران إلى 0.85 وتقل فترة التسديد إلى 423 يوم.

5 - نسب قائمة التدفقات الخزينة

- نسب كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي من النشاط التشغيلي} = (\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{الالتزامات المتداولة}) \times 100$$

جدول رقم (02-52): نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
صافي التدفق النقدي التشغيلي	310	404	1538	2015
الالتزامات المتداولة	4642	4630	4552	5009
نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	6.68%	8.73%	33.79%	40.23%

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم 09) و(11) و(14) و(15)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي، شهدت تباينا كبيرا، حيث تراوحت ما بين 6.68 % و 40.23 %، فخلال السنتين 2019 و 2020 كانت منخفضة لم تتجاوز 9% ففي السنة الأولى 6.68% وفي السنة الثانية 8.73% وأما في السنتين الموالتين 2021 و 2022 فشهدت نسبها ارتفاعا كبيرا بحيث بلغت في سنة 2021 ما نسبته 33.79% لترتفع مجددا في سنة 2022 لتصل هذه النسبة إلى 40.23% حيث يمكن القول أن المؤسسة لديها القدرة على توليد تدفقات نقدية لمواجهة الالتزامات المتداولة.

- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى مجموع الخصوم : ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى مجموع الخصوم} = (\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

جدول رقم (02-53): نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى مجموع الخصوم من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
صافي التدفق النقدي التشغيلي	310	404	1538	2015
مجموع الخصوم	5078	5116	5068	5590
نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الخصوم	6.1%	7.89%	30.34%	36.04%

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم 08) و(10) و(14) و(15)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الخصوم خلال سنوات الدراسة في تزايد، حيث تراوحت نسبته ما بين 6.1% و 36.04%، فكانت سنة 2019 الأضعف من بينها بنسبة 2.6% ولم تختلف سنة 2020 كثيرا عن سنة 2019 بنسبة قدرت ب 7.89% ولترتفع هذه النسبة خلال السنتين 2021 و 2022 محققة نسبة قدرها 30.34% و 36.04% ويمكن القول أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الخصوم في تحسن، ويشير إلى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية والمحافظة على مرونتها المالية ومواجهة الالتزامات.

- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأموال الخاصة: ويحسب وفق العلاقة الآتية :

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأموال الخاصة} = (\text{صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

جدول رقم (02-54): نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأموال الخاصة من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
2015	1538	404	310	صافي التدفق النقدي التشغيلي
8842	7587	6939	6854	الأموال الخاصة
%22.79	%20.27	%5.82	%4.52	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (09) و(11) و(14) و(15))

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأموال الخاصة كانت متباين، وقد تراوحت نسبته بين 4.52% سنة 2019 إلى 5.82% سنة 2020 وتعتبر ضعيفة في السنتين، وارتفعت إلى 20.27% في سنة 2021 وإلى 22.79% سنة 2022، لذا يعتبر في تحسن، ويعبر عن قدرة المؤسسة في توليد التدفقات النقدية.

- **عائد التدفق النقدي التشغيلي:** ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية :

$$\text{عائد التدفق النقدي التشغيلي} = (\text{صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي} / \text{النتيجة الصافية}) \times 100$$

جدول رقم (02-55): عائد التدفق النقدي التشغيلي من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
2015	1538	404	310	صافي التدفق النقدي التشغيلي
1448	591	20	338	النتيجة الصافية
%139.16	%260.24	%2020	%91.72	عائد التدفق النقدي التشغيلي

المصدر: من إعداد الطالبان على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13) و(14) و(15))

تعتبر نسب عائد التدفق النقدي التشغيلي مرتفعة وجيدة والتي تعبر عن جودة أرباح المؤسسة رغم أنها كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة، من 91.72% سنة 2019 إلى ارتفاع صارخا في سنة 2020 بـ 2020% ثم تنخفض في سنة 2021 إلى 260.24% وتنخفض مرة أخرى في سنة 2022 إلى نسبة 139.16%.

- **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:** وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية} = (\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية}) \times 100$$

جدول رقم (02-56): نسبة التدفقات النقدية من صافي التدفق النقدي التشغيلي من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

2022	2021	2020	2019	البيان
2015	1538	404	310	صافي التدفق النقدي التشغيلي
1747	1382	1460	3144	التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الإستثمارية
%115.34	%111.29	%27.67	%9.86	نسبة التدفقات النقدية

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (14) و(15))

شهدت هذه النسبة تباينا بنسب متفاوتة، فمن 9.86% في سنة 2019 إلى 27.67% في سنة 2020 ثم ارتفعت في سنة 2021 إلى نسبته 111.29% وتواصل في الارتفاع في سنة 2022 مسجلة نسبة على التدفقات النقدية إلى 115.34%، حيث تعبر عن زيادة النفقات الإستثمارية والتوسع في المؤسسة لتحقيق النمو مستقبلا.

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي تغير التدفقات النقدية: وعلاقتها كما يلي :

نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي تغير التدفقات النقدية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي تغير التدفقات النقدية

جدول رقم (02-57): نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي التدفقات النقدية من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
صافي التدفق النقدي التشغيلي	310	404	1538	2015
إجمالي التدفقات النقدية	3559	1789	1402	2187
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي التدفقات النقدية	8.7%	22.5%	109.7%	92.1%

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (14) و(15))

شهدت نسب صافي التدفق النقدي إلى إجمالي التدفقات النقدية تباين كبيراً، ففي سنة 2019 كانت نسبته تبلغ 8.7% وترتفع في سنة 2020 لتصل إلى 22.5%، ولتسجل ارتفاعاً كبيراً في سنة 2021 بـ 109.7% وفي سنة 2020 عاودت الإنخفاض قليلاً ومحقة نسبة تدفق قدرت بـ 92.1%. حيث تعبر عن قدرة المؤسسة في تغطية التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

- التدفق النقدي إلى المبيعات:

نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات = (صافي التدفق النقدي التشغيلي / رقم الأعمال) × 100

جدول رقم (02-58): نسب صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى رقم الأعمال من 2019 إلى 2022

الوحدة النقدية (مليار دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
صافي التدفق النقدي التشغيلي	310	404	1538	2015
رقم الأعمال	4303	2855	5154	8909
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى رقم الأعمال	7.2%	14.15%	29.84%	22.62%

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13) و(14) و(15))

شهدت نسب التدفق النقدي التشغيلي إلى رقم الأعمال تبايناً في سنة 2019 كانت نسبته تبلغ 7.2% وترتفع هذه النسبة في سنة 2020 لتصل إلى 14.15% وتستمر في الارتفاع كذلك في سنة 2021 لتصل نسبة فيها إلى 29.84% ثم تتخفف قليلاً في سنة 2022 ومحقة نسبة تدفق نقدي إلى رقم الأعمال قدرت بـ 22.62%. حيث يعبر التزايد في النسبة عن تحسن قدرة المؤسسة على تحويل المبيعات إلى نقد، وكفاءة سياسة الائتمان.

المطلب الرابع: استخدام النماذج في التحليل المالي

أولاً: استخدام الأساليب الإحصائية في التحليل المالي (طريقة الارتباط والانحدار)

1- تحليل معامل الارتباط بين سعر النفط وقيمة المبيعات:

لمعرفة العلاقة بين سعر النفط وقيمة المبيعات لمؤسسة سوناطراك، تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من سنة 2016 إلى 2022 للمتغيرين محل الدراسة، ومن خلال استخدام برنامج (Excel) والدالة الإحصائية (Correl) تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02-59): تطور قيمة المبيعات مقارنة بسعر النفط
الوحدة النقدية: (دولار امريكي)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط
سعر النفط	44.81	54.04	71.3	64.5	41.9	70.68	101.68	64.13
المبيعات	3398	4031	4881	4303	2855	5154	8909	4790
معامل الارتباط r	0.97							
معامل التحديد r^2	0.94							

من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط موجب أي أن هناك علاقة قوية وطرديّة بين سعر النفط والمبيعات لمؤسسة سوناطراك، وهذا يعني أن أي زيادة في سعر النفط يؤدي إلى زيادة المبيعات. وبناءً على معامل التحديد يمكن قياس درجة التأثير التي يتسبب فيها تغير سعر النفط على قيمة المبيعات، حيث نجد أن معامل التحديد والذي يوضح القوة التفسيرية لمعامل الارتباط حيث يشير هنا إلى أن سعر النفط التي يتضمنها النموذج تساهم في تفسير 94% من التغيرات في قيمة المبيعات المعتمد والباقي يعزى لمتغيرات أخرى.

2- تحليل معامل الارتباط بين قيمة المبيعات وبعض عناصر جدول حساب النتائج:

لمعرفة العلاقة بين قيمة المبيعات وبعض عناصر جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك، تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية (2016-2022) للمتغيرات محل الدراسة، الموضحة حسب الجدول التالي:

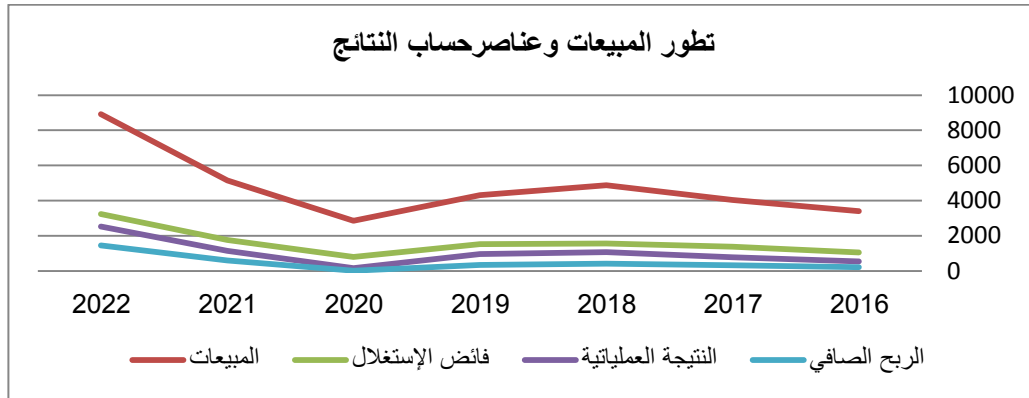
جدول رقم (02-60): تطور بعض عناصر حساب النتائج مقارنة بقيمة المبيعات
الوحدة: مليار دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط
المبيعات	3398	4031	4881	4303	2855	5154	8909	4790
فائض الإستغلال	1049	1376	1566	1519	807	1764	3234	1616
النتيجة التشغيلية	545	783	1075	958	169	1135	2535	1029
الربح الصافي	207	326	414	338	20	591	1448	429

من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

والشكل التالي يبين تطور عناصر حساب النتائج وقيمة المبيعات عبر فترات الدراسة، وتحديد نوع العلاقة من خلال شكل الانتشار، حيث يظهر الشكل انتشارا خطيا لهذه العناصر.

شكل رقم (2-2): تطور عناصر حساب النتائج وقيمة المبيعات



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم: (02-60)

ومن خلال إستخدام برنامج (Excel) والدالة الإحصائية (Correl) تم قياس معامل الارتباط وحساب معامل التحديد، حيث تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02-61): معامل الارتباط والتحديد بين المبيعات وبعض عناصر حساب النتائج

البيان		المبيعات		فائض الإستغلال		النتيجة التشغيلية		الربح الصافي	
معامل الارتباط و التحديد		r ²	r	r ²	r	r ²	r	r ²	r
المبيعات		1	1	0.99	0.99	0.98	0.99	0.98	0.99

من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط موجب، أي هناك علاقة قوية وطردية بين قيمة المبيعات وعناصر جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك، وهذا يعني أن أي زيادة في قيمة المبيعات يؤدي إلى زيادة هذه العناصر بدرجات متباينة. وبناء على معامل التحديد يمكن قياس درجة التأثير التي يتسبب فيها تغير قيمة المبيعات على عناصر حساب النتائج، والذي يوضح القوة التفسيرية لمعامل الارتباط حيث يشير هنا إلى أن قيمة المبيعات التي يتضمنها النموذج تساهم في تفسير 99% من التغيرات في فائض الإستغلال، وتفسير 98% بالنسبة للنتيجة التشغيلية، وتفسير 98% بالنسبة لتغير في الربح الصافي، والباقي يعزى لمتغيرات أخرى.

3- تحليل خط الإنحدار بين سعر النفط وقيمة المبيعات:

لتحديد العلاقة بين سعر النفط وقيمة المبيعات لمؤسسة سوناطراك، من خلال بناء معادلة خط الإنحدار وذلك لتفسير والتنبؤ بقيمة المبيعات (المتغير تابع) وسعر النفط (المتغير مستقل)، حيث تم إستخدام بيانات السلاسل

الزمنية (2016-2022) للمتغيرات محل الدراسة، ومن خلال استخدام برنامج (Excel) والدالة الإحصائية (SLOPE) لاستخراج قيمة معامل الانحدار (a) والتي تساوي إلى 95.5 ولإستخراج قيمة المعامل الثابت (b) نستخدم الدالة الإحصائية (INTERCEPT) والتي تساوي إلى -1329.15 . وعليه تكتب معادلة خط الانحدار على الشكل التالي:

$$Y=95.5X-1329.15$$

وللقيام بالتنبؤ بقيمة المبيعات في حالة تغير سعر النفط تم إستخدام الدالة الإحصائية (FORECAST)، حيث تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

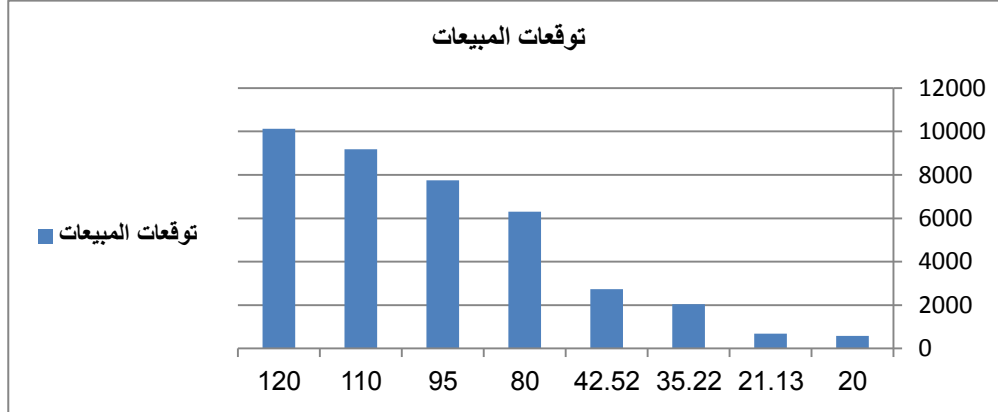
جدول رقم (2- 62): توقع قيمة المبيعات بناء على توقع سعر النفط الوحدة: دولار امريكي

توقعات سعر النفط	20	21.13	35.22	42.52	80	95	110	120
توقعات المبيعات	581	687	2033	2732	6311	7743	9176	10131

من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

يلاحظ من خلال معادلة خط الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين سعر النفط والمبيعات لمؤسسة سوناطراك، أن معامل الانحدار يساوي إلى 95.5 حيث يمثل مقدار التغير في قيمة المبيعات عند التغير في مقدار واحد لسعر النفط. والشكل التالي يبين تأثير التغير في أسعار النفط على قيمة المبيعات.

شكل رقم: (02- 03): قيم المبيعات بناء على توقع سعر النفط



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم: (02- 62)

4- تحليل خط الانحدار بين قيمة المبيعات وبعض عناصر حساب النتائج:

لتحديد العلاقة بين قيمة المبيعات وبعض عناصر حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك، من خلال بناء معادلة خط الانحدار وذلك لتفسير والتنبؤ بقيم تلك العناصر (المتغيرات التابعة) وقيمة المبيعات (المتغير مستقل)، حيث تم إستخدام بيانات السلاسل الزمنية (2016-2022) للمتغيرات محل الدراسة، ومن خلال إستخدام برنامج (Excel) والدوال الإحصائية (INTERCEPT & SLOPE) لإستخراج قيم معامل الانحدار (a) وقيم المعامل الثابت (b)، نجد المعادلات التالية:

$$Y=0.393X-270.63$$

معادلة خط الانحدار فائض الإستغلال

$$Y=0.373X-758.46$$

معادلة خط الانحدار النتيجة العملياتية

$$Y=0.232X-634.02$$

معادلة خط الانحدار الربح الصافي

وللقيام بالتنبؤ بقيمة بعض عناصر جدول حساب النتائج في حالة تغير قيمة المبيعات تم استخدام الدالة الإحصائية (FORECAST)، حيث تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

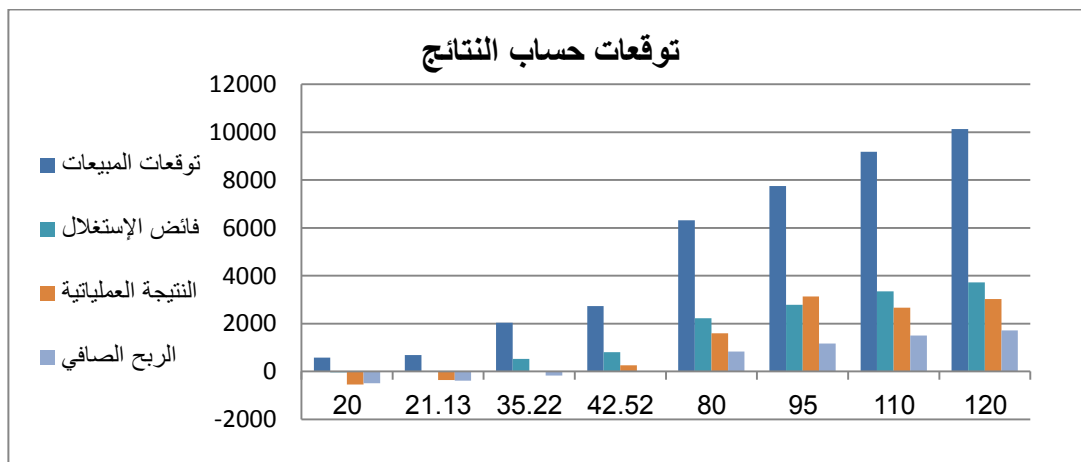
جدول رقم (2- 63): توقع بعض عناصر حساب النتائج بناء على توقع قيمة المبيعات الوحدة: مليار دج

توقع المبيعات	581	687	2033	2732	6311	7743	9176	10131
فائض الإستغلال	-42	0	522	806	2216	2780	3344	3720
النتيجة العملياتية	-542	-364	0	261	1596	3130	2665	3021
الربح الصافي	-499	-388	-167	0	831	1163	1496	1717

من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة (ملحق رقم (12) و(13))

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن دراسة معادلات تحليل الانحدار تمكن من التنبؤ بعناصر حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك، بالإعتماد على توقعات لقيمة المبيعات، لتحديد المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسة في حالة إنخفاض المبيعات، حيث أن إنخفاضها إلى أقل من 687 مليار دج يؤدي إلى تحقيق خسائر في فائض الإستغلال، وإنخفاضها إلى أقل من 2033 مليار دج، يؤدي إلى تحقيق خسائر في النتيجة العملياتية ومشاكل في نشاط الإستغلال للمؤسسة. وفي حالة إنخفاضها إلى أقل من 2732 مليار دج يؤدي إلى تحقيق خسائر في الربح الصافي، وبالتالي تحديد الحد الأدنى لسعر النفط (سعر التعادل المتوقع حوالي 43 دولار أمريكي)، الذي من خلاله تحقق المؤسسة نتائج إيجابية في الربح الصافي. والشكل التالي يبين تأثير التغير في أسعار النفط على المبيعات والنتائج.

شكل رقم: (02- 04): قيم المتوقعة للنتائج وقيمة المبيعات بناء على توقع سعر النفط



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم: (02- 63)

ثانيا: استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي

1- التحليل باستخدام نموذج (Althman, Zeta):

يتم تحليل نتائج مؤسسة سوناطراك لسنوات الدراسة باستخدام هذا النموذج حسب الصيغة التالية:

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

الجدول رقم (02-64): حساب نموذج (Althman, Zeta) للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سوناطراك (2019-2022)

المعامل	البيان	الوزن النسبي	2019	2020	2021	2022
X ₁	رأس المال العامل / مجموع الأصول	0.717	0.30	0.30	0.37	0.34
X ₂	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول	0.847	0.42	0.42	0.44	0.46
X ₃	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	3.107	0.25	0.04	0.28	0.55
X ₄	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات	0.420	0.57	0.57	0.63	0.66
X ₅	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.998	0.36	0.24	0.41	0.62
Z			1.9	1.57	2.13	2.63

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك (2019-2022)

من خلال النتائج المستخرجة من الجدول يمكننا تفسير نموذج (Althman, Zeta)، حيث تقع قيم مؤشر النموذج (Z) لمؤسسة سوناطراك بين القيمة الدنيا والقيمة العليا لهذا النموذج (1.23 – 2.99)، وذلك في مختلف سنوات الدراسة؛ أي المنطقة الرمادية وفي هذه الحالة فإن نموذج (Althman, Zeta) لا يستطيع الحكم على التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سوناطراك من عدمه في السنوات المقبلة. وبمقارنة قيمة (Z) لمختلف السنوات نلاحظ أنها انخفضت في سنة 2020 مقارنة بـ 2019، بسبب الإنخفاض المعتبر في المعامل (X₃) و (X₅)، الذي يعود سببه إلى الإنخفاض الملاحظ في المبيعات والأرباح قبل الفوائد والضريبة خلال سنة 2020، ومن ثم عاودت الإرتفاع في سنتي 2021 و 2022، بسبب الإرتفاع المعتبر في المعامل (X₃) و (X₅)، الذي يعود سببه إلى الإرتفاع الملاحظ في المبيعات والأرباح قبل الفوائد والضريبة خلال السنتين 2021 و 2022، وعلى هذا الأساس يجب على مؤسسة سوناطراك زيادة المبيعات والأرباح قبل الفوائد والضريبة مستقبلا، لكي تصبح في منطقة الأمان (حسب هذا النموذج) وغير مهددة بالفشل المالي، وتعزيز مركزها المالي والإستمرارية.

2- التحليل بإستخدام نموذج (Kida, 1981):

يتم تحليل نتائج مؤسسة سوناطراك لسنوات الدراسة بإستخدام هذا النموذج حسب الصيغة التالية:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

الجدول رقم (02-65): حساب نموذج (Kida, 1981) للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سوناطراك (2019-2022)

المعامل	البيان	الوزن النسبي	2019	2020	2021	2022
X ₁	صافي الربح / مجموع الأصول	1.042	0.0295	0.0017	0.0487	0.1045
X ₂	حقوق المساهمين / مجموع المطلوبات	0.42	0.5668	0.5697	0.5622	0.6643
X ₃	النقدية / الخصوم المتداولة	-0.461	-0.0221	-0.0151	-0.0783	-0.1341
X ₄	صافي المبيعات / مجموع الأصول	-0.463	-0.1669	-0.1096	-0.1886	-0.2858
X ₅	النقدية / مجموع الأصول	0.271	0.0051	0.0034	0.0166	0.0273
Z			0.4073	0.4501	0.3606	0.3762

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك (2019-2022)

من خلال النتائج المستخرجة من الجدول يمكننا تفسير نموذج (Kida, 1981)، حيث أن قيم مؤشر النموذج (Z) لمؤسسة سوناطراك، كانت موجبة وذلك في مختلف سنوات الدراسة؛ وبحسب هذا النموذج فإن المؤسسة سوناطراك في حالة أمان من الفشل المالي. وبمقارنة قيمة (Z) لمختلف السنوات نلاحظ أنها إرتفعت في سنة 2020 مقارنة بـ 2019، بسبب التغير المعترف في المعامل (X₃) و (X₄)، الذي يعود سببه إلى الإنخفاض الملاحظ في المبيعات والأرباح قبل الفوائد والضريبة خلال سنة 2020، ومن ثم عاودت الإنخفاض في سنة 2021 بسبب الإرتفاع المعترف في المعامل (X₁) و الإنخفاض المعترف في (X₃)، و في سنة 2022 عاودت الإرتفاع بسبب المعترف في المعامل (X₃) و (X₅)، الذي يعود سببه إلى الإرتفاع الملاحظ في النقدية وصافي الأرباح خلال السنتين 2021 و 2022، وعلى هذا الأساس يجب على مؤسسة سوناطراك زيادة الأرباح الصافية وزيادة التدفقات النقدية للمحافظة على السيولة، لكي تصبح في منطقة الأمان (حسب هذا النموذج) وغير مهددة بالفشل المالي، وتعزيز مركزها المالي والإستمرارية.

3- نموذج (Sherrod, 1987): يتم تحليل نتائج مؤسسة سوناطراك لسنوات الدراسة بإستخدام هذا النموذج حسب الصيغة التالية:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

الجدول رقم(02-66): حساب نموذج (Sherrod, 1987) للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سوناطراك (2019-2022)

المعامل	البيان	الوزن النسبي	2019	2020	2021	2022
X1	رأس المال العامل / مجموع الأصول	17	7.01	7.18	7.25	7.95
X2	الأصول النقدية / مجموع الأصول	9	0.17	0.11	0.55	0.91
X3	حقوق المساهمين / مجموع الأصول	3.5	2.01	2.01	2.1	2.14
X4	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	20	1.61	0.28	1.79	3.51
X5	مجموع الأصول / مجموع الالتزامات	1.2	2.82	2.83	2.68	3.1
X6	حقوق المساهمين / مجموع الأصول الثابتة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.12
	Z		13.72	12.51	14.47	17.73

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك (2019-2022)

من خلال النتائج المستخرجة من الجدول يمكننا تفسير نموذج (Sherrod, 1987)، حيث تقع قيم مؤشر النموذج (Z) لمؤسسة سوناطراك ضمن الفئة الثالثة حسب تصنيف النموذج ($05 < Z < 20$)، وذلك في مختلف سنوات الدراسة، وفي هذه الحالة فإن نموذج (Sherrod, 1987) لا يستطيع الحكم على التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سوناطراك من عدمه في السنوات المقبلة. وبمقارنة قيمة (Z) لمختلف السنوات نلاحظ أنها إنخفضت في سنة 2020 مقارنة بـ 2019، بسبب الإنخفاض المعتبر في المعامل (X2) و (X4)، الذي يعود سببه إلى الإنخفاض الملاحظ في السيولة النقدية والأرباح قبل الفوائد والضريبة خلال سنة 2020، ومن ثم عاودت الإرتفاع في سنتي 2021 و 2022، بسبب الإرتفاع المعتبر في المعامل (X1)، (X2) و (X4)، الذي يعود سببه إلى الإرتفاع الملاحظ في الأصول المتداولة والسيولة والأرباح قبل الفوائد والضريبة خلال السنتين 2021 و 2022، وعلى هذا الأساس يجب على مؤسسة سوناطراك زيادة الأصول المتداولة والأرباح قبل الفوائد والضريبة مستقبلا، لكي تصبح في الفئة الأولى (المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس حسب هذا النموذج)، وغير مهددة بالفشل المالي، وتعزيز مركزها المالي والإستمرارية.

المبحث الثالث: نتائج وتوصيات تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك

من خلال تطبيق مجموعة من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على البيانات المالية لمؤسسة سوناطراك، وإيجاد علاقات إحصائية بين بعض عناصر البيانات المالية، وحساب بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي، توصلنا إلى جملة من النتائج والاستنتاجات والملاحظات والاقتراحات والتوصيات، والتي تدرج ضمن عملية التشخيص للوضعية المالية للمؤسسة نذكر منها:

المطلب الاول: نتائج واستنتاجات عملية التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة سوناطراك

أولاً : مؤشرات التوازن المالي

1- رأس مال العامل الدائم: من نتائج الدراسة نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك حققت رأس مال عامل دائم موجب ومتزايد خلال سنوات الدراسة، فهي تتمتع بتوازن مالي على المدى الطويل ولديها هامش أمان مالي جيد، حيث يمكن إعتباره من نقاط القوة التي تميز المؤسسة، والتي تمكنها من تغطية أصولها المتداولة من خلال الزيادة الملاحظة في الأموال الدائمة، ومواجهة أي اختلال في دورة الإستغلال مستقبلاً.

بالإضافة إلى تمتع مؤسسة سوناطراك برأس مال عامل خاص موجب في السنتين الأخيرتين من الدراسة حيث يمكن اعتباره كنقاط قوة للمؤسسة تبين قدرتها على تمويل أصولها الثابتة بنفسها، وتعزيز استقلاليتها المالية وهذا ما يتبين أيضاً من خلال دراسة رأس المال العامل الأجنبي للمؤسسة.

2- الإحتياج في رأسمال العامل: من نتائج الدراسة نلاحظ أن الإحتياج في رأس مال العامل لمؤسسة سوناطراك كان موجبا خلال سنوات الدراسة مع تسجيل تذبذب وتباين، حيث أن معدل الزيادة في الإستخدامات، كان أكبر من معدل الزيادة في الموارد خلال سنوات الدراسة، حيث يمكن اعتباره من نقاط الضعف التي تميز مؤسسة سوناطراك؛ عدم قدرة المؤسسة على خلق موارد قصيرة الأجل لمواجهة الاستخدامات المتزايدة، وعدم قدرة المؤسسة في الموائمة بين عناصر الإستخدامات و عناصر الموارد من خلال عمليات التخزين والتحصيل والتسديد.

3- الخزينة الصافية: من نتائج الدراسة نلاحظ الخزينة الصافية لمؤسسة سوناطراك كانت موجبة، حيث يمكن إعتبارها من نقاط القوة التي تبين مدى قدرة المؤسسة على التحكم في السيولة وحسن تسيير رأس المال العامل، و من جهة أخرى يجب على مؤسسة سوناطراك عدم الاحتفاظ بفائض سيولة يزيد عن احتياجاتها الخزينة، لأنه يعتبر كتجميد للأموال، وعدم استغلال هذا الفائض في تجسيد الفرص المتاحة من خلال دورة الاستغلال أو الرفع في استثماراتها المختلفة أو تسديد الديون.

ثانياً : النسب المالية

1- نسب التمويل والمديونية: من نتائج الدراسة نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك حققت نسب التمويل والمديونية جيدة خلال سنوات الدراسة مما جعل المؤسسة في حالة استقرار مالي و متحررة ماليا و اقتصاديا في اتخاذ قراراتها، حيث يمكن اعتباره من نقاط القوة التي تميز مؤسسة سوناطراك، والتي يجب إستغلالها في زيادة الثقة والقدرة على التفاوض و تجسيد الفرص المتاحة في إقامة شراكة أو الحصول تمويل جديد.

2- نسب السيولة: من نتائج الدراسة نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك حققت نسب سيولة جيدة إلى مقبولة عموماً خلال سنوات الدراسة، حيث تبين مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل في موعد استحقاقها، والذي يمكن اعتبارها من نقاط القوة التي تتميز بها، ويمكن إستغلالها في زيادة الثقة والقدرة على التفاوض مع الموردين والحصول على أجال تسديد ملائمة، وتحصيل الذمم المدينة بشكل فعال وإدارة المخزون بكفاءة، ويمكن استغلال السيولة المتوفرة في تجسيد الفرص المتاحة في الزيادة من حجم الإنفاق الاستثماري أو التسديد المسبق للديون، أو مواجهة المخاطر المالية، والتهديدات المستقبلية.

3- نسب المردودية والربحية: من نتائج الدراسة نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك حققت نسب مردودية وربحية متوسطة إلى مقبولة عموماً خلال سنوات الدراسة، حيث تبين مدى تأثير هذه النسب بالتغيرات الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط والغاز، والتي يمكن اعتبارها كمخاطر تهدد الأداء المالي للمؤسسة في المستقبل، بالإضافة إلى اعتبارها كنقطة ضعف في كفاءة الإدارة لعدم قدرتها على توليد أرباح إضافية من أنشطتها التشغيلية والتحكم في التكاليف الإدارية بشكل جيد والتعامل بمرونة مع التهديدات الخارجية وخاصة خلال الأزمة الصحية.

4- نسب النشاط: من نتائج الدراسة نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك حققت نسب نشاط متوسطة وفي تزايد خلال سنوات الدراسة، حيث تبين مدى تأثيرها بتغيرات في قيمة المبيعات والأرباح المحققة خلال كل سنة، والتي يمكن اعتبارها نقطة ضعف في قدرة وفعالية المؤسسة في إدارة أصولها بكفاءة عالية، وعدم قدرتها على التحديد الأمثل لاحتياجات رأس المال العامل، واستغلال بعض الأصول المتداولة لتوليد المبيعات والأرباح، من خلال الكفاءة إدارة مخزونات وإدارة التسويق والائتمان وإدارة المشتريات.

5- نسب تدفقات النقدية: من نتائج الدراسة نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك حققت نسب تدفقات نقدية كانت متباينة وفي تزايد خلال سنوات الدراسة، حيث يمكن اعتبارها نقاط قوة للمؤسسة تبين قدرتها على توليد تدفقات نقدية تشغيلية مستقرة لمواجهة التزاماتها النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى إمكانية استغلالها في تجسيد الفرص المتاحة في التوسع والنمو من خلال التدفقات الرأسمالية، وتجنب المخاطر المالية الناتجة عن اللجوء إلى الاقتراض، ومخاطر السيولة في المستقبل، وتجنب الوقوع في وضعيات مالية مثل: العسر المالي.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي

1- الأساليب الإحصائية: من نتائج الدراسة لعلاقة الارتباط وخط الإنحدار نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك، قد تواجه مخاطر انخفاض المبيعات مستقبلاً بسبب تهديدات العوامل الخارجية المرتبطة بالسوق مثل تذبذب الأسعار والطلب على المنتجات، والمنافسة، حيث تظهر الدراسة مدى تأثير السياسة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والتخطيط لمؤسسة سوناطراك، وقدرتها على مواجهة هذا النوع من المخاطر مستقبلاً.

2- نماذج التنبؤ بالفشل المالي: من نتائج الدراسة لنماذج التنبؤ بالفشل نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك، في وضعيات متباينة حسب هذه النماذج؛ بين حالتين عدم القدرة على الحكم على فشلها و حالة الأمان من الفشل المالي، لهذا يمكن اعتبارها كمؤشرات لتنبؤ إدارة المؤسسة (غير معرضة لمخاطر الإفلاس) لزيادة الأداء وتحسين الكفاءة للوصول لمناطق الأمان حسب مفهوم هذه النماذج.

المطلب الثاني: توصيات والإقتراحات عملية التشخيص للوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك

من خلال إستخدام أنواع مختلفة من المؤشرات التحليل المالي في دراسة وتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك، تم تحديد مجموعة من التوصيات والإقتراحات المرتبطة بالجانب المالي، والتي تم استنتاجها من خلال الكشف عن بعض نقاط القوة والضعف التي تميز مؤسسة سوناطراك، بالإضافة إلى الفرص المتاحة للنمو والمخاطر التي تهدد استمراريتها مستقبلا من خلال الأنشطة الرئيسية للمؤسسة.

أولاً: الأنشطة التشغيلية

من خلال نسب السيولة سنة 2022 (1.35، 1.18، 0.29)، ونسب المردودية والربحية لمؤسسة سوناطراك سنة 2022 (0.16، 0.1، 0.16)، والتدفقات النقدية التشغيلية، نلاحظ أن هذه النسب تعتبر جيدة إلى متوسطة عموماً مقارنة بنسب مؤسسات مماثلة في النشاط والحجم مثل شركة CEPSA¹ سنة 2022 (نسب السيولة: 1.23، 1.15، 0.09 ونسب الربحية: 0.23، 0.067، 0.03)، وللرفع من نسبة الربحية وقيمة التدفقات النقدية التشغيلية، والتحكم الجيد في نسب السيولة يمكن لمؤسسة سوناطراك أن تقوم بتحسينات على مستوى العمليات التشغيلية من خلال النقاط التالية:

1- زيادة حجم المبيعات والربحية والقدرة التسويقية:

- إستغلال فرص زيادة الطلب العالمي المتزايد على الطاقة (الطلب على الغاز زيادة متوقعة بنسبة 15% خلال 10 سنوات القادمة²)، من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للمركبات الحالية، وزيادة القدرة التسويقية للموانئ الحالية بهدف تحسين القيمة وزيادة موثوقية المؤسسة لدى الزبائن، بهدف زيادة المبيعات والربحية والتدفقات النقدية.

- إجراء تقييم مستمر للسياسة الائتمانية للمؤسسة من خلال الإستعانة بالإستشارات الخاصة بالتصنيف الائتماني للطرف الآخر (وكالات التصنيف العالمية) عند إبرام العقود، والمراجعة المستمرة للتسهيلات الائتمانية المقدمة للزبائن، بالإضافة الى وضع حدود وإجراءات ائتمانية أكثر فاعلية لإدارة مخاطر الائتمان، مثل: إستخدام الكفالات، والضمانات البنكية، المدفوعات المسبقة، بهدف زيادة التدفقات النقدية والرفع من جودة الأرباح.

- القيام بدراسة الأسواق والمنافسة، لإيجاد ميزة تنافسية من خلال صيغ جديدة لإبرام العقود والإتفاقيات لبيع المنتجات النفطية (متوسطة وقصيرة الأجل)، مثل: منح صيغ سعرية جديد، والقدرة على الإستجابة السريعة، في حالة تغير الأسعار في السوق العالمية (أسعار الغاز والبتترول سنة 2022 شهد زيادة بنسبة 161% و 43% على التوالي مقارنة 2021)، بهدف زيادة المبيعات والربحية والتدفقات النقدية.

<https://www.cepsa.com>

¹ شركة إسبانية متعددة الجنسيات تعمل في مجال النفط والغاز، تاريخ التصفح: 2024/03/18.

<https://www.rystadenergy.com>

² حسب شركة RYSTAD ENERGY لأبحاث واستشارات الطاقة، تاريخ التصفح: 2024/03/18.

- تعزيز كفاءة الإدارة في التحكم في قيمة المشتريات من خلال القدرة على التفاوض والحصول على تسهيلات وأجال ائتمانية ملائمة من الموردين، وإستغلال فرص العروض المخفضة من قبل الموردين، بهدف زيادة كفاءة رأس المال العامل، وزيادة الربحية.

- إرساء قواعد الشفافية والمنافسة لنزاهة الأعمال من خلال تجنب تضارب المصالح وحظر منح التسهيلات والحصول على امتيازات غير مبررة أثناء إبرام العقود والصفقات الدولية والمحلية، وتقديم طلبات الشراء، بهدف التحكم في التكاليف، وزيادة الربحية، والمحافظة على التدفقات النقدية التشغيلية.

2- تخفيض التكاليف التشغيلية:

- تحسين كفاءة راس المال العامل باعتماد المؤسسة على أنظمة الأنشطة المتكاملة (استكشاف، تطوير، إنتاج) من خلال إستخدام الموارد بكفاءة وفعالية، مثل إستخدام اليد العاملة في أنشطة متعددة في فترات مختلفة، بهدف تعزيز كفاءة التكلفة وتحقيق أعلى معدلات للربحية.

- الإيعتماد على المواد الأولية واللوازم المحلية في أعمال الصناعات البترولية والمؤسسات المحلية في أعمال المقاوله بهدف خفض قيمة المشتريات وتقليل مصاريف الخدمات، وتجنب مخاطر أسعار الصرف عند الاستيراد ومخاطر عدم الالتزام عند اللجوء للتعاقد مع المؤسسات الأجنبية، وما يترتب عنه من مصاريف إضافية في حالات النزاع، والعقوبات المالية المحملة بالتعويضات المالية الكبيرة.

- إستخدام التقنيات الحديثة والرقمنة في إدارة العمليات التشغيلية للمؤسسة (الإستكشاف، التطوير، الإنتاج التسويقي)، من خلال مراكز إدارة البيانات، وأنظمة التخطيط المتكامل لخفض المصاريف الناتجة عن الإدارة التقليدية لأنشطة المؤسسة، وتعزيز كفاءة وفعالية الإدارة.

3- التحكم وإدارة الأعباء المالية:

- استخدام الأدوات المالية المشتقة للسلع لإدارة التعرض لتقلبات الأسعار التي تنشأ عن المعاملات الخارجية، وكذلك التحوط من تقلبات أسعار الصرف الناتجة عن الائتمان والفواتير المقيدة على الحقوق والديون المسجلة بالعملة الأجنبية (تمثل حوالي 13% من الأعباء المالية لسنة 2022) لخفض الأعباء المالية.

- مقايضة أسعار الفائدة، بهدف تقليل الخسائر المالية، بالإضافة إلى التحكم في حجم التسهيلات المصرفية وإستغلال فرص وجود تدفقات نقدية معتبر (زيادة في التدفق التشغيلي سنة 2022 بنسبة 31%)، من المكاسب المالية في فترات ارتفاع أسعار البترول للتسديد المسبق للمديونية للتقليل من فوائد الديون، وعدم التأخير في تسديد مكافئات الشركاء.

ثانياً: الأنشطة الإستثمارية

من خلال نسب النشاط لمؤسسة سوناطراك سنة 2022 (1.47، 1.13، 0.66، 1)، وقيمة التدفقات النقدية الإستثمارية الخارجة (بلغت سنة 2022: 87%)، نلاحظ أن هذه النسب تعتبر متوسطة إلى مقبولة عموماً مقارنة بنسب مؤسسات مماثلة في النشاط مثل شركة ARAMCO¹ سنة 2022 (نسب النشاط: 0.8، 1.4، 2.33، 0.36، ونسبة التدفقات النقدية الإستثمارية الخارجة 57%)، وللرفع من نسب النشاط والإستخدام الجيد للإستثمار بهدف تحقيق معدلات دوران مناسبة للأصول وأعلى عائد على الإستثمارات، يمكن لمؤسسة سوناطراك أن تقوم بالعديد من الإجراءات على مستوى الأنشطة الإستثمارية نذكرها في النقاط التالية:

1- زيادة كفاءة الأصول الحالية:

- إجراء اختبارات دورية لمدى كفاءة المركبات والمعدات وتقييم المخاطر المرتبطة بها، بهدف تحقيق أقصى إستفادة وتعزيز الإنتاج، مثل: التقليل من الوقت غير الإنتاجي والتحكم في آجال نقل المعدات والتجهيزات تخصيص المواد الخام للمركبات العالية الأداء لتحقيق أكبر عائد على الأصول.

- القيام بأعمال الصيانة الوقائية والدورية للمركبات والمعدات الحالية (هناك مركبات منشأة في سنة 1964) لزيادة فترات الاستخدام، بدلاً من اللجوء للإستثمارات الجديدة، وذلك لتحقيق أقصى إستفادة ممكنة من هذه الأصول وبالتالي تحقيق عوائد على الإستثمار إضافية.

- إستخدام التقنيات الحديثة في إنشاء المشاريع الإستثمارية للمؤسسة من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية، مثل: إستخدام أجهزة العمليات غير المأهولة لخفض المصاريف، وأجهزة تعزيز سلامة الأصول والكشف المبكر عن الإعطاب الحرجة، بهدف تعزيز كفاءة الأصول، وتحقيق أكبر عائد.

2- زيادة وتنويع الأنشطة الإستثمارية:

- إستغلال الفرص المتاحة للمؤسسة عند ارتفاع المبيعات وزيادة التدفقات النقدية لزيادة حجم النفقات الإستثمارات (5.6 مليار دولار سنة 2022)، من خلال زيادة عمليات الإستكشاف والتطوير عن المحروقات (1.5 مليون كلم² غير مستكشفة)، وإنشاء مركبات جديدة لمعالجة وإنتاج المشتقات البترولية، وإنشاء أرصفة وموانئ جديدة لزيادة قدرات الشحن والتصدير، بهدف تحقيق النمو وزيادة الأرباح المستقبلية وقيمة المؤسسة.

- إستغلال الفائض المعتبر في النقدية المتاحة (الخزينة الصافية بلغت سنة 2022: 1456 مليار دج) لزيادة الإستثمار في الأصول المالية طويلة الأجل بهدف تحقيق نواتج مالية إضافية، من خلال امتلاك المساهمات في

الشركات الفرعية والشركاء والمؤسسات المشتركة، وإدارة توظيف رؤوس الأموال والاستثمارات، وتوزيع المخاطر المالية ضمن محفظة استثمارية أكثر تنوعاً، لتحقيق منافع لنشاط المؤسسة و تحقيق أرباح إضافية.

- توسيع نشاطات المؤسسة على المستوى الخارجي من خلال القيام بالإستحواذ على حصص في المؤسسات الصغيرة التي تعمل في نشاط النفط والغاز، والدخول في المشاريع المشتركة مع المؤسسة المماثلة في مناطق مختلفة من العالم (حيث تساهم مؤسسة سوناطراك في 42 كياناً في الخارج فقط بالمقابل نجد مساهمة شركة قطر للطاقة لـ 92 كياناً في الخارج¹)، بهدف ضمان زيادة الحصة السوقية وتعزيز سلسلة القيمة للمؤسسة.

- تنويع إستثمارات المؤسسة من خلال التوجه نحو الإستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة مثل: إنجاز محطات الكهروضوئية، إنتاج الهيدروجين الأخضر، والوقود الحيوي. وتوسيع وزيادة الإستثمارات في الأنشطة المنجمية مثل الحديد، والفوسفات، بهدف خلق قيمة مضافة للمؤسسة، وتقليل مخاطر السوق المرتبطة بنشاط المؤسسة (مخاطر انخفاض أسعار البترول إلى ما دون سعر التعادل المتوقع 43 دولار²). وتنويع مصادر الإيرادات.

ثانياً: الأنشطة التمويلية

من خلال نسب المديونية والتمويل لمؤسسة سوناطراك سنة 2022 (1.58، 0.38، 1.23، 1.15)، والتدفقات النقدية التمويلية الخارجة (بلغت سنة 2022: 29%)، نلاحظ أن هذه المؤشرات تعتبر جيدة مقارنة بنسب مؤسسات مماثلة في النشاط مثل شركة KPC³ سنة 2022 (نسب المديونية: 1.01، 0.5، ونسب التمويل: 1، 0.66، ونسبة التدفقات النقدية التمويلية الخارجة 27%)، ولتحسين والمحافظة على نسب هذه المؤشرات، يمكن لمؤسسة سوناطراك أن تقوم بالعديد من الإجراءات على مستوى الأنشطة التمويلية نذكرها في النقاط التالية:

1- مصادر التمويل الداخلية ورأس المال:

- اللجوء لأسواق رأس المال من خلال فتح رأس مال المؤسسة لتوسيع قاعدة المساهمين وتنويع مصادر التمويل بهدف توزيع المخاطر المالية، وإعطاء قيمة سوقية للمؤسسة (ADNOC GAS فتح رأسمالها بنسبة 5% خلال سنة 2023، أدى لإرتفاع قيمتها من 50 مليار دولار الى 65 مليار دولار)⁴.

¹ شركة قطر للطاقة، التقرير السنوي 2022، تاريخ التصفح: 2024/03/20. <http://www.qatarenergy.qa>

² حسب معهد حوكمة الموارد الطبيعية (منظمة مستقلة غير ربحية) سعر التعادل يتراوح بين 40 إلى 50 دولار بالنسبة لمؤسسة سوناطراك، تاريخ التصفح: 2024/03/20. <https://www.resourcegovernance.org>

³ شركة الكويت الوطنية للبترول، التقرير السنوي 2022، تاريخ التصفح: 2024/03/22. <http://www.kpc.com.kw>

⁴ شركة غاز الإمارات، التقرير السنوي 2022، تاريخ التصفح: 2024/03/24. <https://www.adnocgas.ae>

- إستغلال الأرباح المرتفعة في زيادة رأس المال عن طريق الرسمة للمحافظة على فائض السيولة، وزيادة قيمة المؤسسة لتعزيز التصنيف الائتماني والإستقلالية، وتخصيص التمويل الداخلي للإستثمارات طويلة الأجل والعمليات الخاصة بالإبتكار والتطوير؛ نظرا لأن المؤسسة تتمتع بقدرة على التمويل الذاتي عالية.

2- مصادر التمويل الخارجية:

- التصنيف والفصل الجيد للقطاعات التشغيلية والإستثمارية للمؤسسة لتحديد مخاطر الأعمال المرتبطة بها، وذلك بهدف إختيار مصادر التمويل التي تتناسب مع كل قطاع ولتحقيق الهيكل المالي الأمثل للتمويل للمؤسسة، مثل: قطاع الإستكشاف ينطوي على مخاطر كبير للأعمال، وبالتالي يتم تمويله عن طريق المصادر الداخلية أو عن المشاركة مع مؤسسات أخرى لتقاسم المخاطر عكس قطاع الإنتاج أو النقل.

- تنوع مصادر التمويل الخارجية للمؤسسة، من خلال اللجوء للإقتراض من الهيئات الدولية والقارية في تمويل المشاريع الخارجية، بهدف المحافظة على السيولة، وإستغلال فرص التمويل أقل تكلفة وخاصة في حالة وجود إنكماش إقتصادي وتوقع للنمو مستقبلي. واللجوء إلى الصيغ المختلفة لمصادر التمويل، مثل: التمويل الإسلامي؛ المراجعة، الإجارة...الخ.

بالإضافة إلى مجموعة التهديدات والفرص ونقاط القوة والضعف التي ترتبط بالأنشطة الرئيسية فإن مؤسسة سوناطراك تتمتع بنقاط قوة أخرى يمكن إستغلالها ونقاط ضعف يجب تجاوزها لزيادة النمو والربحية، نذكر منها:

- الموقع الجغرافي المتميز، حيث لها القدرة على الوصول إلى الأسواق في الدول المستهلكة للطاقة، والتي تحقق معدلات نمو كبيرة في مجالات متعدد، وبالتالي يمنحها ميزة تنافسية، وقدرة على التفاوض.

- نوعية النشاطات التي تمارسها سوناطرات، حيث يعتبر قطاع الطاقة من القطاعات الإستراتيجية الهامة للدولة، وبالتالي يمنحها ميزة احتكارية في مجال الإستغلال، والمبيعات والتحكم في المنافسة الداخلية.

- بإعتبار مؤسسة سوناطراك مملوكة للحكومة، فلها حماية قانونية قوية، تمنحها قدرة على فرض الشروط المالية والتجارية المناسبة في التعاقد والمنازعات، وقدرة على التفاوض.

- تحديات نقص الموارد الطبيعية في المستقبل وزيادة تكاليف الإستخراج، بإعتبار مؤسسة سوناطراك تعتمد على الموارد الطبيعية في القيام بأنشطتها، والقدرة على مواكبة التقدم التكنولوجي المرتبط بإستغلال هذه الموارد.

- تذبذب الأسعار في السوق العالمية وضوابط التجارة الدولية بإعتبارها تؤدي إلى إنخفاض المبيعات والربحية والتغير المستمر في السياسات الضريبية للدول بإعتبارها تؤدي إلى زيادة الأعباء.

- تحديات الإنتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة وحماية البيئة، وتحمل مخصصات إضافية وصعوبة بناء استراتيجيات أكثر مرونة للتكيف مع التغيرات المختلفة في هذا المجال.

خلاصة:

من خلال عرضنا للجانب التطبيقي لموضوع التحليل المالي ومساهمته في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك، وذلك من خلال حساب مجموعة من المؤشرات والنسب المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي يمكن اعتبار أن التحليل المالي يساهم بشكل فعال في كشف بعض نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص المتاحة في المؤسسة، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تمثل نقاط قوة من بينها توافر المؤسسة على رأس مال عامل دائم موجب وفي تزايد مما يعطي هامش أمان على المدى الطويل وسيولة مقبولة، ومستوى للتدفقات النقدية مستمر وفي تزايد ومستوى مديونية جيد، والفرص المتاحة للنمو وزيادة الربحية للمؤسسة بسبب تزايد الطلب على الطاقة باعتبارها قطاع استراتيجي. وفيما يخص نقاط الضعف والتهديدات، نجد مخاطر أسعار النفط المتذبذبة التي تهدد مستوى الربحية والنمو في المؤسسة، وتقلبات الطلب العالمي على الغاز ومخاطر سعر الصرف والسياسة الضريبية. ولتحسين والمحافظة على هذه المؤشرات المالية توصلنا في هذه الدراسة إلى عدة توصيات، والتي يمكن لمؤسسة سوناطراك القيام بها على مستوى عملياتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لتعزيز نقاط القوة و استغلال الفرص المتاحة ومعالجة نقاط الضعف والعمل على مواجهة التهديدات.

الخاتمة

الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة الأكاديمية معالجة أحد المواضيع الأساسية التي تخص التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والإدارة المالية بصفة خاصة؛ والتي تمحورت حول موضوع التحليل المالي ومدى مساهمته في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال الإحاطة بجوانب إشكالية الدراسة النظرية والتطبيقية منها.

حيث نجد أن التحليل المالي يعد من الأدوات المستخدمة في دراسة وتفسير البيانات المالية للمؤسسة، التي يستفاد بها في تقييم الأداء، الإستثمار، الإئتمان، والتخطيط، وذلك لمختلف الفئات المهتمة بالبيانات المالية للمؤسسة؛ من مستثمرين، دائنين، عملاء، موردين وغيرهم. لذلك فقد أصبح التحليل المالي من الأنشطة الأساسية التي تساعد على فهم وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، حيث أن عملية التشخيص المالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحليل المالي بإعتبارهما أساساً لإتخاذ القرارات، وإكتشاف نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للمؤسسة، من خلال إستخدام مجموعة الأدوات والطرق والأساليب المتنوعة للتحليل المالي، مثل: إستخدام النسب مؤشرات التوازن، النماذج الرياضية والإحصائية. ومحاولة منا لمعرفة دور وأهميه هذه الأدوات والأساليب ومدى كفايتها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، قمنا بإجراء تشخيص للوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك من خلال الكشف عن بعض مؤشرات التوازن المالي على المدى الطويل، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ومدى إستقلالية الهيكل المالي والمديونية، وقياس ربحية المؤسسة ومدى قدرة أنشطتها الرئيسية على توليد التدفقات النقدية، بالإضافة إلى إجراء تشخيص للوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك باستخدام التحليل المالي للتنبؤ بالوضعية المستقبلية.

اختبار الفرضيات:

من خلال الفصلين النظري والتطبيقي للدراسة يمكننا الإجابة عن إشكالية البحث المطروحة والمتمثلة في التعرف على مساهمة التحليل المالي بأدواته وأساليبه المختلفة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من بإجراء اختبار الفرضيات وإثبات صحتها وهي كالآتي:

- **الفرضية الأولى:** حيث تكمن أهمية التحليل المالي بإعتباره أحد العمليات الرئيسية المستخدمة في دراسة وتفسير وفهم البيانات المالية للمؤسسة، والمساعدة في إتخاذ القرارات المتعلقة بمجالات الإستثمار، والإئتمان، والتخطيط، سواء بالنسبة لإدارة المؤسسة الاقتصادية أو الأطراف الخارجية، وذلك بإستخدام مختلف الأدوات والطرق والأساليب للتحليل المالي المختلفة لقياس و تقييم الأداء المالي و الحكم على كفاءة إدارة الموارد والتنبؤ بالأداء المستقبلي.

- **الفرضية الثانية:** يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام مجموعة الأدوات والطرق والأساليب المختلفة في التحليل المالي؛ منها الطرق التقليدية التي تتمثل في قياس مؤشرات التوازن المالي، وتقييم الأداء

الحالي بواسطة النسب المالية لمعرفة السيولة والربحية، والمديونية ومصادر التمويل، وتقييم كفاءة الإدارة، والتدفقات النقدية للمؤسسة. وطرق حديثة منها الأساليب الإحصائية والرياضية لإيجاد علاقات بين مختلف البيانات المالية، وطرق التنبؤ بالوضع المستقبلية باستخدام نماذج لقياس التنبؤ بالفشل المالي.

- **الفرضية الثالثة:** بعد إجراء عملية التحليل المالي لمؤسسة سوناطراك بالاعتماد على البيانات المالية لسنوات من 2019 إلى 2022، من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية واستخدام بعض الأساليب الإحصائية لإيجاد علاقات بين بعض البيانات المالية، وحساب نماذج الفشل المالي. حيث ساهمت بشكل فعال هذه الأدوات والطرق والأساليب في الكشف عن بعض نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لمؤسسة سوناطراك من خلال تمتعها بنقاط قوة من خلال تحقيق التوازن في الهيكل المالي، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وتمتعها بالملاءة المالية، وسيولة معتبرة وفي تحسن متزايد، واكتشاف نقاط ضعف مرتبطة بمستويات نسب الربحية والنشاط في بعض السنوات، والتي تعتبر متوسطة عموماً وفي تزايد مستمر، والكشف عن بعض المخاطر والتهديدات التي قد تواجه مؤسسة سوناطراك مستقبلاً كمخاطر الأسعار، وتذبذب المبيعات والأرباح، والتنبؤ بقدرتها على الاستمرارية، ووجود فرص متاحة تتعلق بزيادة الطلب على منتوجاتها مستقبلاً.

نتائج الدراسة:

من خلال دراسة وتحليل موضوع الدراسة في جانبه النظري والتطبيقي، وإثبات صحت فرضياتها يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- يعد التحليل المالي وسيلة أساسية للمساعدة في فهم العمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة، وتفسير البيانات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة.

- ترتبط نتائج التحليل المالي بشكل كبير بالأهداف المحددة، وتبعاً لتعدد وتنوع قرارات الأطراف المستفيدة من البيانات المالية؛ إدارة المؤسسة، المستثمرين، الدائنين... الخ.

- يمثل تشخيص الوضع المالي للمؤسسة مجموعة من الدراسات والتحليلات المختلفة بما فيها التحليل المالي والذي يهدف إلى كشف نقاط القوة والضعف للمؤسسة و تحديد التهديدات والفرص المتاحة الحالية و المستقبلية.

- تساعد مجموعة الأدوات والطرق والأساليب للتحليل المالي بفعالية، في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة من خلال معرفة بعض نقاط القوة والضعف والتهديد والفرص المتاحة، مثل: مستوى السيولة والربحية وتقييم كفاءة الإدارة و الحكم على كفاءة استخدام الأموال، وتحديد المخاطر، وتوقعات المبيعات والأرباح.

- يعتمد عمل التحليل المالي بشكل أساسي في إجراءاته على مجموعة المعلومات والبيانات المالية للمؤسسة من خلال القوائم المالية والتقارير المالية المنشورة.

- من خلال دراسة التوازن المالي، حققت مؤسسة سوناطراك خلال السنوات من 2019 إلى 2022 مؤشرات إيجابية للتوازن المالي في الأجل الطويل، من خلال قدرة رأس المال العامل على تمويل إحتياجاتها المالية، وتمتعها بهامش أمان مالي، ووضعية للخزينة الصافية موجبة.
- من خلال دراسة النسب المالية، حققت مؤسسة سوناطراك خلال السنوات من 2019 إلى 2022 مؤشرات جيدة وإيجابية، حيث كشفت عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال مستويات السيولة والنمو المستمر لمستوى التدفقات النقدية، والتمتع بالملاءة المالية من خلال نسب المديونية ووضعية هيكل التمويل.
- من خلال دراسة النسب المالية، حققت مؤسسة سوناطراك خلال السنوات من 2019 إلى 2022 مؤشرات متوسطة ومقبولة عموماً فيما يخص الربحية والنشاط، حيث كشفت عن مدى التغيرات لهذه النسب خلال فترة الدراسة، نظراً لتذبذب أسعار البيع، ونقص كفاءة الإدارة، وعوامل أخرى خارجة عن سيطرة المؤسسة.
- من خلال دراسة الوضعية المالية باستخدام الأساليب الإحصائية للتحليل المالي للتنبؤ، من خلال البيانات التاريخية لسنة 2016 إلى 2022، نجد أن مؤسسة سوناطراك، قد تواجه مشاكل مالية بسبب عدم الإستقرار في مستوى المبيعات والأرباح نظراً لتذبذب أسعار المحروقات.
- من خلال دراسة الوضعية المالية باستخدام الأساليب الإحصائية للتحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، من خلال البيانات التاريخية لسنة 2019 إلى 2022، نجد أن مؤسسة سوناطراك، قد تواجه مشاكل مالية بسبب عدم الإستقرار في مستوى الأرباح والتدفقات النقدية، حيث أنها لم تحقق مستوى الأمان حسب نماذج التنبؤ بالفشل.
- إن القيام بتشخيص متكامل وأكثر فعالية للوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك (لإتخاذ قرارات أكثر نجاعة)، يحتاج إلى دراسات وتحليلات متعددة، مثل: التحليل الاقتصادي والتجاري للمؤسسة، وذلك بدراسة وتحليل للتكاليف والتضخم والأسواق، والسياسة المالية والنقدية للحكومة.

التوصيات والإقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- التوافق على مجموعة من المؤشرات والأدوات التحليلية، ووضع قواعد تلزم المؤسسات الإقتصادية بالإفصاح عنها ضمن الملاحق كمعلومات إضافية، بهدف زيادة الدقة والموثوقية في البيانات المالية وفعالية إتخاذ القرارات.
- يجب على المؤسسات القيام بعملية التشخيص المستمر باستخدام الوسائل التكنولوجية في عملية تحليل البيانات المالية، للحصول على النتائج الفورية، للمساعدة في سرعة التشخيص للوضعية المالية واتخاذ القرارات المناسبة.
- يجب على المحلل المالي الاستعانة بالمعلومات غير المالية (من غير القوائم والتقارير المالية)، لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وذلك بربط وفهم مختلف الأسباب، للحصول على نتائج تحليلية أكثر نجاعة وفائدة.

- يمكن لمؤسسة سوناطراك زيادة الربحية والتدفقات النقدية من خلال تحسين في أداء الأنشطة التشغيلية، بزيادة المبيعات، وتحسين القدرة التسويقية، وتخفيض التكاليف التشغيلية، والتحكم في إدارة الأعباء المالية.
- يمكن لمؤسسة سوناطراك زيادة النمو والتدفقات النقدية من خلال تحسين في أداء الأنشطة الإستثمارية، بزيادة كفاءة الأصول الحالية لتعزيزها وزيادة الإنتاج، والرفع من قيمة الإستثمارات المستقبلية وتنويعها.
- يمكن لمؤسسة سوناطراك أن تحافظ على الملاءة المالية والتدفقات النقدية من خلال زيادة كفاءة إدارة رأس المال، من خلال التنويع والموائمة في مصادر التمويل المختلفة لتحقيق الهيكل المالي الأمثل.

آفاق الدراسة:

- في الأخير وبعد إتمام موضوع بحثنا المحددة في إشكالية الدراسة، يمكن إقتراح مجموعة من المواضيع التي قد تشكل دراسات مستقبلية في مجالات متعددة، مثل: التحليل المالي، التشخيص المالي، الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، لتكون مكملة لموضوع هذا البحث، كما يلي:
- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام التحليل المالي من منظور (معيار الصناعة).
 - علاقة التحليل المالي بالتحليل الإقتصادي والتجاري في المؤسسة الإقتصادية.
 - دور التحليل المالي في تعزيز القيمة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية.
 - تأثير الوسائل التكنولوجية لتحليل البيانات المالية في التسيير المالي للمؤسسة الإقتصادية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي بإستعمال النسب المالية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2019.
- 2- أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2006.
- 3- الياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي، طبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 4- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 5- بشرى حسن محمد التويي وآخرون، محاسبة القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الحلاج للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021.
- 6- جمال اليوسف، فواز الحموي، الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2017.
- 7- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.
- 8- خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 9- سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية (مدخل صناعة القرارات الإستثمارية والإئتمانية)، دار رسلان للطباعة والتوزيع، سوريا، 2017.
- 10- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2012.
- 11- صافي فلوح وآخرون، تحليل القوائم المالية، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 12- صالح مهدي محسن العامري، عواطف إبراهيم الحداد، تطبيقات بحوث العمليات في الإدارة، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، 2009.
- 13- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء للعلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009.
- 14- عبدالله عبدالعزيز هلال، وآخرون، التحليل المالي للقوائم المالية وتحليل الأداء، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019.
- 15- عبدالله عبدالله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2013.
- 16- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (إتجاهات معاصرة)، اليازوري، الأردن، 2007.
- 17- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- 18- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 19- محمد الفاتح محمود المغربي، التحليل المالي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2022.

- 20- محمد صلاح الحناوي، وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019.
- 21- محمد صالح عبد اللطيف عسران، التحليل المالي ومصادر تمويل المشروعات، مركز جامعة القاهرة للتعليم المدمج، مصر، 2020.
- 22- محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2014.
- 23- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
- 24- هيام حسن وهبة، سحر محمد مهران، الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2021.
- 25- وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر، الأردن، 2009.

أطروحات ودراسات علمية:

- 1- زبيدة سمروود، جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن (دراسة حالة المؤسسة الوطنية ANESRIF للفترة 2017-2018)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.
- 2- محمد الحافظ عيشوش، دور التشخيص المالي والإقتصادي في إتخاذ القرارات الإستثمارية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الأدوية صيدال)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
- 3- محمد الصغير عويني، اسهامات التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات (دراسة عينة المجمع الصناعي صيدال 2016-2020)، أطروحة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2021/2022.
- 4- منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة)، أطروحة دكتوراه في علوم الإقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019/2020.
- 5- نور الدين وكمال، خليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، جامعة مستغانم، العدد الأول، 2016.

قوانين ومراسيم وقرارات:

- وزارة المالية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس 2009، الجزائر، العدد 19.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Charles Gibson, **Financial Reporting & Analysis**, 11th Edition, USA, 2009.
- 2- Dov Ogien, **Gestion financière de l'entreprise**, 4^e edition, Dunod, paris, 2018.
- 3- Florent Deisting, Jean-Pierre Lahille, **Analyse financière**, 5^e edition, Dunod, paris, 2017.
- 4- Jack Alexander, **Financial Planning & Analysis and Performance Management**, Wiley, Canada, 2018.
- 5- James Wahlen, Stephen Baginski, Mark Bradshaw, **Financial Reporting, Financial Statement Analysis, and Valuation**, Cengage, USA, 2017.
- 6- Jean Lochar, **les ratios qui comptent**, Éditions d'organisation (EYROLLES), paris, 2008.
- 7- Michael Rist, Albert J. Pizzica, **Financial Ratios for Executives**, Apress, USA, 2015.
- 8- Nicolas Schmidlin, **The Art of Company Valuation and Financial Statement Analysis**, édition Wiley, UK, 2014.
- 9- Regina Andekina, Rakhila Rakhmetova, Financial Analysis and Diagnostics of the Company, **Procedia Economics and Finance Journal**, Turar Ryskulov Kazakh Economic University, Kazakhstan. 5 (2013).
- 10- Subramanyam K.R, **Financial Statement Analysis**, Eleventh Edition, New York, USA, 2014.
- 11- Thomas.R, Hennie van.G, Elaine.H, and Michael A. Broihahn, **International Financial Statement Analysis**, édition Wiley, USA, 2009.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- | | |
|---|---|
| 1- https://sonatrach.com/organization | موقع مؤسسة سوناطراك |
| 2- https:// www.cepsa.com | موقع شركة اسبانية متخصصة في نشاط النفط والغاز |
| 3- https:// www.rystadenergy.com | موقع شركة نرويجية متخصصة في أبحاث وإستشارات الطاقة |
| 4- https:// www.aramco.com | موقع شركة سعودية متخصصة في نشاط النفط والغاز |
| 5- https:// www.resourcegovernance.org | موقع معهد حوكمة الموارد الطبيعية (منظمة مستقلة غير ربحية) |
| 6- https:// www.qatarenergy.qa | موقع شركة قطرية متخصصة في نشاط النفط والغاز |
| 7- https:// www.kpc.com.kw | موقع شركة كويتية متخصصة في نشاط النفط والغاز |
| 8- https:// www.adnocgas.ae | موقع شركة إماراتية متخصصة في نشاط الغاز |
| 9- https://finance.yahoo.com | موقع متخصص في عرض البيانات المالية للشركات |

الملاحق

ملحق رقم(01): نموذج الميزانية (جانب الأصول) وفقا للنظام المحاسبي المالي

ميزانية					
السنة المالية المقفلة في					
N - 1	N	N	N	ملاحظة	الأصل
صافي	صافي	إجمالي	إجمالي		
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
					تشبيكات معنوية
					تشبيكات عينية
					أراض
					مبان
					تشبيكات عينية أخرى
					تشبيكات ممنوح امتيازها
					تشبيكات يجري إنجازها
					تشبيكات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ملحق رقم (02): نموذج الميزانية (جانب الخصوم) وفقا للنظام المحاسبي المالي

ميزانية			
السنة المالية المقفلة في			
N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون و حسابات ملحقه
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع مام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ملحق رقم (03): نموذج حساب النتائج (حسب الطبيعة) وفقا للنظام المحاسبي المالي

حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من إلى		
N - 1	N	ملاحظة
		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
		1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
		2 - استهلاك السنة المالية
		3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
		4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات
		5 - النتيجة العملياتية المنتجات المالية الأعباء المالية
		6 - النتيجة المالية
		7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
		8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		9 - النتيجة غير العادية
		10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
		11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ملحق رقم(04): نموذج حساب النتائج (حسب الوظيفة) وفقا النظام المحاسبي المالي

حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من إلى.....			مثال
N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع الدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)
			(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ملحق رقم (05): نموذج جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) وفقا النظام المحاسبي المالي

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى			
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

ملحق رقم (06): نموذج جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) وفقا النظام المحاسبي المالي

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى		
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (1)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة
		(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

ملحق رقم (07): نموذج جدول تغير الأموال الخاصة وفقا النظام المحاسبي المالي

جدول تغير الاموال الخاصة						
ملاحظة	رأسمال الشركة	ملاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة	
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
الرصيد في 31 ديسمبر N						

ملحق رقم (08): الميزانية المالية لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2019-2020 (جانب الأصول)

الوحدة : مليار دينار		الأصول
2019	2020	
7 011	6 965	الأصول غير الجارية - الصافية -
10	19	• التثبيتات المعنوية
460	440	• التثبيتات العينية
-	-	• تثبيتات متنازل عنها
2 782	2 765	• معدات ثابتة و مركبات الإنتاج
2 211	2 289	• تثبيتات قيد الإنجاز
689	769	• مساهمات و ذمم ذات صلة
841	661	• أصول مالية أخرى
18	21	• ضرائب مؤجلة أصول
4 921	5 090	الأصول الجارية - الصافية
521	600	مخزونات و منتجات قيد الصنع
-	-	• مخزونات البضائع
4	5	• مواد أولية و لوازم
353	409	• مشتريات أخرى
164	186	• إنتاج مخزن
-	-	• مخزون الأصول الثابتة
-	-	• مخزونات خارج المؤسسة
4 176	4 338	الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة
133	21	• المورد و الحسابات الملحقه
553	358	• الزبائن والحسابات الملحقه
-	-	• المستخدمين و الحسابات الملحقه
1	6	• هيئات اجتماعية وحسابات ذات صلة
1 489	1 710	• الدولة والجماعات العامة
1 918	2 099	• المجمع و الشركاء
73	136	• مدينون آخرون
9	8	• مصاريف مسجلة مسبقا
223	152	متاحات و ما يماثلها
-	-	• توظيفات مالية
222	138	• بنوك و مؤسسات مالية و ما شابه
-	-	• الصندوق
1	14	• مدفوعات مسبقة و اعتمادات
11 932	12 055	مجموع الأصول

ملحق رقم (09): الميزانية المالية لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2019-2020 (جانب الخصوم)

الوحدة : مليار دينار		الخصوم
2019	2020	
6 853	6 939	رؤوس الأموال الخاصة
1 000	1 000	• رأس المال الصادر
5 435	5 917	• علاوات و احتياطات
338	20	• النتيجة الصافية
81	2	• الترحيل من جديد
436	486	الخصوم غير الجارية
238	275	• مؤونات الأعباء
197	210	• ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
1	1	• قروض و ديون مالية
		• ديون أخرى غير جارية
4 642	4 630	الخصوم الجارية
363	388	• المورد و الحسابات الملحقة
14	12	• الزبائن والحسابات الملحقة
26	25	• مستخدمين و حسابات ملحقة
9	8	• هيئات اجتماعية و حسابات ذات صلة
752	619	• الدولة و الجماعات العامة
3 440	3 558	• المجمع و الشركاء
18	18	• دائنون آخرون
-	-	• منتوجات مسجلة مسبقا
20	2	• خزينة سلبية
11 932	12 055	مجموع الخصوم

ملحق رقم (10): الميزانية المالية لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2021-2022 (جانب الأصول)

1. تقديم القوائم المالية

1.1 - الميزانية في 31 ديسمبر 2020

الوحدة : مليار دينار		الأصول	
2021	2022	الأصول غير الجارية - الصافية-	
7 255	7 686	التبليغات الممنوعة	
16	17	التبليغات الممنوعة	
434	444	التبليغات الممنوعة	
-	-	التبليغات الممنوعة	
2 845	2 646	معدات ثابتة و مركبات الإنتاج	
2 229	2 383	تبليغات قيد الإنجاز	
812	805	مساهمات الأخرى و الحسابات مدينة ملحقه	
892	1 361	التبليغات المالية الأخرى	
27	30	درائب مؤجلة أصول	
5 400	6 746	الأصول الجارية - الصافية	
614	814	مخزونات و منتجات قيد الصنع	
-	-	مخزونات البضائع	
10	12	مواد أولية و لوازم	
376	440	مشتريات أخرى	
228	362	إنتاج مخزن	
-	-	المخزون من الأصول الثابتة	
-	-	مخزونات خارج المؤسسة	
-	-	مليون دينار جزائري	
4 012	4 475	الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة	
15	14	مورد و الحسابات الملحقه	
620	972	زبائن و الحسابات الملحقه	
-	-	مستخدمين و الحسابات الملحقه	
6	6	الهيئات الاجتماعية والحسابات ذات الصلة	
1 018	953	الدولة والجماعات العامة	
2 266	2 455	المجمع و الشركاء	
80	68	مدينون آخرون	
7	7	أعياء مسجلة مسبقا	
774	1 457	موجودات وما يماثلها	
-	268	توظيفات مالية	
712	1 124	بنوك و مؤسسات مالية و ما شابهها	
-	-	الصندوق	
62	65	المدفوعات المسبقة و الاعتمادات	
12 655	14 432	مجموع الأصول	

ملحق رقم (11): الميزانية المالية لمؤسسة سوناطراك 2021-2022 (جانب الخصوم)

الوحدة : مليار دينار		الخصوم	
2021	2022		
7 587	8 842	رؤوس الأموال الخاصة	
1 000	1 000	رأس المال الصادر	
5 994	6 385	علاوات و احتياطات	
591	1 448	نتيجة الصافية	
2	9	التحويل من حديد	
516	581	الخصوم الغير جارية	
305	368	مؤنات الأعيان	
210	210	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	
1	3	فروض و ديون مالية	
		ديون أخرى غير جارية	
4 552	5 009	الخصوم الجارية	
348	354	موردون و حسابات ملحقة	
16	94	زبائن و حسابات ملحقة	
22	30	مستخدمين و حسابات ملحقة	
8	9	الهيئات الاجتماعية و الحسابات ذات صلة	
466	770	الدولة و الجماعات العامة	
3 671	3 729	المجمع و الشركاء	
20	22	مدينون آخرون	
-	-	مطلوبات مسجلة مسبقا	
1	1	ذينة الخصوم	
12 655	14 432	مجموع الخصوم	

ملحق رقم(12): جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2019-2020

ب- حساب النتائج في 31 ديسمبر 2020		
الوحدة : مليار دينار		حسابات النتائج
2019	2020	التعيين
4 303	2 855	مبيعات و منتجات ملحقة
5	28	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و منتجات قيدالصنع
444	284	الإنتاج المثبت
141	52	إعانات الاستغلال
4 893	3 220	1. إنتاج السنة المالية
336	202	المشتريات المستهلكة
1 338	989	خدمات خارجية
157	132	خدمات خارجية أخرى
1 831	1 324	2. استهلاك السنة المالية
3 062	1 896	3. القيمة المضافة (2-1)
184	188	أعباء المستخدمين
1 359	901	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
1 519	807	4. إجمالي فائض الاستغلال
146	147	المنتجات العملية الأخرى
63	58	الأعباء العملية الأخرى
710	749	مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
67	22	إسترجاع على خسارة القيمة و المؤونات
958	169	5. النتيجة العملية
114	139	المنتجات المالية
530	275	الأعباء المالية
-416	-137	6. النتيجة المالية
542	32	7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
171		الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
33	10	الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتيجة العادية
5 221	3 528	- مجموع منتجات الأنشطة العادية (أ)
4 883	3 506	- مجموع أعباء الأنشطة العادية (ب)
338	22	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية (أ - ب)
		العناصر غير العادية (منتجات)
	2	العناصر غير عادية (أعباء)
		9. النتيجة غير العادية
338	20	10. النتيجة الصافية

ملحق رقم(13): جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2021-2022

2.1- حساب النتائج في 31 ديسمبر 2022

الوحدة : مليار دينار		جدول الحسابات المالية
2021	2022	بيان
5 154	8 909	مبيعات و منتوجات ملحقة
46	139	نفقات المخزونات و المنتجات المصنعة و منتجات قيد الصنع
314	326	الإنتاج الملبث
		إعانات الاستغلال
5 514	9 374	إنتاج السنة المالية
147	165	المشتريات المستهلكة
1 324	2 114	خدمات خارجية
139	160	خدمات خارجية أخرى
1 610	2 439	استهلاك السنة المالية
3 904	6 935	القيمة المضافة
195	220	أعباء المستخدمين
1 945	3 482	ضرائب و رسوم و مدفوعات مماثلة
1 764	3 234	إجمالي فائض الاستغلال
168	148	منتجات عملياتية أخرى
41	48	أعباء عملياتية أخرى
790	846	مخصصات الإهلاك و المؤونات و خسارة القيمة
35	47	إسقاط على خسارة القيمة و المؤونات
1 135	2 535	النتيجة التشغيلية
78	161	منتوجات مالية
538	848	أعباء مالية
-461	-687	النتيجة المالية
675	1 848	النتيجة العادية قبل الضرائب
87	404	ضرائب مستحقة على النتيجة العادية
-5	-4	ضرائب مؤجلة (التفرات) النتيجة العادية
5 795	9 730	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
5 203	8 281	مجموع أعباء الأنشطة العادية
592	1 448	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
1	-	عناصر غير عادية (منتوجات)
		عناصر غير عادية (أعباء)
		النتيجة غير العادية
591	1 448	النتيجة الصافية

ملحق رقم (14): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2019-2020

ج- جدول تدفقات الخزينة في 31 ديسمبر 2020		
الوحدة : مليار دينار		العناوين
2019	2020	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية		
338	20	النتيجة الصافية
		تصحيات في :
608	704	• الاهتلاكات و المؤونات
33	10	• تغيرات الضرائب المؤجلة
141	51	• حصة إعانات منقولة الى النتيجة
-65	-81	• تغيرات المخزونات
-125	116	• تغيرات الزبائن وحسابات دائنة أخرى
-702	-338	• تغيرات الموردون و ديون أخرى
-	1	• نقص او زيادة القيم المكتسبة, الصافية من الضرائب
81	-79	• الترحيل من جديد و حسابات الالتزامات
310	404	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية		
-2 485	-1 348	• اقتناء التثبيات العينية والمعنوية
1 781	642	• تنازل عن التثبيات العينية والمعنوية
-659	-112	• اقتناء التثبيات المالية
147	217	• تنازل عن التثبيات المالية
		• إعانات المعدات و الاستثمار
-1 216	-601	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة المالية		
272	482	• تغيرات رؤوس الأموال الخاصة
		• تغيرات في القروض والديون المالية
		• توزيع النتيجة السنة الماضية :
-150		• حصص و عوائد
-265	-338	• احتياطات اختيارية
-143	144	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة المالية (ج)
-1 049	-52	تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
1 252	203	• الخزينة الافتتاحية
203	151	• الخزينة الختامية
-1 049	-52	تغير أموال الخزينة للفترة

ملحق رقم (15): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2021-2022

3.1- جدول تدفقات الخزينة في 31 ديسمبر 2022		
العناوين		
الوحدة : مليار دينار		
2021	2022	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية		
591	1 448	النتيجة الصافية
		لتصحيحات في:
730	778	اكتسابات و مؤونات
-5	-4	تغيرات الضرائب المؤجلة
		حصة إعلانات منقولة إلى النتيجة
-23	-196	تغيرات المخزونات
-202	-270	تغيرات الزبائن وحسابات دائنة أخرى
442	251	تغيرات الموردين و ديون أخرى
4	2	نقص أو زيادة القيم المكتسبة، الصافية من الضرائب
1	6	الأرباح من جديد و حسابات الالتزامات
1 538	2 015	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)		
		تدفقات أموال الخزينة من المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
-1 041	-1 185	اكتناء التثبيتات المبنية والمعمولة
347	510	سائل عن التثبيتات المبنية والمعمولة
-341	-562	اكتناء التثبيتات المالية
62	102	سائل عن التثبيتات المالية
		إعانات المصحات و الاستثمار
-973	-1 135	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة المالية (ج)		
		تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة المالية
77	391	تغيرات رؤوس الأموال الخاصة
	2	تغيرات في القروض والديون المالية
توزيع النتيجة السنة الماضية :		
	-150	حصص و عوائد
-20	-440	احتياطات اختيارية
57	-197	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة المالية (ج)
622	683	تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
151	773	الخزينة الامتلاحية
773	1 456	الخزينة الختامية
622	683	تغير أموال الخزينة للفترة